

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية



الدراسة هذي تمت حول للانتخابات الرئاسية
والتشريعية لسنة ٢٠١٩



تقرير بعثة المراقبة للعمليات الانتخابية للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا



الدراسة هذي تمت حول للانتخابات الرئاسية
والتشريعية لسنة ٢٠١٩



تقرير بعثة المراقبة للعمليات الانتخابية للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا

أفريل ٢٠٢٠

نُشر من قبل المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا

14 بلرك، ريتشموند

جوهانسبيرغ

أفريقيا الجنوبية

البريد رقم ٧٤٠

أوكلاندي بارك

2006

أفريقيا الجنوبية

الهاتف: ٢٧ ١١ ٣٨١ ٦٠٠٠

فاكس: ٢٧ ١١ ٤٨٢ ٦١٦٣

البريد الإلكتروني: eisa@eisa.org

www.eisa.org

نومرو المعيار الدولي الخاص:

© EISA 2020

الحقوق الكلي محفوظة. حتى واحد لا عندو الحق باش ينشر أو يستعمل أو يتم حفظو في برنامج لجمع المعلومات أو نقلو بأي شكل أو طريقة إلكترونية أو ميكانيكية. لا يمكن نسخ هذا المنشور وإلا تحمילו بطريقة مغايرة من غير إذن جمعية التصوير والصوت المتخصصّة.

الطبعة الأولى في ٢٠٢٠

المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا هي منظمة تهدف إلى تعزيز الانتخابات الصادقة والديمقراطية التشاركية وثقافة حقوق الإنسان إلى جانب وسائل الدولة اللي تساهم في تقوية البعد الديمقراطي في إفريقيا.

تقرير مهمّة المراقبة للعمليات الانتخابية للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا رقم

الفهرس والمحتويات

VI	إهداءات
VII	المصطلحات والاختصارات
VII	الموجز والمقترحات
VII	الاستنتاجات:
VII	مقترحات:
1	الإطار الديمقراطي والتاريخي متاع الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019. 1
1	الإطار التاريخي والسياسي لانتخابات 2019 1.1
4	في تونس 2019 الواقع السياسي والانتخابي قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية متاع 1.2
7	الإطار القانوني والدستوري: 2.
7	الإطار الدستوري والقانوني: 2.1.
8	النظام الانتخابي: 2.2.
9	إدارة الانتخابات: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: 2.3.
11	تسجيل الأحزاب السياسية وتمويل الحملة الانتخابية: 2.4.
13	مرحلة ما قبل الانتخابات: 3.
13	ترسيم الدوائر الانتخابية: 3.1.
15	تسجيل الناخبين والقائمت الانتخابية: 3.2.
16	تقديم الترشيحات: 3.3.
17	التربية المدنية والانتخابية: 3.4.
18	الحملات الانتخابية: 3.5.
21	أيام الاقتراع: 4.
21	فتح مكاتب التصويت: 4.1.
21	أعضاء مكاتب التصويت: 4.2.
22	مراكز الاقتراع والمادة الانتخابية: 4.3.
22	المراقبين المستقلين، ممثلي المترشحين وقوات الأمن: 4.4.
23	الأمن خلال الفترة الانتخابية: 4.5.
23	أجواء الاقتراع، سرية التصويت وشفافيتو: 4.6.
24	غلق المكاتب والفرز: 4.7.
26	مرحلة ما بعد الانتخابات 5.
26	احتساب النتائج 5.1
26	إعلان النتائج 5.2
30	القضايا الانتخابية 5.3.
31	ما بعد الانتخابات 5.4.
33	أسئلة شاملة: 6.
33	دور للمجتمع المدني: 6.1.
34	دور الإعلام: 6.2.
35	حقوق الأقليات: 6.3.
36	الأمن: 6.4.

37	7. الخلاصة و التوصيات
37	7.1. الخلاصة
38	7.2. التوصيات:
40	الملحقات
40	الملحق الاول: برنامج دورة التوجيه والمعلومات، الجولة الأولى متاع الانتخابات الرئيسية
43	الملحق الثاني: إعلان وصول، الدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية
44	الملحق الثالث : خطة الانتشار: الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية
46	الملحق الرابع : بيان أولي الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية
60	الملحق الخامس : برنامج دورة المراقبة والإعلام، الانتخابات التشريعية
62	الملحق السادس : إعلان الوصول، الانتخابات التشريعية
64	الملحق السابع: خطة التعيين، الانتخابات التشريعية
66	الملحق الثامن : البيان الأولي للانتخابات التشريعية
78	ملحق عدد ٩:
78	قائمة أعضاء بعثة التقييم الفني للانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا،
78	الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية
79	ملحق عدد ١٠ البيان الأولي متاع الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية

قائمة المرادفات/ المختصرات

الجمعية التأسيسية الوطنية	ج.ت.و
مجلس نواب الشعب	م.ن.ش
الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم	م.إ.د.إ.ح
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب	م.إ.ح.إ.ش
المؤتمر من أجل الجمهورية	م.م.أ.ج
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	إ.ع.ح.إ
الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري	ه.ع.م
الهيئة الوطنية لحماية البيانات الشخصية	ه.و.ح.ب.ش
الهيئة الإقليمية المستقلة للانتخابات	ه.إ.م.إ
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	ه.ع.م.
رابطة الناخبين التونسيين	ر.ن.ت
الرابطة التونسية لحقوق الإنسان	ر.ت.ح.إ
MEP بعثة التقييم قبل الانتخابات	ب.ت.ق.إ
بعثة التقييم التقني للانتخابات	ب.ت.ت.إ
بعثة مراقبة الانتخابات	ب.م.إ
منظمة المجتمع المدني	م.م.م
الحزب الديمقراطي التقدمي	ح.د.ت
الحزب الدستوري الاشتراكي	ح.د.إ

إهداءات

المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (EISA) يحب يشكر السلطات الوطنية التونسية الممثلة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ISIE) على دعوتها لبعثة مراقبة الانتخابات باش تراقب الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١٩ إلى جانب دعوة بعثة التقييم التقني للعملية الانتخابية (METE)) باش يراقب الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية. المعهد الانتخابي يقدم شكر كبير وصادق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات اللي عملت جهد كبير باش تسهّل للبعثات مهمة مراقبة وإدارة العمليات الانتخابية، إذ أنها وفرت للبعثات كل الوثائق الدقيقة والمفصلة والمعلومات الضرورية باش تثبت مصداقية المراقبين العاملين فيها وتسهّل مهمة المراقبين الدائمين والمراقبين المؤقتين.

المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا يحب يشكر زادا المسؤولين الوطنيين والجهويين التابعين للأحزاب السياسية والمترشحين السياسيين زادا لتواجدهم وتوفرهم معانا لإمدادنا بكل المعطيات اللي نحتاجولها وتفاعلهم مع رئيس المعهد الانتخابي. كل المعطيات والمعلومات اللي تحصلنا عليهم بفضل التفاوض والتبادلات كانوا مهمين برشا ونافعين برشا لإتمام عمليات المراقبة وتسهيل مهام المراقبين وتحقيق أهدافهم.

المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا يحب يتقدم بالشكر والامتنان للجمعيات الناشطة بالمجتمع المدني وكل الأطراف المشاركة في العمليات الانتخابية والمرافقة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات. المعطيات المتعلقة بالعمليات الانتخابية والتقييمات اللي توصلولهم كانوا بالحق كنز كبير للبعثات المراقبة اللي وظفوها -إلى جانب مراقبتهم وتقييماتهم الخاصة بالطبيعة- باش يحسنوا من جودة العمليات الانتخابية في المستقبل ويسعوا ديما للارتقاء والتقدم بكيفية سير الانتخابات في الجمهورية التونسية.

المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا يوجه امتنان كبير للسيد قشام عوطيم، الرئيس السابق لجمهورية موريشيوس، وللسيد دينيس كاديفا، المدير التنفيذي للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، على مجهوداتهم اللي قاموا بيها والقيادة المسؤولة على المستويين السياسي والتقني. المعهد الانتخابي يحب يجدد شكر و زادا لثلاثة أطراف أخرى: للمراقبين اللي خدمو على المدى الطويل والمدى القصير باش يقدمو إضافات مهمة في المجال التقني واللوجستي، لقسم الانتخابات والسير السياسي التابع للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا وبالتحديد فريق التنظيم اللي وقف مع البعثات ونسق تحركاته، وأخيرا للفريق التقني بالمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا وبعثة مراقبة الانتخابات ودورهم الثمين على المستوى التقني ومنه تحرير هذا التقرير.

وأخيرا، المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا يوجه شكر و امتنانا لوكالة السويدية للتنمية (Sweden) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) لمساندتهم المالية اللي كان موش بفضلها، راهو إنجازات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا والبعثة المراقبة الانتخابية وبعثة المراقبة التقنية للانتخابات، ما كانتش ممكنة.

الموجز والمقترحات

الدولة التونسية نظمت انتخابات رئاسية وتشريعية استعدادا لرئيس جديد بعد وفاة السيد الباجي قائد السبسي واستعدادا لزيادة إنشاء مجلس نواب جديد. الدورة الأولى للانتخابات تنظمت في ١٣ سبتمبر ٢٠١٩ والدورة الثانية تنظمت في ١٥ أكتوبر ٢٠١٩، وأما الانتخابات التشريعية فتتمت بين الدورتين الانتخابيتين هاذم وتحديدًا في ٦ أكتوبر ٢٠١٩. السلطات الوطنية الممثلة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات استدعت المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا وهيئة مراقبة الانتخابات التابعة له لمراقبة الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية متاع ٢٠١٩، في حين راقبت هيئة المراقبة التقنية للانتخابات الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية متاع ٢٠١٩.

رئيس جمهورية موريشيوس السابق، السيد قسام عوطيم، هوّ اللي قاد المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، واللي فيها ثمانية وعشرين (٢٨) مراقب مؤقت (١٤ عضو منهم تم انتخابهم)، وأربعة (٤) أعضاء مراقبين دايمين تم اختيارهم من مركز كلارتر في تونس من ١٨ جويلية ٢٠١٩. الهيئة هاذي كانت مكوّنة من مسؤولين عن إدارة الانتخابات، أعضاء من المجتمع المدني الإفريقي، وخبراء مستقلين من خمسطاش (١٥) بلاد إفريقيا. هيئة مراقبة ما قبل الانتخابات تم انشاءها وتفعيلها قبل هيئة مراقبة الانتخابات، إذ أنها تطلعت من ٣٠ أوت حتى ٤ سبتمبر ٢٠١٩. وأما هيئة المراقبة التقنية للانتخابات، فتكونت من ستة (٦) أعضاء وراقبت الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا توصلت للاستنتاجات التالية:

الاستنتاجات:

(أ) الإطار القانوني:

عموما، يتماشى الإطار القانوني متاع الانتخابات الرئاسية والتشريعية مع المعايير العالمية، ولكن، تمت ملاحظة إنو دستور ٢٠١٤ مازال ما تمّش تطبيقو بطريقة كاملة، أي أنّو لم يتم تفعيل سوى الهيئة الإدارية للانتخابات، وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، من جملة خمسة نقاط تم اقتراحها في دستور ٢٠١٤ الجديد.

التكافؤ بين الجنسين في القوائم الانتخابية كان غائب، والنساء المترشحات تضررو من هذا، وما تمتعوش زادا بنفس نسب تمويل الدعايات الانتخابية

(ب) نظام التصويت:

نظام التصويت في الانتخابات الرئاسية يعتمد على نظام الأغلبية ويتم في دورتين، وأما بالنسبة للانتخابات التشريعية فالنظام يعتمد على التمثيل النسبي للقوائم ويتم في دورة واحدة.

(ت) إدارة الانتخابات:

الهيئة العليا المستقلة تتمتع بالاستقلال المالي، وأثبتت في أكثر من مناسبة كفاءتها وحيادها في إدارة الانتخابات الثلاثة (زوز دورات للانتخابات الرئاسية ودورة الانتخابات التشريعية) في وقت قياسي.

إطار استشاري دائم بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية المشاركة في ما كانش فما الانتخابات كانت عائق قدام التواصل السلس بين الأحزاب السياسية.

بعض العاملين بمكاتب الاقتراع ما كانوا على علم بدور مراقبي الانتخابات.

عموما، موظفو مكاتب الاقتراع كانوا متمكنين من العمليات الانتخابية، ولو إنهم لقاو بعض الصعوبات خلال عمليات الفرز واحتساب الأصوات.

عموما، موظفو مكاتب الاقتراع كانوا متمكنين من العمليات الانتخابية، ولو إنهم لقاو بعض الصعوبات خلال عمليات الفرز واحتساب الأصوات.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لقات صعوبات في رصد تكاليف الحملات الدعائية للمرشحين.

(ث) الأحزاب السياسية:

الأحزاب السياسية تتكون في تونس بكل حرية. ولكن، نظام التمويل الخاص بالدعايات الحزبية ما يضمن المساواة التامة بين المرشحين على خاطر مراقبة التكاليف الخاصة بالحملات الدعائية للأحزاب والمرشحين محدود وعشوائي برشا.

(ج) الدوائر الانتخابية:

تحديد الدوائر الانتخابية عموما يحترم مبدأ المساواة في الأصوات، ولكن يبقى محدود بسبب غياب النقاط المحددة لتفصيلو.

(ح) التسجيل الانتخابي والقوائم الانتخابية:

نظام التسجيل في الانتخابات عندو برشا صيغ. التسجيل ينجم يكون عن بعد، في منطقة السكن، أو عن طريق الانترنت بالنسبة للمواطنين التونسيين بالخارج. الليونة هذي مكنت من تجميع عدد كبير من الناخبين. بالإضافة إلى ذلك، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وفرت للناخبين تطبيق يسمح لهم باش يتأكدو من تسجيلهم في قائمة الناخبين ويعلمهم بمكتب الاقتراع اللي يلزم يتوجهو. من جملة ١٢ مليون مواطن، سبعة ملايين وواحد وثمانين ألف وثلاثمئة وسبعة ناخب والأحزاب المترشحة تفتخر بالعدد هذا وتعتبرو نجاح كبير. (، إناث % منهم ذكور، و٤٨،٩%، ٥١،١)

(خ) الحملة الانتخابية:

الحملات الانتخابية لبعض الأحزاب اللي ما لقاتش صدى كبير مقارنة بحملات أخرى كانت دليل على غياب المساواة بين المرشحين، خاصة بعد ما تم احتجاج نبيل القروي بسبب "تبييض الأموال والتهرب الضريبي".

حملة الانتخابات الرئاسية هيمنت على جو الحملات بصفة عامة.

(د) الاقتراع:

التنظيم العام لمكاتب الاقتراع كان ناجح. مكاتب الاقتراع استقبلت الدورات الانتخابية بشكل جيد، إذ بدا تخدم في الوقت ووفرت كل التجهيزات الانتخابية والأعضاء المشرفين على الاقتراع، مما يثبت مؤهلاتهم الجيدة وجدّيتهم.

(الضعيف عموما) المحليين والدوليين وممثلي المرشحين أو القوائم عملية الاقتراع تمت بحضور المراقبين المترشحة، وقاموا بوظائفهم على أكمل وجه.

عملية التصويت كانت سرية وشفافة. المراحل الكل من إنهاء عمليات الاقتراع والفرز وتجميع الأصوات كانت متطابقة مع المعايير العالمية.

عملية التصويت كانت سرية وشفافة. المراحل الكلى من إنهاء عمليات الاقتراع والفرز وتجميع الأصوات كانت متطابقة مع المعايير العالمية.

الإعلان عن النتائج كان في الأوقات المحددة، والإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية والتشريعية تسبب منازعات وتجاذبات تم حلها في المحكمة القضائية ولو إنو ما كانش فما تطبيق كلى لحق الانتصاف الفعال بسبب ضيق الوقت.

(ذ) المجتمع المدني:

المجتمع المدني التونسي كان منخرط في السير الانتخابي بدراية كبيرة، ولكن بأقل موارد مالية وأقل التزام مقارنة بالانتخابات السابقة.

(ر) وسائل الإعلام:

التغطية الإعلامية ما كانتش متوازنة بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية. الأولوية الكاملة كانت للانتخابات الرئاسية. وسائل الإعلام الوطنية كانت محايدة في طريقة تغطيتها ومراقبتها للمرشحين وقوائم المرشحين، على عكس وسائل الإعلام الخاصة، على الرغم من العقوبات اللي أكدت عليها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

(ز) مشاركة الشباب والنساء:

تسجيل المجموعات الأقل حظا في الانتخابات كانت مرتفعة، على عكس حالة المرشحين للانتخابات والمشاركين فيها.

1. الأمن:

أعلنت الدولة التونسية بالتعاون مع اللجنة العليا المستقلة للانتخابات إنو المجال الأمني ما صلاتش فيه حتى حادثة أو حدث كبير خلال انتخابات ٢٠١٩. القوى الأمنية كانت ديما حاضرة وأثبتت مهارتها واحترافها.

س. النتائج:

مجلس نواب الشعب تكوّن من ٢١٧ منتخبين من برشا أحزاب سياسية وائتلافات وعناصر مستقلة. المزيج هذا يمثل مشكلة في التنفيذ ويصعب تحقيق استقرار التحالف الوطني.

الفائز بين المرشحين الأخيرين بعد الدورة الأولى من الانتخابات (قيس سعّيد بنسبة ١٨,٤٠ بالمية، ونبيل القروي بنسبة ١٥,٥٨ بالمية) كان قيس سعّيد اللي ربح في الدورة الثانية بنسبة ٧٢,٧١ بالمية من الأصوات.

تميز الوضع العام بعد الانتخابات بجو سياسي مستقر وهادي ولكنو تشنج شوية خلال المفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة.

مقترحات:

هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا تسعى باش تحسن سير الانتخابات الجاية، وهذاكلا علاش قدمت المقترحات التالية اللي تنجم تلقاها كاملة في آخر المقال:

مقترحات موجهة إلى الحكومة:

تزويد الهيئة العليا المستقلة بموارد مالية أكبر باش تتمكن من اتمام مهامها الانتخابية على أكمل وجه.

توفير دعم مالي أكبر لمنظمات المجتمع المدني فيما يخص التربية المدنية والتوعية الانتخابية.

مقترحات موجهة إلى مجلس نواب الشعب:

لازم إنَّم إعادة التفكير في طرق تنظيم نفقات الحملات الانتخابية باش نضمنو المساواة بين المترشحين.

ضمان المساواة الجنسية في القوائم الانتخابية لضمان عدد مترشحات محترم وتطبيق المساواة اللي يكفلها القانون.

مقترحات موجهة إلى الهيئة المستقلة للانتخابات:

إنشاء إطار استشاري دائم بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والأحزاب المشاركة في المسار الانتخابي لضمان تواصل سلس وسهل.

التأكد من أنو كل ممثل لمترشح تكون عندو نسخة من كل ما تمت ملاحظتو خلال عملية الانتخاب والفرز، ولازم زادا تكون عندو نسخة من النتائج الانتخابية الأولية والنهائية.

التشارك مع منظمات المجتمع المدني باش نضمنو منهجية تواصل وعمل ومراقبة متمازجة وسلسة، ونضمنو زادا اختبار متكامل ومراقبة جيدة لمصاريف الحملات الانتخابية بالتعاون مع المنظمات والمجتمع المدني.

التعاون مع منظمات المجتمع المدني باش نعززو ونقويو التربية المدنية والتثقيف الانتخابي. من المهم برشا إنو جميع الطبقات الاجتماعية تكون قادرة على الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالانتخابات، وخاصة الفئات الاجتماعية اللي تعيش في مناطق نائية.

مقترحات موجهة للمترشحين والأحزاب السياسية:

نقترحو انو المترشحين والأحزاب السياسية يتشاركو مواردهم باش يتم تمثيلهم بصورة أحسن في مكاتب الاقتراع ويضمنو مصالحهم.

من المهم انهم يعززو التربية المدنية والتثقيف الانتخابي عند الموظفين عندهم والتابعين ليهم وناخبهم حتى يضمنو مشاركة خير في الانتخابات وخاصة من قبل الشباب.

المنهجية التي اتبعها المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا في مراقبة الانتخابات

مالي تكوّن المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا في جويليا ١٩٩٦، المعهد هذا ربح سمعة كبيرة لكونه مؤسسة عندها وزن كبير وتتعامل مع الأسئلة والمواضيع التي تخص الانتخابات والديمقراطية في القارة الأفريقية. المعهد الانتخابي يهدف باش يساهم في تكوين قادة أفريقية تمّن وتطبق مبادئ الحوكمة الديمقراطية الرشيدة وحقوق الإنسان ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية بكل أمان. تحقيق الهدف هذا يبدأ من مراقبة وتأيير والتشهير بالعمليات الانتخابية الناجحة، الديمقراطية التشاركية، ثقافة حقوق الإنسان، ومؤسسات الدولة التي تعمل على تفعيل المبادئ هذي.

المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا يساهم في تفعيل وتقوية الأنظمة الديمقراطية في القارة الإفريقية من خلال التشجيع على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية والإشراف على السير الانتخابي في الدول الأفريقية. المعهد الانتخابي يبعث بعثات مراقبة باش يراقبو ويوثقو المسار الانتخابي والمراحل التي يتعدا إليها في البلدان الإفريقية المعنية بالأمر. المراقبين المبعوثين مالمعهد الانتخابي يختلفو حسب مهامهم ومواقعهم. فمّا منهم مراقبين دوليين عالميين دائمين، وفمّا المؤقتين، وفما اللي وظائهم تنتهي بعد فترة قصيرة. المراقبين هاذم الكل يسعاو باش يأكدو ويلاحظو ويأمنو الشفافية والمصادقية في الفترات الانتخابية. بما إنو المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا يّمن بأتو الانتخابات هي سلوك تقني يعتمد على نصوص قانونية، فإنو يتبنى منهجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار مراحل الانتخاب الثلاث والأطر السياسية والثقافية والاقتصادية اللي تصير خلالها العمليات الانتخابية.

المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا بعثت زوز بعثات: الأولى اسمها بعثة تقييم ما قبل الانتخابات، والثانية بعثة مراقبة الانتخابات، باش يحضرو عالدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية. والمعهد بعث أيضا بعثة مراقبة تقنية في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية. المبادرة هذي كانت في إطار انتخابات ٢٠١٩، وردّ إيجابي لدعوة السلطات التونسية الممثلة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

بعثة تقييم ما قبل الانتخابات بدأت تخدم من ٣٠ أوت إلى ٤ سبتمبر ٢٠١٩، وكانت مهمتها هي مراقبة وتقييم الإطار العام لما قبل الانتخابات باش تشوف ما إذا كانت أجواء الانتخابات تحضّر لعمليات انتخابية نزيهة، صادقة، وشفافة، وزادا باش تتأكد من الظروف اللي باش تحضّر فيها هيئات المراقبة الدولية، ومنها المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا. البعثة زادا تكفلت بمراقبة وتقييم تحضيرات الأطراف المشاركة في الانتخابات، ومنها السلطات المنظمة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم. البعثة اللي تقييم أجواء ما قبل الانتخابات أكدت إنو الأحزاب السياسية التونسية رحبت بلجان المراقبة، واستنتجت زادا إنو تحضيرات الدورة الأولى من الانتخابات ما صارتش فيها مشاكل كبيرة تمنع حدوثها، وإنو الأطراف المشاركة في الانتخابات كانت مجهزة مليح وحضرت للانتخابات الرئاسية والتشريعية تحضير محترم.

بعثة تقييم ما قبل الانتخابات كانت مسبوقة بفريق مكون من ٤ ملاحظين دائمين اللي توجهو لمركز كلتر مباشرة أين تم تدريبهم وتجهيزهم أيام ١٩، ٢٠، ٢١ جويلية قبل ما يتوجهو يوم ٢٢ جويلية ٢٠١٩ لأماكن عملهم باش يقيموا الخطوات الأخيرة لمرحلة ما قبل الانتخابات، وخصوصا إيداع ملفات المترشحين والحملات الانتخابية ومرحلة الانتخاب ومرحلة ما بعد الانتخاب. فريق الملاحظين الدائمين غادروا تونس في ٣١ أكتوبر ٢٠١٩.

وأما بعثة مراقبة الانتخابات، والتابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، فكان متكون من ١٤ ملاحظ مؤقت، وتوجه لتونس وقعد فيها من ٥ إلى ١٩ سبتمبر لمراقبة الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية، ومن ٢٧ سبتمبر إلى ١٠ أكتوبر ٢٠١٩ لمراقبة الانتخابات التشريعية في ١١ جهة. وأما خلال المرحلة الثانية من الانتخابات التشريعية، على خاطر المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا بعث بعثة مراقبة تقنية، وكانت البعثة هذي متكونة من ٦ خبراء.

قبل ما يبعث المعهد المراقبين متاعو لمراقبة المراحل المختلفة من الانتخابات، قامت بعثة مراقبة الانتخابات بتنظيم حصص تكوينية وتوجيهية. خلال الحصص هاذم، تم إعلام الملاحظين بتحضيرات العمليات الانتخابية والبيئة السياسية والانتخابية في البلاد التونسية. الملاحظين تلقاوا زادا تكوين منهجي لكيفية مراقبة محايدة وجدّية ومقارنتها مع المعايير الانتخابية المحلية والعالمية.

بما إنو هيئة مراقبة الانتخابات حبت تضمن أحسن مراقبة للتحضيرات الانتخابية خصوصا، وللعملية الانتخابية ككل، فإنو قيادات الهيئة اجتمعت مع شخصيات مهمة في مجال الانتخابات، ومنها رئيس المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا ومسؤولي منظمات المجتمع المدني باش تحدد معايير المراقبة وتساهم في نشر الثقافة الانتخابية. تلتقات الهيئة أيضا بالمتحدثين الرسميين عن الأحزاب السياسية ومختلف المترشحين السياسيين ورؤساء الهيئات الدولية الأخرى اللي حضرت باش تراقب الانتخابات وتقييمها في تونس.

بعد ما انطلقو البعثات في عملهم، بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي تلاقوا مع مختلف الأحزاب السياسية المترشحة للانتخابات، وراقبو زادا الأيام الأخيرة متاع الحملات الانتخابية وتشاركو ملاحظاتهم وتقييماتهم مع قيادة الهيئة.

فريق مراقبة الانتخابات وفريق المراقبة التقنية للانتخابات كانو حاضرين أيام الإقتراع، وراقبو السير، وجابو معاهم تابلات، ودونو عمليات الافتتاح والاقتراع والغلق والفرز وجمع الأصوات.

وقت اللي رجعو المراقبين لتونس العاصمة، تشاركو استنتاجاتهم وملاحظاتهم مع قيادة هيئة مراقبة الانتخابات خلال حصص الاسترجاع والتجمع.

مقدمة:

نظمت الدولة التونسية الانتخابات الرئاسية والتشريعية باش تجدد أعضاء مجلس النواب. الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية تنظمت في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ بعد وفاة رئيس الدولة الخامس الباجي قايد السبسي، واللي فاز في الدورة الثانية من انتخابات ١٣ أكتوبر ٢٠١٩. أما الانتخابات التشريعية، فصارو بين الدورتين متاع الانتخابات الرئاسية، وتحديدًا في ٦ أكتوبر ٢٠١٩. بعثة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا كان ليها الشرف إنّا تراقب وتقيم الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية والتشريعية متاع ٢٠١٩ بعد دعوة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ليها.

رئيس جمهورية موريشوس السابق، السيد قسام عوطيم، هوّ اللي قاد المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، واللي فيها ثمانية وعشرين (٢٨) مراقب مؤقت (١٤ عضو منهم تم انتخابهم)، وأربعة (٤) أعضاء قياديين، و(٤) مراقبين دايمين تم اختيارهم من مركز كلتر في تونس من ١٨ جويلية ٢٠١٩. الهيئة هاذي كانت مكونة من مسؤولين عن إدارة الانتخابات، أعضاء من المجتمع المدني الإفريقي، وخبراء مستقلين من خمسطاش (١٥) بلاد إفريقية. هيئة مراقبة ما قبل الانتخابات تم انشاءها وتفعيلها قبل هيئة مراقبة الانتخابات، إذ أنها تفعّلت من ٣٠ أوت حتى لـ ٤ سبتمبر ٢٠١٩.

الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية تمت مراقبتها والإشراف عليها من قبل هيئة التقييم التقني للانتخابات المتكونة من ستة (٦) خبراء انتخابيين من أربعة (٤) بلدان إفريقية، وهي بوركينا فاسو، الكوت دي فوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسينغال. فريق التقييم التقني هذا بقي في تونس حتى لـ ١٦ أكتوبر ٢٠١٩.

التقرير الأخير هذا يجمع ملاحظات هيئة مراقبة الانتخابات وهيئة المراقبة التقنية للانتخابات التابعين للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا ويقدم استنتاجات ومقترحات الهيئات بخصوص طريقة تعامل الأحزاب السياسية المشاركة خلال العملية الانتخابية. الهيئات زادا قدموا ملاحظات حول سير الأيام الأخيرة للحملات الانتخابية وعمليات الاقتراع والفرز والإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجمهورية التونسية سنة ٢٠١٩.



الإطار الديمقراطي والتاريخي متاع الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة ٢٠١٩

1

- 1.1 الإطار التاريخي والسياسي للانتخابات ٢٠١٩
1.2 الواقع السياسي والانتخابي قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية متاع
٢٠١٩ في تونس



الإطار الديمقراطي والتاريخي متاع الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة ٢٠١٩. 1.

الإطار التاريخي والسياسي للانتخابات ٢٠١٩. 1.1.

في ٢٠ مارس ١٩٥٦، تحصلت تونس على استقلالها بعد صراع واستعمار طويل وصعب ومفاوضات مع فرنسا. في نوفمبر ١٩٥٩، تم انتخاب الحبيب بورقيبة رئيساً للدولة التونسية التي تعادت من النظام الملكي للنظام الجمهوري في جويلية ١٩٥٧. ما لوقت هذا كان تونس كانت تحت نظام يحكمه حزب واحد الذي هو الحزب الحر الدستوري. عام ١٩٧٥، تقرر إينو بورقيبة باش يحكم مدى الحياة حتى لين ظهر شكل من أشكال التعددية السياسية في ١٩٨١. تراكمت المشاكل الاجتماعية والأزمات الاقتصادية، وتقوى الفكر الإسلامي بطريقة ما تحملهاش النظام حتى لين انقلب زين العابدين بن علي على بورقيبة في ١٩٨٧، وشهد الحكم في بلاصتو لمدة أربعة وعشرين سنة.

ماللي خذات الاستقلال وصولا لجانفي ٢٠١١، تونس مرت بتجربة حكم رئاسي مرهقة برشا وخالية من التعددية. وعلى الرغم من أنو تونس نظمت انتخابات في ١٩٩٤، ١٩٩٩، ٢٠٠٤، إلا أنها عاشت فترة قمع سياسي قاسي، والتي صار هو أنو تعديل دستور ٢٠٠٢ عطى للرئيس قوة أكبر وسلطة على البلاد تتجاوز صلاحياتو الأساسية.

سقط نظام بن علي في جانفي ٢٠١١ بعد اندلاع ثورة تمت تسببها لاحقا بثورة الياسمين كدليل على دخول البلاد المرحلة الديمقراطية، والتي البلاد تتفخر بيها برششا. وبذلك، ولات تونس الرائد لما عرف بالربيع العربي التي تميز ببروز ثورات أخرى في البلدان العربية انطلاقا من جانفي ٢٠١٠.

ولكن، والأهم من ذلك، هو انو ما مكن البلاد التونسية من الحصول على جائزة نوبل للسلام هو تعاملها مع مرحلة الانتقال الديمقراطي بنجاح، رغم صعوبة المرحلة، والتي ما تمكنتش منو الدول الأخرى التي كانت تعاني من الأنظمة المستبدة أو الصراعات السياسية أو الحروب الأهلية.

بما إنو دستور ١٩٥٩ معادش يلبي طلبات الشعب التونسي وما يسمح بتنظيم انتخابات شفافة، فإنو تقرر تشكيل مجلس وطني تأسيسي. الإجراءات الجديدة متاع الانتخابات هذي تم تحديدها من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة. الهيئة هذي متكونة من خبراء مستقلين وأعضاء من المجتمع المدني وأعضاء أحزاب سياسية. أول إجراء رئيسي كان تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتي تكلفت بتنظيم الانتخابات والإشراف عليها. الانتخابات الأولى تمت من ٢٠ إلى ٢٢ أكتوبر بالنسبة للتونسيين المقيمين بالخارج، ونهار ٢٣ أكتوبر بالنسبة للتونسيين المقيمين في تونس. ١٥١٧ قائمة انتخابية تنافست على ٢١٧ مقعد. معظم المقاعد هذي فاز بيها حزب النهضة الذي ربح بنسبة ٤١% أصوات ٨٩٩ مقعد. الحزب الذي جاء في المرتبة الثانية هو المؤتمر من أجل الجمهورية التي فاز بـ ١٣.٤% من جملة الأصوات وحاز على ٢٩ مقعد. في المرتبة الثالثة كان حزب العريضة بنسبة أصوات ١٢%، وبعده حزب التكتل بنسبة أصوات ٩.٢%، والحزب الديمقراطي التقدمي بـ ٧.٢% ومجموعة أحزاب أخرى بجملة ١٧.٦%.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

الجدول الأول: نتائج الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١١

عدد المقاعد	نسبة الأصوات	اسم الحزب السياسي
89	41%	النهضة
37	17,6%	أحزاب أخرى
29	13,4%	المؤتمر من أجل الجمهورية
26	12%	العريضة
20	9,2%	التكتل
16	7,2%	الحزب الديمقراطي التقدمي

المصدر: <http://www.isie.tn/resultats/election-2011/>

الدورة الثانية للانتخابات بعد الثورة، والأولى من نوعها التي طبقت قانون ٢٠١٤، صارت في جانفي ٢٠١٤. الدوريتين الزوز متاع الانتخابات الرئاسية صارو في ٢٣ نوفمبر و٢١ ديسمبر ٢٠١٤، في حين صارت الانتخابات التشريعية في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩. حزب نداء تونس تصدر القائمة بنسبة ٣٧,٥٦% من الأصوات وحاز على ٨٦ مقعد. في المركز الثاني كانت النهضة بنسبة ٢٧,٧٩% من الأصوات و٦٩ مقعد. الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية تميزت بدرجة حماسة سياسية كبيرة، الحاجة التي تفسر نسبة التنافس العالية بين المترشحين السبعة وعشرين (٢٧). الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية فصلت بين المترشحين الزوز التي تحصلو على أعلى نسب أصوات في الدورة الأولى. الفايز الأخير كان الباجي قايد السبسي بنسبة ٥٥,٦٨% ضد منافسو المنصف المرزوقي التي تحصل على نسبة أصوات ٤٤,٣٢%. انتخابات ٢٠١٤ شهدت انتصار مزدوج لحزب نداء تونس في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

الجدول الثاني: نتائج الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١٤

عدد المقاعد	نسبة الأصوات	اسم الحزب السياسي
86	37,56%	نداء تونس
٦٩	27,79%	النهضة
٢٣	23,86%	أحزاب أخرى
١٦	4,13%	الاتحاد لوطني الحر
١٥	3,64%	الجبهة الوطنية
٨	3,02%	آفاق تونس

المصدر: <http://www.isie.tn/resultats/proces-verbaux-legislatives/>

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

نور الدين حشاد

اسم المترشح	عدد الأصوات	نسبة الأصوات
الباجي قايد السبسي	1 289 384	39,46%
محمد المنصف المرزوقي	1 092 418	33,43%
حمّة الهمامي	255 529	7,82%
محمد الهاشمي الحامدي	187 923	5,75%
سليم الرياحي	181 407	5,55%
كمال مرجان	41 614	1,27%
أحمد نجيب الشابي	34 025	1,04%
الصافي سعيد	26 073	0,80%
منذر الزنايدي	24 160	0,74%
مصطفى بن جعفر	21 989	0,67%
كلثوم كئو	18 287	0,56%
محمد فريخة	17 506	0,54%
عبد الرزاق الكيلاني	10 077	0,31%
مصطفى كمال النابلي	6 723	0,21%
عبد القادر اللبواي	6 486	0,20%
العربي نصرّة	6 426	0,20%
حمودة بن سلامة	5 737	0,18%
محمد الحامدي	5 593	0,17%
محرز بوسيان	5 377	0,16%
سالم الشايبى	5 245	0,16%
سمير العبدلي	5 054	0,15%
علي الشواربي	4 699	0,14%
مختار الماجري	4 286	0,13%
ياسين الشونفي	3 118	0,10%
عبد الرحيم الزواري	2 701	0,08%
نور الدين حشاد	2 181	0,07%

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

الجدول الرابع: نتائج الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١٤

اسم المترشح	الحزب التابع	نسبة الأصوات
النهضة الباجي قائد السبسي	نداء تونس	55,68%
المنصف المرزوقي	مترشح مستقل	44,32%

المصدر: <http://www.isie.tn/resultats/resultats-presidentielles/election-presidentielle-2eme-tour/>

بعد ثورة ٢٠١١، صارت أول انتخابات بلدية في عام ٢٠١٨ بعد برشاً تأجيلات. اللي فازوا في الانتخابات هذي هوما القوائم المستقلة بنسبة ٣٢,٩% من الأصوات و٢٣٦٧ مقعد. في المركز الثاني كانت النهضة بنسبة ٣٠,٠٤% و٢١٣٥ مقعد، وبعدها نداء تونس بـ ٢٢,١٧% و١٥٩٥ مقعد.

الجدول الخامس: نتائج الانتخابات البلدية لسنة ٢٠١٨

الحزب التابع	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
قوائم مستقلة	32,9%	2 367
النهضة	30,04%	2 135
نداء تونس	22,17%	1 595

المصدر: <http://www.isie.tn/elections/elections-municipales-2018/resultats/resultats-finals/>

الواقع السياسي والانتخابي قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية متاع ٢٠١٩ في تونس 1.2

1.2.1 السياق السياسي متاع الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية

الانتخابات الرئاسية متاع ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ كانت تمثل المرحلة الانتخابية الثانية اللي ما بعد الثورة، واللي طبقت دستور ٢٦ جانفي ٢٠١٤. وبذلك، تولدت جمهورية تونسية ثانية. الانتخابات هذي كانت نقطة تحوّل مهمّة وخطوة أساسية نحو انتقال ديمقراطي سليم على خاطر المرة هذي، الرئيس اللي تم انتخابو كان من واجبو انو يساهم في نجاح الانتقال هذا بمساعدة مجلس النواب الجديد والمحكمة الدستورية. التداول اللي على السلطة، وخصوصا التداول السلمي على الرئاسة، صار بعد أداء الرئيس اليمين الدستوري قبل ما يصير رئيس للجمهورية، وقرار التنصيب هذا كان راجع للمحكمة الدستورية اللي كان مخولها تطبيق الدستور بحادافير. من بوادر نجاح الانتقال الديمقراطي هو القدرة على تجاوز الأزمات والصراعات اللي صارت بين الأحزاب السياسية بفضل عدم اعتراضهم على قرار الشعب والمترشح اللي اختارو، الشي اللي أثبت نضج سياسي كبير.

الانتخابات المبكرة خلات الأحزاب السياسية تراجع استراتيجياتها استعدادا للانتخابات التشريعية. مثلا، الأحزاب اللي رفضت انها تمثل مترشح للانتخابات الرئاسية قررت أخيرا إنها تولّي تمثّلهم، وطبعا القرار هذا كان يهدف إنو يجلب انتباه الناخبين ويجمع عدد كبير من المهتمين والمناصرين استعدادا للانتخابات التشريعية متاع ٦ أكتوبر ٢٠١٩. من وجهة النظر هذي، إنجمو نقولو إنو الانتخابات التشريعية بدات كشكل من المنافسة للانتخابات الرئاسية. والأكثر غرابة هو إنو النتائج الرئاسية هي اللي قررت التحالفات التشريعية قبل ما تطلع نتائج الانتخابات التشريعية أصلا، وقررت زادا التحالفات اللي باش تصير في مجلس النواب في ظل صعود كبير للمترشحين المستقلين اللي تم انتخابهم في الانتخابات البلدية متاع ٢٠١٨.

الإطار السياسي تميز زادا بتغيير على مستوى الأسر السياسية المشهورة اللي اتخذ بعضها اليسار السياسي، اليمين السياسي، والوسط السياسي. الـ ٢٦ مترشح للانتخابات الرئاسية، واللي كانو برشا منهم تابعين لحزب نداء تونس، يثبتو انو الأسر السياسية موجودة

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

شخصية أو نتيجة تحالف الحزب مع النهضة، والوضع هذا يمكن تفسيره كدليل على تراجع قيمة الحزب بسبب حزب ما أقوى منه، مما أدى إلى صعود مترشحين مستقلين كردة فعل على موازين القوة هذي.

المسائل السياسية والقضائية تعتبر زادا معطى أساسي من معطيات الانتخابات الرئاسية متاع ١٥ سبتمبر. مثلا، المترشحين السياسيين سليم الرياحي ونبيل القروي خضعوا للتتبع القضائي، وفي الحقيقة، اعتقال نبيل القروي في الأيام الفايته بعد أيام قليلة من افتتاح الحملات الانتخابية اعتبره بعض الأحزاب، وخاصة الحزب التابع للمترشح المعتقل، على إنه تحدي وتعويق للمسار الانتخابي وللسلطة العليا، وبرشا ماناس وصفو الاعتقال هذ على أساس تسخير السلطة القضائية واستعمالها كأداة لتشويه المترشح المعني بالأمر. الوضع هذا أدى إلى تشنج كبير، ولكن التشنج هذا تم احتواؤه والسيطرة عليه وقتلي المترشحين الزوز اللي تم تتبعهم قضائيا اختارو انهم يتبعو الإجراءات القضائية ويلتجؤو للقانون باش يسترجعو حقوقهم.

الإطار السياسي للانتخابات التشريعية 1.2.2

الانتخابات التشريعية اللي صارت في ٦ أكتوبر ٢٠١٩، واللي صارت بين الدورتين متاع الانتخابات الرئاسية المتوقعة في ٢٠١٩، كانو الثانيين من نوعهم منذ الثورة. من المثير للاهتمام في الفترة هذي إنو برشا تحالفت تكونت وخاصة تحضيرا للدورة الثانية، الشبي اللي خلى برشا ناس يقولو انو الانتخابات الرئاسية أثرت على هذه التحالفات وعلى الانتخابات التشريعية بصفة عامة.

الهيئات اللي استنتجت الحاجة هذي، أي إنو الانتخابات الرئاسية أثرت عالانتخابات التشريعية بصفة كبيرة، وضّحت التناقض اللي قاعد بصير، والتناقض هذا متمثل في إنو الحكومة اللي قاعدة تسير في البلاد وفي السياسة متاع البلاد، منبثقة مالبلمان. الانتخابات التشريعية صاروا زادا في إطار متاع إعادة تكوين وإعادة برمجة للبيئة السياسية متاع البلاد، والملاحظ زادا كان بروز مترشحين مستقلين استفادوا برشا مالاانتخابات البلدية لـ ٢٠١٨ والدور الأول متاع الانتخابات الرئاسية متاع ١٥ سبتمبر ٢٠١٩.

اعتقال المترشح ورئيس حزب "قلب تونس"، السيد نبيل القروي، اللي وصل للدورة الثانية للانتخابات الرئاسية، كان حدث ميز الإطار السياسي للفترة الانتخابية هذيكا. والعناصر الرئيسية في حزب "قلب تونس" تشكّات من إنو اعتقال رئيس الحزب منع بقية الأعضاء من الترشح.

الإطار السياسي للدورة الثانية للانتخابات الرئاسية 1.2.3

الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية متاع ١٣ أكتوبر ٢٠١٩ صارت بعد الدورة الأولى اللي ما جمعتش أصوات كافية باش تقرّر فوز مترشح معين لرئاسة الجمهورية. وبما إنو الأغلبية المطلقة ما صارتش، كان من الضروري تنظيم دورة ثانية لتحديد الفائز. ومع ذلك، أثبتت الدورة الأولى التغيير الجذري اللي صار في الساحة السياسية التونسية، وخاصة إنو المترشحين الأخيرين للدورة الثانية ما كانوا تابعين النظام المعتاد والمتوقع. المترشح الأول كان الأستاذ الجامعي والمستقل السيد قيس سعيد اللي جمع نسبة 18,40% من الأصوات، والمترشح الثاني كان رجل الأعمال نبيل القروي اللي جمع نسبة 15,58% من جملة الأصوات.

تنظّمت الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية بعد انتهاء الانتخابات التشريعية متاع ٦ أكتوبر ٢٠١٩ واللي فاز فيها حزب النهضة رغم تراجع نسبة المصوتين والتابعين ليه.

الانتخابات هذي مازالت متممة بالإفراج عن نبيل قروي المرشح المؤهل للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية مساء يوم ٩ أكتوبر ٢٠١٩ أي قبل بـ (٤) أيام فقط من تاريخ الاقتراع. ويأتي هذا الإفراج بعد قرار محكمة التعقيب الصادر بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٩ واللي رأت أنو الإجراءات المتبعة، لا سيما تصريح قاضي التحقيق بعدم النظر في طلب الإفراج والحال أن الملف كان بين يديه، لم تكن قانونية.

إطلاق سراح نبيل القروي جاء نتيجة النداءات اللي طالبت بيها برشا مؤسسات وطنية وهيئات مراقبة انتخابية دولية، والأطراف هاذم اللي طالبو بإطلاق سراح المترشح قالو إنو احتجاج نبيل القروي في السجن كان مخالف لمبدأ المساواة في الفرص، واللي يكفلها

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

القانون الانتخابي. وللتذكير فقط، كانت هيئة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا قد طلبت من السلط المعنية في ٨ أكتوبر ٢٠١٩ إنها تعيد النظر في مسألة السيد نبيل القروي، والتي ترشح للدورة الثانية، على خاطر و ما زال ما تحكمش. ولذلك، طلبت هيئة المراقبة من السلطات انها تطلق سراحو حتى يتمكن من ممارسة الحملة متاعو كيفو كيف منافسو.

يعتقد أنصار حزب نبيل القروي إنو إعتقالو تسبب بضرر كبير لسمعة الحزب ورئيسو، وأدى إلى خسارة النقاط في الدورة الأولى للانتخابات وفي الانتخابات التشريعية متاع ٦ أكتوبر ٢٠١٩. المناصرين زادوا وإطلاق سراح رئيس الحزب قبل أيام قليلة من الانتخابات، وقالو انو ما تمتعش بفرصة عادلة كيما منافسو، وإنو ما تمكنش من قيادة الحملة متاعو منذ اعتقالو في ٢٣ أوت ٢٠١٩. ولهذا، الأنصار طالبوا المحكمة الإدارية بتأجيل الدورة الثانية، ولكن المحكمة رفضت.

برشا منظمات وطنية طالبو باحترام استقلالية القضاء ونددوا بما اعتبروه نوع من الضغط على القضاء التونسي ونوع من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة التونسية، وطالبو الأطراف المطالبة بإطلاق سراح نبيل القروي بعدم التدخل في الشؤون القضائية.

في النهار اللي بعد الدورة الأولى من الإنتخابات الرئاسية، برشا مترشحين وأحزاب سياسية، ومنها النهضة، دعاو إلى التصويت لصالح قيس سعيد في الدورة الثانية. ومع ذلك، النتائج الانتخابية المتوقعة ما كانتش واضحة خاصة بعد ما برز المترشح نبيل القروي في الساحة السياسية على أساس ضحية ظلم، ولذلك، فوزو هو في الانتخابات كان أيضا متوقع.

يبقى أكبر لغز هو سبب ضعف نسبة المشاركة في الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية وخاصة ضعف نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية متاع ٦ أكتوبر ٢٠١٩.

الإطار الديمقراطي والتاريخي متاع الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة ٢٠١٩

2

2. الإطار القانوني والدستوري:
- 2.1 الإطار الدستوري والقانوني:
- 2.2 النظام الانتخابي:
- 2.3 إدارة الانتخابات: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات:
- 2.4 تسجيل الأحزاب السياسية وتمويل الحملة الانتخابية:



2. الإطار القانوني والدستوري:

2.1. الإطار الدستوري والقانوني:

الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية والتشريعية ينظم الفصل ١٦-٢٠١٤ من دستور ٢٦ جانفي ٢٠١٤، والتي تم تغييرها وتعديلها طبقا للقوانين التنظيمية رقم ٧-٢٠١٧ (١٤ فيفري ٢٠١٧) ورقم ٧٦-٢٠١٩ (٣٠ أوت ٢٠١٩). والمهم انا نذكر دور القرارات التنظيمية المختلفة التي اتخذها المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا إلى جانب قرارات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (HAICA).

الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية والتشريعية التونسية يحترم عموما المعايير الدولية المتعلقة بالانتخابات. والدستور التونسي خول للشعب حرية الاختيار وعطاه سلطة تمكّنه من انتخاب المترشح أو الحزب التي يظهر مناسب للأغلبية المطلقة. وبما إنو الشعب التونسي ما ينجمش يمارس السلطة هذي مباشرة، كان من الضروري تشكيل مجلس نواب يوصلهم أصواتهم. والأحسن من هذا الكل هو إنو الدستور التونسي يضبط أهداف النظام الجمهوري الديمقراطي والتشاركي ويضمن تحقيق الأهداف هذي من خلال التنصيص على التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات الحرّة والنزيهة.

حق الانتخاب والتصويت والترشح يضمنو الدستور التونسي من خلال الفصل ٣٤. الفصل هذا يضمن زادا حق تكوين الأحزاب السياسية وحق التجمع والتظاهر السلمي.

على الرغم من انو الدستور ما يضمنش معارضة النظام للمواطنين الكل، فإنو المعارضة هذي تنجم تاخذ شكل آخر وهو الشكل البرلماني. البرلمان التونسي اللي يعتبر جزء مهم برشا من نواب الشعب عندو الحق انو يعارض بصفة رسمية ومباشرة قرارات الحكومة باسم الشعب.

الاختلاف والشمولية حق يضمنهم الدستور زادا، فالدستور التونسي يضمن حق مشاركة وتمثيلية النساء في المجالس المنتخبة. الدستور يحمي أيضا ذوي الاحتياجات الخاصة ضد كل أشكال التمييز.

عموما، يعاني الدستور التونسي من بعض النقائص المتمثلة في محدودية الفرص اللي يعطيها للمترشحين الرئاسيين، إذ أنو المترشح للانتخابات الرئاسية لازم يكون حامل للجنسية التونسية ويكون تونسي منذ الولادة. المترشح زادا لازم يكون مسلم باش يتمكن من الترشح (الفصل ٧٤ من الدستور). المترشحين المتجنسين أو غير المسلمين ما عندهم الحق يترشحو للانتخابات الرئاسية.

حسب رأي هيئة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا، الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية، ولو انو يتمتع بموافقة كبيرة على المستوى الوطني، يبقى معارض لمبادئ الاختلاف والشمولية والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي صححت عليهم تونس. الفصل ١٣ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ينص على "كل مواطن عندو الحق في المشاركة في صنع القرار لبلادو إما بطريقة مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية حسب ما يخوّل القانون"

الانتخابات ورت وأبرزت النقائص التي يعاني منها الإطار القانوني المنظم للانتخابات الرئاسية. وفاة الرئيس السابق الباجي قايد السبسي أجبرت البرلمان باش يبذل في القانون الانتخابي حتى يتمكنو من تنظيم انتخابات رئاسية جديدة خلال ٩٠ يوم في ظل وفاة رئيس الجمهورية الحالي. الضغط على مهلة الانتخابات في الوضعية هذي يمكن وصفو على أساس محاولة جمع أكبر عدد من الأصوات لا غير، ومحاولة زادا للضغط على عمليات الانتصاف القضائي.

وزيادة، المصادقة النهائية على الترجمات صارت من غير تثبت قانوني سليم وعميق. بعض المترشحين تم اتهامهم بتزوير لائحة الراعين ليهم لدرجة إنو برشا ناخبين أنكرو تمويلهم للمترشحين. فما زادا أعضاء من مجلس النواب تم اتهامهم بتمويل ورعاية أكثر من مترشح، الشّي اللي يعارض الفقرة الثانية من الفصل ١٤ من القانون التنظيمي للانتخابات، والتي يؤكد إنو يمنح تمويل أو رعاية أكثر من مترشح وحيد، ولكن النواب المتهمين أنكرو التهمة التي توجهت ليهم. التجاوزات هذي صارت على الرغم من التحركات المتواصلة التي قام بيها المجتمع المدني والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة الوطنية لحماية البيانات الشخصية بهدف التصدي للتجاوزات هذي، الشّي الذي دفع المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا باش ينشر قائمة نهائية للمترشحين يوم ٣١ أوت ٢٠١٩، والتي هو تاريخ متأخر، والحدث هذا ورّي ضعف القانون الانتخابي التونسي.

مظهر آخر من مظاهر ضعف الإطار القانوني ظهر خلال الانتخابات الرئاسية المبكرة في ١٥ سبتمبر ٢٠١٥. الاحترام المطلق للمواعيد التي ينص عليها القانون الانتخابي يمكن يأدي إلى تنظيم دورة ثانية للانتخابات بعد انتهاء فترة حكم الرئيس الحالي في حالة وفاتو أو عدم قدرتو على الحكم، الشّي الذي يمكن يمثل عائق كبير قدام الدستور وقوانينو التنظيمية.

شروط الترشح للانتخابات التشريعية هي في الحقيقة مرنة ومنفتحة أكثر. الترشح للانتخابات التشريعية هو حق لكل ناخب أو ناخبة متحصل على الجنسية التونسية لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات، والمترشح لازم يكون عمرو ٢٣ على الأقل وما عندو حتى سوابق عدلية. الأفراد اللي ما عندهم الحق في الترشح هوما كبارات الدولة والمسؤولين الكبار كيما القضاة أو الحكام بسبب وظائفهم الحساسة.

2.2. النظام الانتخابي.

2.2.1. الانتخابات الرئاسية.

ينظم الفصل ١١١ والفصل ١١٢ من قانون ٢٠١٤ الانتخابات الرئاسية.

يتم انتخاب رئيس الدولة عن طريق تصويت وطني، حرّ، مباشر، سرّي، صادق، وشفّاف. مدة الحكم التي يسمح بيها الشعب والدستور ما تتجاوزش ٥ سنين. وإذا ما يتمّ الحصول على أغلبية مطلقة في الدورة الأولى، يتم تنظيم دورة ثانية تجمع المترشحين الروزو اللي تحصلو على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى. في حالة التعادل بين أكثر من مترشح، يتمتع المترشح الأكبر عمرا بحق الترشح للدورة الثانية. في الدورة الثانية، يتم انتخاب المترشح الذي يتحصل على أغلبية الأصوات. في حالة تعادل الأصوات في الدورة الثانية، يتم اختيار المترشح الأكبر عمرا. على الرغم من هذي المحاولات، تعتبر طريقة المشرع التونسي في فصل المسألة بين زوز مترشحين متعادلين بالطريقة هذي مخالفة لمبدأ المساواة وعدم التمييز التي ينص عليها الفصل ٢١ من الدستور التونسي، لأنها ما تاخذش بعين الاعتبار كفاءة المترشحين، بل أعمارهم.

ما ينجم حتى رئيس جمهورية يتراأس البلاد لأكثر من دورتين متتاليتين أو مفصولتين، ومراجعة عدد الدورات التي ينجم يحكم فيها المترشح هو أمر غير ممكن. هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا توافق في إنو التداول السلمي على السلطة هو مكسب ما يلزمش نتخلاو عليه.

2.2.2. الانتخابات التشريعية:

تصرّح أحكام الفصل ٥٥ من الدستور التونسي إنَّو أعضاء مجلس النواب يتم انتخابهم من خلال اقتراع عام، حرّ، مباشر، سرّي، نزيه وشفاف على مستوى الدوائر الانتخابية.

نظام الاقتراع التابع للانتخابات التشريعية مُعرّف بالفصول ١٠٦ إلى ١١٢ م القانون الأساسي لسنة ٢٠١٤ المتعلّق بالانتخابات والاستفتاءات. ينص القانون الانتخابي على انتخاب القوائم في جولة واحدة. وأمّا المقاعد، فتتعلّق على أساس التمثيل النسبي على أعلى مستوى.

الدوائر الانتخابية تعتمد على تقسيم الدوائر الإدارية التي هي الولايات.

الدوائر المختلفة معددهم نفس الوزن الانتخابي. وهذا صحيح في أرض الوطن وفي الخارج. حسب بعض التقديرات، ٥٣ % من مجموع الناخبين في الخارج يسكنوا في فرنسا، ١٥ % في إيطاليا، ٨ % في ألمانيا. يعني ٧٦ % في ثلاثة دول أوروبية. بالنسبة لتونس، التباين بين الدوائر الانتخابية يبقى كبير: مثلا، سوسة فيها ٣٦٩ ٨٤٢ ناخب لعشرة مقاعد بينما دائرة تطاوين فيها ٨٨ ٣٦٤ لأربعة مقاعد، ودائرة توزر فيها ٧٥ ٥٧٩ لأربعة مقاعدزادا.

مبدأ المساواة في حق الانتخاب يُحترم وقتلي عدد المقاعد المخصّص لمختلف الدوائر الانتخابية يراعي وزنها الانتخابي.

هيئة مراقبة الانتخابات MOE التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في افريقيا. الهيئة هذي اكتشفت إنو على الرغم من المحاولات المختلفة من أجل تحقيق المساواة بين الناخبين، النظام الانتخابي يخلي بناء أغلبية برلمانية حاجة صعبة.

إدارة الانتخابات: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: 2.3

منذ ثورة ١٤ جانفي، اختارت تونس نموذج هيئة مستقلة باش تتلّهي بإدارة الانتخابات ومراقبتها، وقرّرت الاعتماد على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. يمكن تعريف الهيئة هذي قانونيا بالرجوع إلى أحكام الدستور والقانون الأساسي عدد ٢٠١٤-١٦ متاع ٢٦ ماي ٢٠١٤، واللي صنّف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كهيئة دستورية مستقلة إداريا وماديا.

إذا كان حيننا نعرفو الهيئة هذي مقارنة ببيئات أخرى تشبهلها، فالهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي هيئة مستقلة على عكس الهيئة الحكومية لإدارة الانتخابات.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات متكونة من مجلس، هيئة اتخاذ القرارات، وإدارة تنفيذية. مجلس الهيئة متكون من ٩ أعضاء مختارين من طرف مجلس نواب الشعب، وينجمو بأديو مهامهم لمدة ٦ سنوات غير قابلة للتجديد بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي عن طريق التصويت للأفراد بيدهم على دورات متتالية حتى لين يتكون المجلس. مجلس الهيئة يتجدد بمقدار الثلثين كل عامين.

الإدارة التنفيذية هي الهيئة التنفيذية المكلفة بالشؤون الإدارية، المالية، والتقنية، وهي تحت إشراف سلطة المجلس. يترأسها مدير تنفيذي مهمو الأساسية هي التنسيق بين الإدارات الفرعية المربوطة بالإدارة التنفيذية. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تتمتع بتمثيل دائم يمكنها من المحافظة على ذاكرة مؤسساتية على المستوى المحلي. أمّا بالنسبة للهيئات الجهوية للانتخابات التي عملت قبل نهار واحد من انتهاء المواعيد الانتخابية والاستفتاءية، فهوما مؤقتين ومعددهم سلطتهم الخاصة.

تتمتع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بسلطة تنظيمية شاسعة تخولها وقت الحاجة باش تصلّح الثغرات متاع الإطار القانوني للانتخابات والاستفتاءات

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

القانون الّلي قام عليه تأسيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يضمّنها حق الاحتفاظ بسجلّ الناخبين وتحديثه، ويسمحلها زادا بالقيام بمهمّة إدارة القوائم الانتخابية والإستفتاءات. من أهداف الهيئة هذي هي إنها تضمن حق التصويت لكلّ ناخب، تضمن المساواة في المعاملة لكلّ الناخبين، المترشّحين وأصحاب المصلحة في العمليات الانتخابية، وفرز الأصوات، وإعلان النتائج الأولى والنّهائية

زادت ميزانيّة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للسنة الماليّة ٢٠١٩ بشكل ملحوظ على خاطر الانتخابات المبرمجة العام هذا. طلعت من ٢٥ مليون دينار عام ٢٠١٨ إلى ٨٣ ٩٣٠ مليون دينار عام ٢٠١٩.

تحضير الانتخابات سنة 9٢٠١، انتدبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ما يقارب ٥٥٠٠٠ وكيل انتخابي وتكفّلت بتدريبهم. الكفاءة الّلي أظهروها خلال الدّورة الانتخابية لعام ٢٠١٩ ورأت الّلي الخسائر التقنيّة اللي تمت ملاحظتها في الدّورات التكوينية المتتالية كانت حاجة هامشيّة.

بيّنت بعثات المعهد الانتخابي للديمقراطية المسستدامة في إفريقيا الّلي الأداة المعلوماتيّة تحتلّ بلاصة ثانوية في تنظيم الاقتراع سواء فيما يتعلق بالتحقّق من مراكز الاقتراع من قبل الناخبين وإلأزادا تجميع النتائج فيما يتعلق بتوزيع المقاعد بين قوائم المترشّحين للانتخابات التشريعيّة. إنشاء منصّة للتعليم الإلكتروني لتدريب وكلاء الانتخابات والمنصّة هذي عندها الإجابات على مختلف الأسئلة المتعلقة بالانتخابات، وأثبتت أهميّة الأداة المعلوماتيّة بالنسبة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات

استفادت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من دعم الشركاء التقنيّين والماليّين في إطار تطوير وتقوية القدرات التقنيّة عن طريق تكوين فريق إدارتها وتمويل شراء معدّات وأدوات معيّنة.

تنظيم لمختلف الاستطلاعات كان ناجح عموما. هذا الأداء كان موضع ترحيب كبير على خاطر الوقت كان ياسر قصير وما سمحش باش الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تجري برشا استطلاعات.

الجزء الأهم هو إنو أعضاء الهيئة عملّو تجديد للإجراءات الّلي خذاوها في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسيّة المبكرة لتنظيم الانتخابات التشريعيّة متاع ٦ أكتوبر ٢٠١٩ والجولة الثانية زادا للانتخابات الرئاسيّة.

أعضاء الهيئة عملّو تعديلات وتصحيحات باش يصلّحو الإخلالات الّلي لاحظوها. صار استبدال لبعض وكلاء الانتخابات الّلي تمّ الشكّيك في نزاهتهم وأدائهم. وفما زادا الوكلاء الانتخابيين الّلي وراو الّلي هو ما ممتازين ومتطورين رغم الّلي كانوا مقصّرين شويّة وإلا موش فاهمين.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تميزت بالحياد رغم الّلي كانت فمّا مخاوف متعلقة بتحيزهم لطرف معيّن بسبب انتخابهم من طرف مجلس نواب الشعب

ويجب التأكيد زادا على التّعاون مع الجهات الأخرى الفاعلة في العمليّة حتى كان مازالت بعيدة عن المثالية.

أكدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الّلي هي عندها روح الانفتاح على جميع أصحاب المصلحة بشكل عامّ والمراقبين الدّوليين والمواطنين بشكّل خاص، إذ أنها تمتعت بمهنية كبيرة في تعاملها مع معالجة طلبات الاعتماد، الاجتماعات، ومنح الوثائق والمعلومات الأزرمة للمراقبة الانتخابية

أثرت الحملات التحسيسيّة الّلي عملتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على نسبة إقبال الناخبين، ولكن موش على مشاركتهم في التصويت. كما أثرت على نسبة المشاركة زادا في الانتخابات التشريعيّة والدّور الأول للانتخابات الرئاسيّة.

أصحاب المصلحة تقابلو مع بعثة تقييم ما قبل الانتخابات والمعهد الانتخابي للديمقراطية المسستدامة في إفريقيا الّلي قام بمهمّة

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

المراقبة قبل الانتخابات وخلالها أعضاء البعثة والمعهد استنكروا غياب إطار تشاور رسمي بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومختلف الجهات الفاعلة في العملية الانتخابية. بالنسبة للبعض، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ماشية في منطوق المعلومات لا التشاور رغم إلتى هذي وجهة نظر ماتشاركهاش الناس الكّل. وفما جهات أخرى فاعلة سلطو الضوء على نقص عفوية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في نشر المعلومات على موقعها علانترات.

انتقدت بعض منظمات المجتمع المدني تجاهل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للملاحظات الواردة في تقارير المراقبة.

بشكل عام، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تحترم المعايير الدولية من حيث الاستقلالية، الحياد والكفاءة.

تسجيل الأحزاب السياسية وتمويل الحملة الانتخابية: 2.4.

تسجيل الأحزاب السياسية: 2.4.1

الأحزاب السياسية في تونس تخضع لمرسوم القانون عدد 2011-2011 في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية. في الفصل الأول، المرسوم يؤكد على مبدأ حرية تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها وممارسة الأنشطة السياسية فيها. شروط تكوين الأحزاب ليبيير الية إلى حد ما. القانون منع الكتاب العامين للولايات ورؤساء القطاعات والأفراد المنتمين إلى السلك الأمني والدفاعي والديوانة من تكوين الأحزاب والانضمام. الجنسية التونسية والعمر محددين زادا خاطر العضوية في حزب سياسي ماهيش مسموحة كان لتي جنسيته تونسية وعمره لا يقل عن 16

أما فيما يتعلق بإنشاء حزب، فالمرسوم ينص اللى العباد اللى يحبوا يعملو حزب لازمهم يتوجهو بمطلب لرئيس الوزراء عن طريق رسالة مسجلة مضمونة الوصول فيها بيان يوضح اسم الحزب، برنامج ومقره الرئيسي، ونسخ من بطاقات تعريف المؤسسين. من المتوقع إنو عدل منقذ يوجه نسختين من محضر لممثل الحزب ويشهد على وجود المعلومات المذكورة أعلاه قبل إرسال الخطاب.

يُمكن لرئيس الوزراء رفض تكوين حزب كي تبدأ فمما مخالفة للفضول 3 و 4 من القانون. أما فمما إمكانية طلب استئناف للطعن في أي قرار رفض لرئيس الوزراء أمام المحكمة الإدارية.

كان تم إلغاء الرفض وقتها تستمر إجراءات التسجيل.

في حالة عدم إعادة إقرار الاستلام في غضون 60 يوم، فإنو هذاكا يعني إنو ما فمما اعتراض من جهة الطرف المعني.

التشكيلة النهائية لازم يتم إعلانها في الجريدة المتكفلة بيها المطبعة الوطنية 10 يوم قبل تاريخ التقديم. يأكّد نشر الإعلان قانونية الحزب. اليوم في تونس فمما، حسب الإحصائيات المتاحة، ما يقارب 219 حزب سياسي.

تشير بعثة المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا إنو شروط تكوين وإنشاء الأحزاب السياسية تبدو حرة وديمقراطية بما فيه الكفاية، والإطار القانوني المنظم لتكوين الأحزاب السياسية يتوافق مع المعايير الدولية

تمويل الحملات الانتخابية: 2.4.2

يسمح القانون الانتخابي التونسي بالتمويل غير المباشر للحملات الانتخابية التي لا تزال تعتمد على الأداءات الانتخابية للمترشحين. تقوم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتحديد أقصى المصاريف المخصصة للحملة الانتخابية باش تضمن المساواة بين المترشحين والقوائم المترشحة حسب طبيعة الانتخابات

كان المترشحين وإلا القوائم المترشحة تحصلو على نسبة معينة مالأصوات وضمن حد معين للمصاريف، يعتبرو مؤهلين.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

وزادا بالنسبة للانتخابات الرئاسية، كان المترشحين الليّ جابوا عالأقلّ 3% من الأصوات يعتبرو مؤهلين، والحدّ الأعلى للمصاريف متغيّر بين الدّور الأول والثاني للانتخابات الرئاسية.

الحلّ هذا تم اعتمادهو خاطر بعض المترشحين قبل مار جّعوش فلوس الليّ عطاهالهم الدّولة، في حين إنو قانون الإنتخابات يفرض على المترشحين إليّ ما وصلوش لحد معيّن مالأصوات باش ير جّعو الفلوس الليّ عطاهالهم الدّولة باش يمولو حملاتهم الانتخابية.

مراقبة تمويل الحملات الانتخابية هي مهمّة الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات ودائرة المحاسبات.

وفقا للقانون الانتخابي، تم تشكيل لجنة موسّعة لمراقبة تمويل الحملات الانتخابية. اللّجنة متكوّنة من رئيس الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، ممثلي البنك المركزي، اللّجنة التّونسيّة للتّحليل الماليّة، الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد، ووزارة الماليّة.

اللّجنة هذي خذات برشا قرارات شجاعة باش تراقب تمويل الحملات الانتخابية وزادا باش تراقب الحسابات البنكيّة الخاصّة للمترشحين، وأكثر من هكّا، مراقبة الحسابات البنكيّة المخصّصة للحملة الانتخابية ومراقبة المعاملات الماليّة الليّ يقوموا بيها المترشحين للانتخابات الرئاسية من جانفي ٢٠١٩.

العدد الإجمالي للأعوان المنتدبين والمتكوّنين من طرف الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات هو ١٥٠٠ وذلك لمراقبة تمويل الحملات الانتخابية. قوات الدّفاع والأمن زادا تمتّعو بالتكوين اللازم لمراقبة تمويل الحملات الانتخابية

قما مترشحين تقابلو مع أفراد المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا الليّ قام بمهمة المراقبة، وأعلموهم الليّ هو ما واجهو صعوبات في تعبئة الموارد في الدّور الأول من الانتخابات الرئاسية المبكّرة. الصّعوبات هذي خلّتهم ما يلقاوش الوقت باش يلمّوا فلوس التّمويل الذاتي للحملة الانتخابية. بالنّسبة للمترشحين هذوما، معادلة التّمويل الذاتي وزات الليّ ما فماش مساواة بين المترشحين، وهي المساواة الليّ يسعّالها التّمويل العام للحملات الانتخابية. ووجهة النّظر هذي يتبناها جزءا من المجتمع المدني.

مُعظم المترشحين الليّ تقابلو مع بعثة أفراد المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا يشكّكو في فاعليّة نظام مراقبة الحملات الانتخابية. الشكّ هذا ناتج عن الصّعوبات الليّ تعاني منها الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات لتقدير دقيق للنفقات التي قام بها المترشحين وقائمت المترشحين لتمويل أنشطّة الحملة. يبدو تقييم النفقات المتعلق بنشّاطات الحملة الليّ يقوم بيها المترشحين في المقاهي والاجتماعات سهلا، ولكن تقدير المصاريف على مواقع التواصل الاجتماعي يبقى معقد، وعلى هذا الأساس الناخبين ينتقدو الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات.

يكشف الاختلاف بين التقنيات الليّ تستعمل فيها في الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات وبعض المنظمات كيف "أنا يقظ" المختصة في مراقبة النفقات عن الحاجة إلى التشاور بين بعضهم. التقييمات متاعهم غالبا ما تعطي استنتاجات متباينة. إحدى نقائص المنظمات كيما "أنا يقظ" هي أنهم معندهم حق الوصول إلى حسابات المترشحين والقائمت المترشحة، على عكس دائرة المحاسبات والهيئة العليا المستقلّة للانتخابات

نقطة ضعف أخرى للمراقبة ناتجة عن كونو نتائج المراقبة الليّ تعملها دائرة المحاسبات ما تعرف كان بعد صدور النتائج النهائيّة للانتخابات. النقص في المواد الماليّة والبشريّة يفسّر البطء الملحوظ في المستوى هذا.

في نهاية المطاف، بعثات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا أجمعوا الليّ الهدف الرئاسي لتمويل الانتخابات هو المساواة بين المترشحين، الليّ هي حاجة مازلنا ما وصلنا لهاش.

مرحلة ما قبل الانتخابات:

3

- 3. مرحلة ما قبل الانتخابات:
- 3.1 ترسيم الدوائر الانتخابية:
- 3.2 تسجيل الناخبين والقوائم الانتخابية:
- 3.3 تقديم الترشيحات:
- 3.4 التربية المدنية والانتخابية:
- 3.5 الحملات الانتخابية:



3. مرحلة ما قبل الانتخابات:

3.1. ترسيم الدوائر الانتخابية:

حسب الفصل ١٠٦ م القانون الأساسي لـ ٢٠١٤ المتعلق بالانتخابات والإستفتاءات، تقسيم الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد متاعهم محدد بقانون موجب تنشر قبل بعام من المواعيد النهائية الدورية للإنتخابات التشريعية. لم يتم احترام القانون هذا خاطر القانون المعمول بيه يستند إلى مرسوم عام ٢٠١١.

في تونس فَمَا ٣٣ دائرة إنتخابية فيهم ٢٧ على أرض الوطن و ٦ في الخارج.

على أرض الوطن، تقسيم المقاعد يتم على النحو التالي:

الجدول ٦: تقسيم عدد المقاعد على أرض الوطن:

الدائرة	عدد المقاعد
تونس ١	9
أريانة	٨
حمّة الهمامي	٨
مَنوبة	٧
بن عروس	١٠
بنزرت	٩
نابل ١	٧
نابل ٢	٦
زغوان	٥

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

٦	باجة
٦	الكاف
٦	سليانة
٨	جندوبة
٩	القيروان
١٠	سوسة
٩	المنستير
٨	المهدية
٨	القصرين
٨	سيدي بوزيد
7	قفصة
4	توزر
7	صفاقس ١
٩	صفاقس ٢
7	قابس
9	مدنين
4	تطاوين
5	قبلي

الجدول ٧: تقسيم عدد المقاعد حسب الدائرة خارج أرض الوطن:

الدائرة	عدد المقاعد
فرنسا ١	٥
فرنسا ٢	٥
إيطاليا	٣
ألمانيا	١
أمريكا و باقي الدول الأوروبية	2
الدول العربية و دول أخرى	2

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

برشا دوائر انتخابية بعيدة ما كانش عندها نفس الوزن الانتخابي. الشيء هذا صحيح في تونس وفي خارج تونس. تُظهر الأرقام اللي ٥٣ % من الناخبين خارج أرض الوطن يسكنو في فرنسا، ١٥ % في إيطاليا و ٨ % في ألمانيا يعني، ٧٦ % في ثلاثة دول أوروبية. بالنسبة لتونس التبعاد بين الدوائر الانتخابية يبقى كبير. في سوسة مثلا، فَمَا ٣٦٩ ٨٤٢ ناخب، بينما دائرة تطاوين فيها ٨٨ ٢٦٤ ودائرة توزر فيها ٧٥ ٥٧٩ مسجلين. تقسيم المقاعد بين الدوائر ياخذ بعين الاعتبار المعلومات هذي. التقسيم الحالي يحترم إلى حد ما مبدأ المساواة في التصويت، يعني عدد الأصوات المطلوبة للمقعد هي حوالي ٣٣ ٠٠٠ لمختلف الدوائر الانتخابية.

الألثة ما تعرفش المعايير اللي لازم يتم تحديثها بعد الزيادة في السكّان باش يتم الحفاظ على مبدأ الإقتراع المتساوي، اللي هي عائق لازم يتم العمل على حلّو

ترسيم الدوائر الانتخابية: 3.2

تسجيل الناخبين هو مهمّة الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات. تحدّد بالفصول ١٠ إلى ١٨ من القانون الأساسي لسنة ٢٠١٤ وقرار الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بالنسبة للانتخابات عدد ٢٠١٧ ل ١١ أبريل ٢٠١٧ المتعلّق بقواعد وإجراءات تسجيل الناخبين للانتخابات

استعدادا للدورة الانتخابية لسنة ٢٠١٩، الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات حطّت دليل تسجيل الناخبين وأعلمت المواطنين بتاريخ انطلاق تسجيل الناخبين للانتخابات الرئاسية والتشريعية يوم ١٠ أبريل 2019 وإغلاق التسجيل يوم ٢٢ ماي ٢٠١٩ بالنسبة للانتخابات التشريعية ويوم ٤ جويلية ٢٠١٩ بالنسبة للانتخابات الرئاسية.

بعثات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا لاحظت إنو القيود المفروضة على التسجيل في القوائم الانتخابية المتعلّق بالحد الأدنى للعمر المطلوب اللي يتمثل في ١٨ سنة على الأقل وإلا بوضعية فئات معينة من المواطنين بسبب الخدم متاعهم تُعتبر مصادرة لحقوقهم المدنية، ولكن تبقى السياسات منطقيّة و متوافقة مع المعايير الدولية في المجال هذا.

الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات اتخذت برشا إجراءات باش تسهّل عملية تسجيل الناخبين. في الواقع، إضافة إلى مواقع التسجيل الثابتة، قامت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات باستعمال النظام الهاتفي لتسجيل الناخبين وهذا عن طريق موقعهم على الأنترنت، حتى للمقيمين بالخارج زادا. وحرصت زادا على ضمان تسجيل أكبر عدد ممكن من التونسيين والتونسيات وحددت استراتيجية موجهة نحو التلاميذ والطلبة والنساء من ربّات البيوت والعمالات في القطاع الفلاحي والمتقاعدين عن العمل اللي ماهمش مسجلين.

عشية يوم التسجيل، عدد المسجلين كان 52% 370 500 منهم كانوا نساء، بينما كان عدد الناخبين المحتملين غير المسجلين 489 3. وشهدت القائمة الانتخابية زيادة تقارب 1 500 000 ناخب تم احتسابها قبل بيوم من الدور الأول للانتخابات الرئاسية 566 074 7 مسجلين منهم 688 6 ٤١٣ على المستوى الوطني و 053 386 خارج أرض الوطن على عدد السكان المقدّر ب . 038 722 11

قدّرت بعثات المراقبة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا هذا الأداء ورحّبت بمبادرة الرقم الأخضر للتبثت من التسجيل في القوائم الانتخابية. قرار الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بنشر الإحصائيات المتعلقة بكل دائرة انتخابية وكل مركز اقتراع، بما في ذلك عدد الناخبين المسجلين حسب الفئة العمرية والجنس، ما يمثّلش تقدّم كبير فقط، ولكن يثبت زادا إدارة جيدة للسير الانتخابي. يتوافق قرار الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات هذا مع التوجيهات، إذ أنو يسمح بالنفاذ إلى المعلومة، الشيء اللي يحثّ هيئات إدلة الانتخابات على اعتماد إجراءات تسهّل للمجتمع المدني الوصول إلى المعلومات. ونفس الشيء ينطبق على منح الناخبين تطبيق هاتفي يخليهم يثبتوا بالتسجيل متاعهم في القائمة الانتخابية ويلقاو مكاتب الاقتراع التابعين ليها بسهولة.

النساء يمثلوا ٤٩,٥ % من المسجلين في القوائم الانتخابية مقابل 50,5% رجال.

رغم شوية إخلالات صارت أول العملية الانتخابية، إضافة إلى قرار التمديد في آجال التسجيل بطلب من الأحزاب السياسية وأعضاء

3.3. تقديم الترشحات:

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي السلطة المختصة في استلام وإعلان القائمة النهائية للمرشحين والقوائم المحفوظ بها للانتخابات الرئاسية والتشريعية. قراراتها تبقى قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية التي يتوجه لها كمالأخير. لتسهيل تقديم الترشيحات، حطت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات دليل فيه الوثائق التي لازم يعمرها ومختلف المراحل التي يمر بها السير الانتخابي.

3.3.1 الانتخابات الرئاسية:

بالنسبة للانتخابات الرئاسية متاع ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، تم إيداع الترشحات من ٠٢ ل ٠٩ أوت ٢٠١٩. في نهاية هذه الفترة، ٩٨ ترشح واصلوا للهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي صادقت على ٢٦ ترشح بعد التثبت والفحص.

4مرشح استأنفوا، على إثر رفض ترشيحاتهم، أمام المحكمة الإدارية، ولكن المحكمة رفضتهم، وبالتالي تفاعلت إيجابا مع قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. في 31 أوت 2019، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية.

ما فما حتى مترشح جاء في الصدارة، المترشحين نبيل القروي وقيس سعيد جاو الرزوز في أول الترتيب في الدور الأول في الانتخابات الرئاسية وترشحوا الرزوز للدور الثاني.

3.3.2 الانتخابات التشريعية:

طبقا للقانون الانتخابي، تم تقديم قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١٩ من ٢٢ جويلية إلى ٢٩ جويلية ٢٠١٩. قامت بعثات المراقبة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا في الإطار هذا بتحية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لاعتمادها نظام لإدارة الترشيحات باش تكشف عن المستندات والوثائق الناقصة لتسوية مطالب الترشيحات. النظام هذا نقص من خطر رفض الملفات التي فيها وثائق ناقصة ولا تمتثل للقانون الانتخابي.

بعد ما تم تقديم قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية، الهيئة العليا المستقلة سجلت ١٥٨١ مطلب ترشح. في نهاية فحص الملفات، الهيئة قبلت ١٥٠٣ مطلب. رفض بعض المطالب جاء على خلفية أخطاء مختلفة كما غياب صفة الناخب في القوائم أو الملفات التي تدعم ملف الترشيح. قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قابله بعض المترشحين بالطعن. كي تعرضوا الطعون على المحكمة الإدارية، تم التحقق منها والقبول النهائي لـ ١٥٠٦ مترشح.

عدد القوائم يتبدل من دائرة إلى أخرى. أكبر عدد قوائم، ٧٣، تم تسجيله في سيدي بوزيد، ولكن العدد هذا موش بالضرورة عندو علاقة بالوزن الانتخابي في مختلف الدوائر الانتخابية.

عدد القوائم المستقلة التي تحصلو على مقاعد كان ٧٢٢، وفي الحقيقة، ساهمو في تعزيز مبدأ الشمولية في الانتخابات التشريعية ليوم ٦ أكتوبر ٢٠١٩.

صرحت بعثات المراقبة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا أن عملية تسجيل و قبول المترشحين صارو في مناخ شفاف و في كنف احترام حق الاستئناف احتراما للقانون التونسي والقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالانتخابات

عدد القوائم يمثل تحدي كبير للتنظيم المادي متاع الانتخابات، ولكن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبلت التحدي. العدد هذا يشهد زادا على شمولية الانتخابات التشريعية ليوم ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩.

3.4. التربية المدنية والانتخابية.

تقع مسؤولية تثقيف الناخبين وتعليمهم على عاتق هيئة إدارة الانتخابات، أي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

القانون الأساسي اللّي عملتو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ينص على أنو هي تقوم بوضع روزنامة البرامج التحسيسية والتعليم الانتخابي والتعاون مع منظمات المجتمع المدني اللّي يخدموا على الصعيد الوطني والعالمي

لاحظت بعثات المراقبة للمعهد الانتخابي إنو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تهدف إلى إعلام وتثقيف الناخبين باش تضمن إدراك الناخبين المحتملين لحقوقهم السياسية وممارستها.

فمازادا استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وحملات تحسيسية في إطار قوافل وإلّا في الفضاءات العمومية.

بعض منظمات المجتمع المدني تجندوا هو ما زادا باش يساهمو في تعزيز الوعي الوطني للشباب بمن فيهم اللّي باش ينتخب أول مرة، وبالطبيعة المنظمات هذي ما نساتش النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

كفاءة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أعاققتها برشا عوامل. بالنسبة لأغلبية منظمات المجتمع المدني اللّي يخدموا في الميدان الانتخابي، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عطت برشا أهمية للعمليات الإدارية واللوجستيات الانتخابية ومارك تش برشا على وعي الناخبين والتعليم الانتخابي. قلة الموارد المخصصة لتوعية الناخبين بصفة عامة، والنساء والشباب الريفيين باعتبارهم فئة مهمشة كانت حجة استغللتها الهيئة باش تبرر التأثير على حملات التربية المدنية والانتخابية

كانت فما معاملة مخجلة بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني المتخصّصة في مجال التعليم المدني والانتخابي وحتى الأحزاب السياسية.

ومع ذلك، المجتمع المدني والأحزاب السياسية مسؤولين زادا ومن المهم إننا نوضحو أغلاطهم. بعض أعضاء المجتمع المدني لامو الأحزاب السياسية على عدم الإلمام بمسألة التربية المدنية والانتخابية وعدم الانتباه ليها والتركيز عليها خاطر المسألة هذي هي من مشمولات الأحزاب، ولكن كان من الواضح إنو الأحزاب تنصّلت مالمسؤولية. فما بعض أحزاب سياسية دافعو على رواحهم وأكدو اللّي هو ما يدعمو مجهودات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

بعض أعضاء المجتمع المدني اعترفوا بالتزامهم الضّعيف وبرّروه بنقص المواد ونقص الدعم من المانحين الأجانب.

هذا الوضع بضر بهدف المشاركة المعتبرة في التصويت في سياق يتميز بعدم الاهتمام بالمسائل الانتخابية، وبالتالي، يؤدي إلى تراجع معدل المشاركة في الانتخابات.

بشكل عام، كان من الواضح إنو حملات التربية المدنية والانتخابية ما بدلت حتى شيء في نسبة الإقبال على الانتخابات الرئاسية والتشريعية

إعلان الاتحاد البرلماني الدولي لردّ الدول باش تحضّر وتعلّم برامج التربية المدنية عن طريق توضيح معايير الانتخابات الحرّة والنزّهة لضمان إلمام الشعب بالإجراءات الانتخابية والمسار الانتخابي فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، ولكن كان واضح إنو الشعب مازال مافهمش الخطر.

محدودية التربية المدنية والانتخابية تمثل عائق قدام شمولية الانتخابات في تونس.

3.5. الحملات الانتخابية :

الدستور والقانون الانتخابي التونسي ينصوا على أنو حريات التعبير، الإجتماع، إنشاء الجمعيات والتنقل دون تمييز يمثلو الشروط الأساسية للعملية الانتخابية الديمقراطية. الحملات الانتخابية منظمة بالنصوص القانونية التالية : القانون الأساسي عدد ١٤-٢٠١٤ لـ ٢٦ ماي ٢٠١٤ المتعلق بالانتخابات والاستفتاءات بصيغته المكملة والمعدلة للقانون الأساسي عدد ١٧-٢٠١٧ لـ ١٤ فيفري ٢٠١٧، أيضا قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد ٢٠١٤-٢٨ لـ ١٥ سبتمبر ٢٠١٤، واللي حددت قواعد وإجراءات تنظيم الحملة الانتخابية و الحملة الاستفتاءية، بصيغته المكملة والمعدلة للقانون عدد ١٧-٢٠١٨ لـ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٧، والقرار المشترك للهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري لـ ١٤ فيفري ٢٠١٨، واللي حددوا قواعد وإجراءات متعلقة بالحملة الانتخابية البلدية والجهوية عن طريق وسائل الاتصال السمعي البصري، و قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد ٨-٢٠١٨ لـ ٢٠ فيفري ٢٠١٨، واللي ينظم القواعد والإجراءات المراقبة لوسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية و الحملة الاستفتاءية. القانون الانتخابي يشوف اللي الحملة الانتخابية والالاستفتاءية لازما تبدأ قبل ب ٢٢ يوم مالا انتخابات، وتجي قبلها حملة ما قبل الانتخابات بستة أشهر. في ما يخص مادة الحملات الانتخابية، الإطار القانوني التونسي مطابق للمعايير الدولية اللي تنص على المساواة بين المترشحين على مستوى الحظوظ.

3.5.1. الدور الأول للانتخابات الرئاسية :

طبقا للقانون الانتخابي، الحملة الانتخابية خارج أرض الوطن، اللي بدأت نهار السبت ٣ أوت ٢٠١٩، تواصلت حتى لنهار الأربعاء ١١ سبتمبر ٢٠١٩. بينما على أرض الوطن، الحملة بدأت نهار ٢ سبتمبر ٢٠١٩ ووفات نهار ١٣ سبتمبر ٢٠١٩. آجال انتهاء الانتخابات عملت قيود لبرشا مترشحين اللي ما كانوا جاهزين بلقدا، وبالتالي مانجموش يعملو الحملات في البلايص الكل.

كان فما شوية تجاوزات للقانون الانتخابي أثناء الحملة. مثلا تعليق ونشر الملصقات خارج المناطق المخصصة للنشر، إفساد الملصقات من طرف بعض النشطاء والأحزاب المعارضة، تنظيم أنشطة الحملة الانتخابية من طرف بعض المترشحين ماغير ما يعلمو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ترويح خطاب يدعو للكرهية، التمييز، وزادا استعمال أماكن العبادة للدعاية الحزبية.

ملي بدأت الحملة الانتخابية، المترشحين كانوا الالين أكثر بالتهجم على بعضهم، وموش بأنشطة الحملة، يعني اخترقوا التعهد اللي صخوه في ما يخص احترام المنافس.

في معظم الحالات، طغت الحملة الانتخابية اللي تعتمد عالقرب (كيما وسائل التواصل الاجتماعي، القوافل، المقاهي السياسية، الخيام والاجتماعات الصغيرة) على التجمعات الكبيرة.

الحدث الكبير اللي جلب الانتباه في الحملة هذي كونوا نبيل القروي وسليم الرياحي ما شاركوش في الحملة الانتخابية بالرغم اللي ترشحوا للدور الأول للانتخابات الرئاسية.

نبيل القروي كان محتجز في الحبس من نهار ٢٣ أوت ٢٠١٩ بموجب أمر صادر ضدّه من أجل "التهرب الضريبي وتبييض الأموال". على هذا، محكمة الاستئناف منعت عليه باش يشارك في المناظرات التلفزيونية ومنعت عليه حتى المقابلات في السجن رغم اللي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عطاتو الإذن.

التنديدات والدعوات المتكررة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات مالمقاتش تجاوب مالمسلطات القضائية، ولكن منظمات المجتمع المدني استحسنت وضعية نبيل القروي. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان زادا ندّوا واستنكرو إنو ما ينجمش بعمل حملة انتخابية بالرغم اللي نبيل القروي عندو قرينة البراءة اللي مازال يتمتع بيها. أمّا منظمة "أنا يقظ"، فكانت تشوف اللي لازم يخليوه في الحبس وفقا لقواعد الإجراءات الجزائية المعمول بيها.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

سليم الرياحي كان خارج أرض الوطن خاطرو هارب من حكم بالسجن من أجل إصدار شيك دون رصيد.

بعثات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا اللّي قامت بمهمة المراقبة استنكرت كونوا المترشح هذا اللّي في المنفى و المترشح اللّي في الحبس ماينجموش يشاركو في المناظرات التلفزيونية المنظمة بين المترشحين حسب مبادئ قرينة البراءة و تكافؤ الفرص بين المترشحين.

الرئاسية: الدّور الثاني للانتخابات. 3.5.2

القانون الانتخابي عدد 50 ينص على إنو إذا كان فما دور ثاني للانتخابات الرئاسية، الحملة الانتخابية تبدأ بعد بنهار من إعلان النتائج النهائية للدّور الأول. الحملة الانتخابية للدّور الثاني للانتخابات الرئاسية بدأت في تونس يوم 3 أكتوبر 2019 ووفات 11 أكتوبر 2019 وبالنسبة لخارج الوطن، من 3 ل 9 أكتوبر 2019. نبيل القروي اللّي كان موجود في الحبس من نهار 23 أوت 2019 خرّجوه كان نهار 9 أكتوبر 2019 يعني قبل نهارين من انتهاء الحملة. أما المترشح قيس سعيد، فقرر باش ما يعملش حملة انتخابية خاطر نبيل القروي في الحبس، ولا اعتبارات أخلاقيّة على حد قولو

في هذا الإطار، حكمت المحكمة بعدم تغيير تاريخ الانتخابات للدور الثاني للرئاسية، الشّي اللّي خلّى مساندين المترشحين يعملو حملات محلية (القوافل الصغيرة، المقاهي السياسية، الخيام والاجتماعات الصغيرة، ومالباب للبّاب) ولكن تبقى أكثر حاجة اتجهولها هي وسائل التواصل الاجتماعي.

تنظيم المناظرة التلفزيونية الأولى في تاريخها في تونس بين المترشحين كانت يوم الجمعة 11 أكتوبر 2019، والمناظرة هذي أنقذت الحملة الانتخابية خاطر كل مترشح عطى أفكارو الكل باش الناخبين يعرفوا شنوة يختارو وشكون يمثلهم. سويغات قبل المناظرة، تلمو مساندي المترشحين في شارع الحبيب بورقيبة في أجواء احتفالية.

هيئة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا شافت أنو حملة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية "نقصت" بسبب سجن المترشح نبيل القروي.

كيف كيف في الحالة هذي، كانت فما مساواة فعليّة بين المترشحين فقط بفضل قرار المترشح قيس سعيد بعدم خوض الحملة ومنافسو في الحبس. ترى البعثة أنو قضية المترشح نبيل القروي لازمها تحث على التفكير في المحافظة على حقوق المترشحين اللّي مزالو يتمتعو بحق البراءة في الانتخابات الإجراءات الجنائية اللّي أدت إلى سجن نبيل القروي تبرهن إنو التفكير في النقطة هذي ضروري برشا، وفي الوقت نفسو، الإلغاء هذا يعكس احترام الحق في الانتصاف الفعال.

الانتخابات التشريعية: 3.5.3

الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية صارت خارج أرض الوطن في الفترة الممتدة بين 14 سبتمبر إلى 02 أكتوبر 2019، وعلى الأراضي التونسية من 14 سبتمبر إلى 4 أكتوبر 2019.

يمكن تلخيص المواضيع الرئيسية التي حكاها عليها قائمات المرشحين خلال الحملة الانتخابية في التالي: التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية، الأمن، الاستثمار، القوة الشرائية، الحكم الرشيد، البيئة، والعمل.

طغت الانتخابات الرئاسية، التي نظمت الجولة الأولى منها في 15 سبتمبر 2019، على الانتخابات التشريعية اللّي تنظمت في 06 أكتوبر 2019، واللّي كانت حملتها الانتخابية خجولة وغير ملحوظة بشكل عام، إلا أنها كانت في بعض الحالات معزولة للغاية بسبب من العنف والترهيب. ويرجع ذلك في جزء منه إلى حقيقة أن وسائل الإعلام لم تمثل لقرار طلب تغطية منفصلة للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

تم حظر تجهيز الانتخابات الرئاسية خلال الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية وتمّ إغلاق غالبية المقاهي العامة التي خطط لها IRIE المرشحون أو قوائم المرشحين باش يجتمعو، وعلى عكس ما نصّ عليه القانون، تم تنظيم العديد من أنشطة الحملة دون علم قوائم المرشحين تفضّل حملة محلية (قوافل صغيرة، مقاهي سياسية، خيام، اجتماعات صغيرة، ومن باب إلى باب) والشبكات الاجتماعية.

يشير المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة إلى أن الحماس المنخفض الذي أثارته الانتخابات التشريعية يتناقض بشكل حاد مع القضايا المرتبطة بيها، والتي اشتغلت عليها الحكومة منذ دستور ٢٠١٤. التغيير في طبيعة النظام من رئاسي إلى برلماني ما حظاش باستقبال جيد من قبل الناخبين. لم يتم تنظيم أي اتصال حول هذا الموضوع من قبل مختلف المرشحين كجزء من الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية.

أيام الاقتراع

4

- | | |
|--|---|
| 4. أيام الاقتراع: | ▼ |
| 4.1 فتح مكاتب التصويت: | ▼ |
| 4.2 أعضاء مكاتب التصويت: | ▼ |
| 4.3 مراكز الإقتراع والمادّة الانتخابية: | ▼ |
| 4.4 المراقبين المستقلين، ممثلي المترشّحين وقوات الأمن: | |
| 4.5 الأمن خلال الفترة الانتخابية.: | |
| 4.6 أجواء الاقتراع، سرية التصويت وشفافيتو: | |
| 4.7 غلق المكاتب والفرز: | |

أيام الاقتراع: 4.

4.1. فتح مكاتب التصويت:

الانتخابي للديمقراطية المستدامة في معظم الحالات في الوقت العادي. وكان هذا الحال في ٩٤,٥٪ من الحالات في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وقد تم احترام إجراءات الافتتاح وحدثت بهدوء بحضور قوات الأمن التي كان موقفها حذر ومهني في جميع المكاتب التي تغطيها البعثات. تباينت الحشود في مراكز الاقتراع بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، فكان عدد بعضها مهم، والبعض الآخر عددها محدود وهكأ، في ٨١,٨٪ من مراكز الاقتراع التي زارتها البعثات خلال الانتخابات التشريعية، ما كان صفًا طويل عند مدخل الافتتاح.

افتتاح مراكز الاقتراع كان مرضيا بشكل عام وفقا لفرق المراقبين خلال استطلاعات الرأي المختلفة.

4.2. أعضاء مكاتب التصويت:

لاحظت بعثات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة أن ثلاثة (٣) وكلاء انتخابيين كانوا حاضرين منذ بداية الاقتراع حتى نهايته خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ولاحظت زادا أن وكلاء الانتخابات قاموا بمهامهم بكفاءة ومستوى عالٍ من الضمير المهني. لازم التأكيد على الحضور الرائع للنساء والشباب بين وكلاء الانتخابات. وأشارت البعثات إلى أن ٦٥٪ من أعضاء مراكز الاقتراع التي شملتها الانتخابات التشريعية كانوا من النساء.

ومع ذلك، ما كان صفًا من الممكن التعرف على الموظفين الانتخابيين عن طريق شارتهم وإلا مئزر أو من خلال علامة أخرى تجعل من الممكن تمييز الرؤساء عن المقيمين في المكاتب المرصودة. رغم هذا، الملاحظة تمت ملي بدات الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية أما الوضع ماتبدّل حتى لين وفات العملية الانتخابية.

بعض العملاء ماكانش عندهم قانون الانتخابات، كان فمًا لرتباك، مثلا، بشأن حظر الهواتف المحمولة في المكاتب وليس في مراكز الاقتراع. بالنسبة للبعض، فإنهم فسرو الوضع هذا من خلال التأخر في طباعة بعض الوثائق الانتخابية التي كانوا باش يعطيوها لمسؤولي الانتخابات.

ولاحظت البعثات ممارسات متباينة في المساعدة المقدمة للناخبين الذين طلبوها. في بعض الحالات، تم تقديم المساعدة من قبل مسؤولي الانتخابات بينما في حالات أخرى قدمها شخص قريب من الناخب.

4.3. مراكز الإقتراع والمادّة الانتخابية:

الناخبين المسجلين تم توزيعهم بين ١٣،٤٤٨ مركز اقتراع على المستوى الوطني و٣٨٤ في الخارج. وتوزع هذه المكاتب نفسها بين ٤٥٦٧ مركز اقتراع على المستوى الوطني و٣٠٣ مراكز بالخارج. الحد الأقصى لعدد الناخبين المسجلين لكل محطة اقتراع تم تحديده لضمان التصويت السلس للـ ٦٠٠ ناخب.

خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، بعثت المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا لاحظت إنو في قفصة تم نقل سبع مراكز اقتراع بسبب سوء الأحوال الجوية دون أن يصاحب ذلك اتصال مناسب. برشا مراكز اقتراع خدمو وفق جدول خاص. في الكاف، مثلا لاحظت البعثة أن هناك خمسين (٥٠) مركز اقتراع. تحلت هذه المكاتب العشرة متاع الصباح، وأغلقت التصويت مع الأربعة متع العشية. ومع ذلك، بعثت المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا ما نجمت تقيس التأثير الحقيقي لهذه الإجراءات على إقبال الناخبين.

المواد الانتخابية كانت متاحة بكمية كافية لكل من الاقتراع الرئاسي والانتخابات التشريعية، والتعطيلات القليلة تعلقت بشكل رئيسي بتوفير المعدات قبل وقت قصير من افتتاح الاقتراع في بعض المراكز خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

4.4. مراكز الإقتراع والمادّة الانتخابية:

ممثلي المرشحين والمواطنين والمراقبين الدوليين، بما في ذلك بعثات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة، تمكنو من الوصول بحرية إلى مراكز الاقتراع المغطاة قبل بدء التصويت والقيام بمهمتهم بحرية خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٩.

حضور ممثلي المرشحين في جميع المكاتب التي تمت ملاحظتها كان منخفض بشكل عام في مراكز الاقتراع التي تغطيها البعثات بكلها خلال الانتخابات الرئاسية أما بشكل خاص خلال الانتخابات التشريعية، خاصة فيما يتعلق بعدد قائمات المرشحين التي وصلت لـ ١٥٠٦. في بعض مكاتب الإقتراع، ما تمش تمثيل أي حزب في بداية التصويت في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، ولكن تبقى الكفاءة عامة مرضية.

ولاحظت البعثات أن عدد الأماكن المحجوزة لممثلي المرشحين في مراكز الاقتراع منخفض وأن المشاكل التنظيمية أكيد باش تنشأ في حالة التمثيل القوي للمرشحين. راقبت العديد من المنظمات الدولية بين الدول أو المنظمات غير الحكومية ومنظمات المواطنين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، الهيئة العليا للانتخابات المعهد الانتخابي اعتمد قريب لـ ١٧٥٠٠ مراقب مواطن وحوالي ٧٠٠ مراقب دولي. الإطار القانوني للمراقبة توافق مع المعايير الدولية.

في المكاتب المغطاة، كان وجود المراقبين الدوليين منخفضًا في كثير بعثات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة لقات إنو المنتشرين في من الأحيان. في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية مثلا، فريق مراقبي المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة منطقة توزر ما تلقاش بأي مراقبين دوليين. والبعثة لاحظت زادا أنو وجود مراقبين دوليين يختلف باختلاف مراحل الاقتراع. وبالتالي كان أكثر وضوحًا نسبيًا خلال عمليات التصويت خاطرهم كانوا يتحركو أكثر. بعثات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة قدّرت الاستقبال الذي تم حجزه بشكل عام لمراقبيها. ومع ذلك، أعربت عن أسفها لعدد من الصعوبات المرتبطة بسوء فهم بعض رؤساء مراكز الاقتراع ومراكز بعثة المراقبين والحقوق المرتبطة بها، وخاصة الوصول المجاني إلى مراكز الاقتراع ومحطاته. في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، بعض أعضاء مراكز الاقتراع ومراكز الاقتراع كانوا مترددين في تقديم معلومات تتعلق بعمليات الاقتراع كيما عدد الناخبين المسجلين أو الناخبين في مراكز الاقتراع.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

من مراقبة المناخ السائد في المنطقة المجاورة مباشرة لمركز تم منع فريق من مراقبي المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة الاقتراع لاستكمال استمارة المراقبة. في المقابل، لاحظت بعثة التقييم التقني للعملية الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة الروح التعاونية لمسؤولي الانتخابات خلال الجولة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل فيها بعض منظمات المجتمع المدني، كانت ملاحظة المواطنين محدودة بشكل عام وغير وجود مراقب مواطن واحد على متساوية من انتخابات إلى أخرى. على سبيل المثال، خلال الانتخابات التشريعية، المراقبين لاحظوا الأقل، بشكل عام امرأة، لكل مركز اقتراع. أما مع هككا، ماكانش هذا هو الحال خلال الانتخابات الرئاسية. في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية، بعثة التقييم التقني للعملية الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة استنكرت عدد الملاحظين اللي ما كانش كافي، بينما عرفوا اللي المشاركة القوية للجهات الفاعلة الوطنية في العملية الانتخابية

4.5. الأمن خلال الفترة الانتخابية.

هيئة المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في افريقيا لاحظت حضور البوليسية أيامات الانتخابات الرئاسية و التشريعية.

وقت الدخول للمكاتب، ٩٧،١ بالمية من عناصر الأمن المطلوبين كانوا حاضرين.

وقت الدخول للمكاتب، ٩٧،١ بالمية من عناصر الأمن المطلوبين كانوا حاضرين في مركز التصويت اللي تغطيه بعثة المراقبة، ٩٧،١ % فالانتخابات التشريعية، كانوا موجودين فالمدخل بنسبة ٩٧،١ هيئة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في افريقيا كان الموقف متاعها مرضي عموما، كيما كانت الشرطة حاضرة بكثافة زادة و كان عندهم حضور واضح فالدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية

أجواء الاقتراع، سرية التصويت وشفافيتو: 4.6

4.6.1: أجواء الاقتراع

الجو كان هادي في مراكز التصويت التي زارتهم هيئة المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا. ما تمت ملاحظة حتي حركة مشبوهة وحتى أداة مراقبة انتخابية بهذا المراكز اللي زاروهم.

هيئة المعهد الانتخابي راقبت قايمات التصويت اللي تم عرضها في مدخل مراكز الاقتراع.

البعثات لاحظوا زادا وجود قائمات معروضة في أماكن يتشركها أكثر من مركز واحد، ، الشبي اللي يفسر علاش المراقبة خذات أكثر وقت ماللازم. يعني كان جاء كل مركز معلق قائماتو في الموقع متاعو، راهو العملية كانت أسهل وتاخذ أقل وقت.

لاحظت البعثة زادا إنو الناخبين كانوا على علم بالمكاتب إلي باش يصوتوا فيهم.

الناخبين كانوا مطالبين بإظهار بطاقات تعريفهم قبل ما ينتخبو. هويتهم كان لازم تكون مسجلة في قائمة الاقتراع، ورفض الناخبين كان نادر برشا. مثلا، في الدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية، كان فما ٤,٥ بالمية حالات رفض للتصويت علي خاطر الناخبين ما جابوش بطاقة تعريف ولا ما كانوا مقيدين في القائمة الانتخابية. كان فما زادا تحقق مستمر من الحبر الانتخابي بصفة دورية.

في الدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية، لاحظت بعثة التقييم الفني للانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي اللي ما كانش فمًا انتباه من المراقبين باش يتفقدو غياب الحبار في أصابع المنخرطين في قائمة الناخبين قبل ما يعيطولهم.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

هيئة المعهد الانتخابي لاحظت بنسبة ١٠٠ بالمية اللي الحبر الانتخابي كان موجود في السبابة اليسار قبل ما يعطيو ورقة الاقتراع للناخب، ولكن تلبيز الورقة بالحبار كان ولاد برشا.

في الدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية، كان فما مراقب من بعثة التقييم الفني للانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في افريقيا، وشافا المراقب هذا انو تم تبديل الأوراق اللي تهلكت بالحبار في مكتب الاقتراع.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات طالبت بإلغاء استعمال الحبر الانتخابي. الحبار ماهوش ضروري خاصة وانو القايمة الانتخابية كانت مطبوعة، وهذا هو الحال في تونس فعلا. التصويت اللي صار من غير فوضى كان في معظم الأحيان مفيد، فمثلا، في الدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية، مدة عملية الانتخاب كانت أقل من ٣ دقائق في معظم الحالات. وكانت فمازادا مرافقة انتخابية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة ٩٠,٩ بالمية.

بعثة المبعثات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في افريقيا لاحظت اللي في صفاقس كان فما بيرو مخصص لأصحاب الاحتياجات الخاصة، ولكن التطبيق مكانش كيف كيف. في بعض الحالات، المرافقه كانت مالأقارب متاع الناخبين، و في حالات أخرى، المشرفين على الانتخابات تكفلوا بمرافقتهم.

الهيئات التابعة للمعهد الانتخابي لاحظوا اللي كان فما وقت معين محطوط في بيروا التصويت أما موش الكل. وخلال الانتخابات التشريعية والدورة الثانية ماع الانتخابات الرئاسية، ٥ مكاتب اقتراع في ٥ ولايات اللي هوما: القصرين، قفصة، جندوبة، سيدي بوزيد والكاف، حلوا مع ١٠ متاع الصباح و سكروا مع الأربعة متع العشية. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات اتخذت الإجراءات هاذي باش تتعدا الانتخابات في ظروف باهية حسب القوانين و المعايير الدولية بهدف تمتيع الأحزاب و المترشحين و المساندين بظروف أمنية متساوية، وباش السلطات زادة تاخذ حنرها وتتخذ القرارات اللازم باش تمنع العنف الانتخابي

عموما، تنظيم الانتخابات كان جيّد بالنسبة لهيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا .

سرية التصويت وشفافيتو: 4.6.2

سرية التصويت خلال فترة الانتخابات وفي مكاتب التصويت الكل كانت مضمونة.

صناديق التصويت كانوا واضحين ومطبوعين في المكاتب اللي تمت زيارتهم الكل رئيس مكتب التصويت وزي الصندوق فارغ للأفراد الموجودين في البيرو قبل ما يطبعو، وكان هذا بنسبة ٨٧,٥٪ من الحالات في الدورة الأولى و ١٠٠٪ من الحالات في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية . الخلو متاع التصويت ضمننت شفافية التصويت وسريتو بتكلفة معقولة. الناخب هو سيد الاختيار، وأي تصرف موش لايقن يكون مراقب من الأفراد الموجودين في مكتب التصويت.

شكل الخلو نموذج فعال ومحترم، ومن المتوقع انو يتم تطبيقو في بلدان إفريقية أخرى.

غلق المكاتب والفرز: 4.7

عمليات الغلق والفرز تموا في ظروف جيدة في الدورات الانتخابية الكل إلي صارت في ٢٠١٩. وهذا كان بنسبة ٧٧,٨٪ من الحالات في الدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية وأحسن في الانتخابات التشريعية و الدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية.

الناخبين إلى كانوا شادين الصف مع الستة متع لعشية كان مسموح ليهم يصوتوا حسب القانون الانتخابي.

المشرفين عن الانتخابات نجموا يتموا عملية الفرز من غير ما يدخلوا بعضهم، ومن غير قضان، وحسب الإجراءات الوطنية والعالمية. المشكل الوحيد اللي توجد فالدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية هو انو الصناديق ما كانوا مطبوعين قبل ميتفرزوا بنسبة ٧٥٪ من الحالات فالمكاتب إلى تزاروا الكل. طبع الصناديق يسهل عملية الفرز.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

عمليات الغلق و الفرز كانوا ديمًا موجودين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية بحضور ممثلي المترشحين ومراقبين دوليين و توانسة، ولو أنو حضور الممثلين الدوليين كان ضعيف وموش منتظم في عمليات التصويت.

في الانتخابات التشريعية، ممثلي المترشحين كانوا على الأقل زور فالمكاتب اللي تم تفقدها خلال عمليات الاقتراع. حضورهم كان أكثر وقت الفرز في الدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية. المراقبين التوانسة كانوا حاضرين بنسبة ٥٠% في مكاتب التصويت اللي راقبة فيها البعثة عمليات الغلق والفرز. من جبهة أخرى، المشاركة متاعهم كانت بنسبة ٢٠% أكهو في مكاتب الاقتراع إلي أشرفت عليها البعثة في الانتخابات التشريعية. فرض حد أقصى لـ ٤ مراقبين فقط في كل مكتب اقتراع ما كانش إجراء سليم، ولكن هذا ما يمنعش إنو اللي كانوا موجودين خدموا خدمتهم بالباهي في المكاتب اللي أشرفت عليهم هيئات المعهد الكل.

عملية الإعلان عن النتائج صارت قدام مكاتب الاقتراع اللي أشرفت عليهم هيئات المعهد، ولكن ممثلي المترشحين ما تمش تزويدهم بنسخ النتائج في ٧٥% من الحالات في الدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية، وصححو على التقرير في المكاتب اللي تم تفقدها الكل منغير ما يستلمو نسخة. الظاهرة هذي ما كانتش موجودة في الدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية.

الانتخابات الرئاسية إنو خلال احتساب الأصوات، المشرفين عن المكتب حطوا أوراق التصويت في جوابات تابعة لكل مترشح، ولكن الجوابات كان لازم يزداد لهم طابع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باش عملية الاحتساب تولى أسهل.

لاحظت هيئات المعهد الانتخابي انو ما تمش مقارنة الأوراق الفارغة والمتلفة مع الأوراق المستعملة للتصويت، ولكن المقارنة هذه ضرورية وتعزز شفافية العملية الانتخابية

مرحلة ما بعد الانتخابات.

5

- 5. مرحلة ما بعد الانتخابات.
- 5.1 احتساب النتائج
- 5.2 إعلان النتائج
- 5.3 القضايا الانتخابية
- 5.4 ما بعد الانتخابات



مرحلة ما بعد الانتخابات 5.

احتساب النتائج: 5.1

احتساب النتيجة كان مطابق للقانون الأساسي متاع ٢٠١٤ اللي يخص الانتخابات والإستفتاء، واللي يقول انو احتساب النتائج لازم يكون في الولايات الانتخابية ولازم يتم وضع تقرير القرز على موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

وكيما مراحل أخرى متعلقة بتنظيم استطلاعات الرأي، كانت المرحلة متاع لمان النتائج ناجحة برشة. فما إنفلانات تلاحظو في الدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية، ولكن تم تداركها في الانتخابات التشريعية و الدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية. الشفافية كانت موجودة و تقارير الاحتساب والإصلاح كانوا محطوبين على الأنترنت في نفس الوقت متاع تصحيح النتائج.

برشا ناس ممنة بالتكنولوجيا انتقدو طريقة الفرز والاحتساب اليدوي لأنو حسب رأيهم، الاحتساب باستعمال التكنولوجيا أنجع وأسهل، والهيئة العليا المستقلة ورات إلي طريقه الاحتساب اليدوية مكانتش بالإجماع، ولكن الاحتساب كان مراقب من قبل المراقبين الدوليين والتوانسة.

فما مراقبين توانسة كانتلهم المراقبة صعبة بسبب أماكن العمل، وكانوا ديما بعاد علي الخدمة متاعهم. المطلب هذا اللي بدا من ٢٠١٤ مازال ما لقاش رد مقنع عند المجتمع المدني. ممثلين المترشحين والقيامات تابعوا عمليات الفرز بكل حرية، أما الحضور متاعهم ما كانش مبرمج ومنظم، وفما منهم إلى يبرر الموقف هذا بحجة انو المترشحين عندهم ثقة فالهيئة العليا المستقلة للانتخابات .

لازم نذكرو زادا انو قواعد الشفافية و الحياد و الموضوعية تم تطبيقها في عمليات العد الك.

إعلان النتائج: 5.2

إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية: 5.2.1

الدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية: 5.2.1.1

أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نهلت الثلاث ١٧ سبتمبر ٢٠١٩ النتائج الأولى متاع الانتخابات الرئاسية اللي صلت نهلت ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، وظهر الإعلان:

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

العدد الجملي للناخبين المسجلين: ٧,٠٧٤,٥٦٦

عدد المصوتين: ٦٨,١٢٥

المصوتين بورقة بيضاء: ٢٤,٠٨٥

عدد الأصوات الصحيحة: ٣,٣٧٢,٧٤٦

نسبة المشاركة: ٤٨,٩٨ بالمئة

الجدول ٨: النتائج الأولية متاع الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية

المرشح	الأصوات اللي تحصلوا عليها	نسبة الأصوات	الرتبة
قيس سعيد	٦٢٠,٧١١	١٨,٤%	1
نبيل القروي	٥٢٥,٥١٧	١٥,٥٨%	2
عبد الفتاح مورو	٤٣٤,٥٣٠	١٢,٨٨%	3
عبد الكريم زيبيدي	361.864	10.73%	4
يوسف شاهد	249.049	7.38%	5
صافي سعيد	239.951	7.11%	6
لطفي مرايحي	221.190	6.56%	7
سيف الدين مخلوف	147.351	4.37%	8
عبير موسي	135.461	4.02%	9
محمد عبو	122.287	3.63%	10
منصف مرزوقي	100.338	2.97%	11
مهدي جمعة	61.371	1.82%	12
منجي رحوي	27.346	0.81%	13
حمة همامي	23.252	0.69%	14
هاشمي حامدي	25.284	0.75%	15
الياس الفخفاخ	11.532	0.34%	16
سعيد العايدي	10.198	0.3%	17
عمر منصور	0,3%	0.3%	18
محسن مرزوق	7.376	0.22%	19
حمادي جبالي	7.364	0.22%	20
ناجي جلول	7.166	0.21%	21
عبيد بريكي	5.799	0.17%	22

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

23	0.15%	5.093	سلمي اللّومي
24	0.14%	4.598	محمد صغير نوري
25	0.13%	4.472	سليم رياحي
26	0.11%	3.704	حاتم بولبيار

الدورة الأولى متاع الانتخابات

النتائج هاذم باش يكونو مؤكدين مالمهية العليا المستقلة للانتخابات بعد مارفضت المحكمة الادارية الشكايات المقدمة فيها. حتى مترشح ما تحصل على الأغلبية، و هاذًا حسب القانون العضوي متاع ١٩٩٤ التابع للانتخابات والاستفتاءات.

الوز مرشحين لولانين إلى تأهلوا للدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية هوما نبيل القروي وقيس سعيد بنسبة 40% و 58%

-الدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية

أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في النهار الثاني متاع الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية ١٤ أكتوبر ٢٠١٩ النتائج هاذي:

عدد الناخبين المسجلين 7.074.566 :
عدد المصوتين 3.892.085 :
عدد الأوراق الفارغة 55.348 :
عدد الأوراق البيضاء 15.912 :
عدد الأصوات المصرح بيها 3.820.825 :
نسبة المشاركة 55.1% :

الجدول ٩ : نتائج الدورة الثانية متاع الانتخابات

ملاحظة	نسبة الاصوات اللي تحصلوا عليها	عدد الاصوات الي تحصلوا عليها	نبيل القروي
ريج	٧٢,٧١%	٢,٧٧٧,٩٣١	قيس سعيد
	٢٧,٢٩%	١,٠٤٢,٨٩٤	نبيل القروي

وما دام ما فماش استيناف في المواعيد النهائية اللي حدوها المترشحين، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات النتائج نهلت الخميس ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، الشبي اللي أثبت إنو الانتخابات مشات لصالح قيس سعيد اللي ولي رئيس الجمهورية التونسية . النتائج الأولية متاع الانتخابات الرئاسية كانت صادمة، علي خاطر ما كانش من متوقع اللي قيس سعيد هو اللي باش يريج علي عكس نبيل القروي اللي كان ديما على رأس القائمة فالاستفتاءات، و لكن يبقى التأهل متاعهم للجولة الثانية هو دليل على إرادة الشعب.

الفرق بين المتنافسين في حد ذاتو مفاجأة، ولكن الدعم اللي لقيه قيس سعيد من مجمل السياسيين في الدورة الثانية خلى الفوز متاعوا يكون منطقي ومتوقع.

الحاجة المهمة الأخرى هي إنو نسبة المشاركة في الدورة الثانية كانت أعلى نسبة في استطلاعات الرأي اللي صارو في 2019.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

المقارنة مع الانتخابات الرئاسية التي صارت في ٢٠١٤ تأكد على بُعد انتخابي مهم: العدد متاع الناخبين ما تبدلش برشاكي نشوفو إلى ١٥٠٠٠٠٠ ناخب تزايدو في القائمة الانتخابية.

عدد الناخبين فالدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤ كان ٣,٣٣٩,٦٦٦، وأصح ٣,٨٢٠,٨٢٥ في الدورة الثانية.

الإعلان علي نتائج الانتخابات التشريعية: 5.2.2

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أعلنت النتائج الأولى متاع الانتخابات التشريعية إلى صارت في ١٦ أكتوبر ٢٠١٩ يوم ٩ أكتوبر ٢٠١٩

في المرحلة الأخيرة، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نهار ٨ نوفمبر ٢٠١٩ النتائج النهائية متاع الانتخابات التشريعية إلى يتمثلو في :

عدد المسجلين 7.056.885 :

عدد المصوتين 2.946.628 :

عدد الأصوات المصرح بيها 2.870.314 :

عدد الأوراق الفارغة 49.704 :

عدد الأوراق البيضاء 26.403 :

نسبة المشاركة 48.9% :

الجدول ١٠ : التوزيع متاع المقرات الحزبية

عدد الفروع	القائمة متاع المترشحين
52	النهضة
38	قلب تونس
22	التيار
21	الكرامة
17	الكرامة
15	حركة الشعب
14	تحيا تونس
4	مشروع تونس
4	الرحمة
3	الاتحاد الشعبي الجمهوري
3	تحيا تونس
3	البديل التونسي
2	تونس آفاق

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

1	الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي
1	الجهة الشعبية
1	مترشحين مستقلين

نتائج الانتخابات التشريعية ورات اللي الأحزاب السياسية هي اللي خرجت رابحة في اللخر، إذ أنو ربحت الأحزاب 183 كرسي الكل فالكل .ولكن، كان نخبو نحكيو على كل واحد وحدو، الحسابات تبدل، وخاصة إشارة إلى حزب النهضة، فبرغم التراجع اللي سجلتو، تقعد ديما حاضرة بقوة في الساحة السياسية التونسية.

من ناحية أخرى، النتائج هاذم يأكدوا إلى نداء تونس تحطم، إذ أنو خذا 3كراسي بركا، والنجاح متاع الأحزاب السياسية مكانش متوقع كي نقرنوه بالانتخابات البلدية عام ٢٠١٨، و القايمات هادي ماربحت كان ١٣ كرسي فقط، بينما الائتلافات خذات الكراسي الي قعدو مال٢٣. الكراسي إلى ربحتها الأحزاب السياسية يدل اللي الناخبين متاع الأحزاب هما إلى صوتوا اكثر فالانتخابات التشريعية ٢٠١٩.

نسبة المشاركة كانت 41.3 بالمية، و تدل علي شوية عزوف على الانتخابات التشريعية بالرغم اللي الحكومة ناتجة علي مجلس نواب الشعب. ومقرنة بأيامات الثورة، هادي تتسما اقل نسبة مشاركة للناخبين اللي وصلت في ٢٠١٤ و ٢٠١١ ل٦٧,٧٢

كان فما خوف لا يطيح مجلس نواب الشعب على خاطر كان فما مشاكل متعلقة بتشكيل حكومة قائمة على أغلبية البرلمان المستقل

5.3: القضايا الانتخابية

القضايا الانتخابية متاع الانتخابات الرئاسية و التشريعية كانت تحت القانون العضوي ٢٠١٤ التابع للانتخابات و الإستفتاءات. القضايا هاذم تتلاها بيهم المحكمة الإدارية في تونس. حتى لين تتكون محكمة استئناف إدارية و محكمة إدارية عليا.

5.3.1: خلافات متاع الانتخابات الرئاسية

رفضت المحكمة الإدارية في تونس الطعون الستة اللي تم تقديمها في النتائج الأولى متاع الجولة الوليلانتخابات الرئاسية. و المطالب الكل طالبت بإلغاء إما نتيجة الاقتراع الكل، و إلا نتيجة مترشح بركا.

الطعون الثلاثة اللي قدموهم المترشحين سيف الدين مخلوف و عبد الكريم الزبيدي وسليم الرياحي مرفوضة على خاطر ماهيش واضحة، ولكن المطالب إلى قدموها المترشحين حاتم بولبيار وناجي جلول و يوسف الشاهد تقبلت على شكلها وترفضت على محتواها.

المترشحين الخمسة، دون عبد الكريم الزبيدي، قدموا مطلب في الجلسة العامة متاع المحكمة الإدارية. الطعن إلى صار في الدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية كان بخصوص توقيت الإقتراع.

المترشح نبيل القروي عارض، عن طريق المحامي متاعو، المحكمة الإدارية على رفض الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باش توخر في الدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية باش يلقا الوقت و يعمل حملة انتخابية ينجم بواجها بالمترشح قيس سعيد و هذا الكل باش تكون المنافسة عادلة.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات دافعت على الرفض متاعها، ورفضت المحكمة الإدارية الدعوة اللي عملها المترشح نبيل القروي على أساس انو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مربوطة بالمواعيد إلى يحددها الدستور.

من جهة أخرى، قرار قيس سعيد في عدم تنظيملحملة انتخابية على خاطر المنافس متاعو في الحبس خلات شوية عدل بيناتهم. ماتقدم حتى مطلب يطعن في النتائج الوقتية متاع الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية.

نبيل القروي أعلن في بيان تنشر يوم الأربعاء ١٦ أكتوبر ٢٠١٩ إنو ما طعنش في نتائج الانتخابات لأنو حبّ الرئيس المنتخب ينطلق في العمل متاعو في قرب وقت ممكن. ولكن، في الحقيقة، من الواضح انو الشعب كان يفضل قيس سعيد عن منافسو.

5.3.2: خلافات الانتخابات التشريعية

كان فما على الأقل ١٠٢ اعتراض علي النتائج الأولى متاع الانتخابات التشريعية.

مالاول، قبلت المحكمة ب٣ اعتراضات فقط، وكان فما ٤٠ رفض في المستوى الشكلي و59 رفض في مستوى مضمون الاعتراض وغياب الأدلة والحجج المقنعة و المحكمة الابتدائية تابعت القرار الحاسم اللي اتخذتو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والقرار كان عدم إمكانية إلغاء النتائج بسبب تجاوز قواعد الحملة ولا تمويلها الا اذا كان يآثر على تفريق كراسي الانتخابات التشريعية مثلا. بعثة مراقبة الانتخابات ورات اللي عدد حالات الرفض كان بسبب عدم التتبع السليم للاجراءات القانونية.

المحكمة بدلت النتائج في ٣ دوائر انتخابية: في دائرة بن عروس، رفضو القرار متاع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الي ألغت بيه نتائج الحزب. وفي دائرة القصرين، رفضتالمحكمة قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات اللي خصصو فيه كرسى لحزب نداء تونس وهذا خلاهم يعاودو يعطيو كرسى لحركة الشعب.

المحكمة رفضت النتائج الأولية وطالبت باستئناف التصويت في الدوائر الانتخابية المعنية بالأمر. بعد ما تمت مناقشة ٣٦ طلب استئناف، تم تسليم الكرسى اللي تعطى لحركة الشعب إلى قائمة الرحمة.

المطلب الأخير اللي خذاتو المحكمة بعين الاعتبار كان بخصوص تراجع الرفض الأول. قائمة عيش تونسي ما عرفتش مصيرها حتى لين رفضتها المحكمة اللي اجتمع أعضاؤها في المجلس.

التقليص في أجل المواعيد الأخيرة لاستئناف الانتخابات الرئاسية المبكرة في ١٥ سبتمبر ٢٠ 19 جاء في شكل خرق للمعيار الدولي في الإنتصاف الفعال

يعني إلى لازم يكون عند إلى باش يتقدموا وقت يززيهم باش يترافعوا قدام المحاكم.

و صعوبة الإجراءات قدام المحكمة الإدارية مع وقت المواعيد الخائية يعمل مشاكل في احترام الحق بش يكون الإنتصاف فعال..

و كان فمارفض لبرشا مطالب على خاطر متبعثش الإجراءات اللازمة و بلغت البعثة متاع مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا باش تتصلح الحكاية هاذي ويصير فما تبسيط لاجراءات المحكمة..

5.4: ما بعد الانتخابات

فترة ما بعد الانتخابات تميزت بالجو السياسي السلمي، المترشحين الى مانجوش اختاروا القانون باش يعبروا على رفضهم للنتائج متاع الانتخابات..

في الدورة الثانية للانتخابات، نبيل القروي رفض انو يشكك في مصداقية النتائج.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب ورئيس الجمهورية تشكلوا في الوقت المناسب، وأدنا لرئيس الجديد اليمين قدام مجلس نواب الشعب نهار ٣ أكتوبر ٢٠١٩ وتم احترام المواعيد الدستورية بين الرئيس القديم و الجديد و أدى أعضاء مجلس نواب الشعب القسم نهار ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩.

تشكيل الحكومة ما بسبب غياب أغلبية الأصوات البرلمانية، كيما ما تحصلت حتى قائمة على أغلبية الكراسي في الانتخابات.

حزب النهضة ترأس نتائج الانتخابات التشريعية وتحصل على ٥٢ كرسي من اصل ٢١٧ كرسي. رئيس الوزراء كان الحبيب الجملي اللي خدا شهر ونص باش نجم يشكل حكومة، ولكن البرلمان ما عطاهاش الثقة.

يعين رئيس الوزراء إلى باش يتلاها بالحكومة..اما كان لازم

الرفض هاذا يفسر اللي بعد مافشل الحبيب الجملي في تشكيل حكومة من المستقلين تتكون أساسا من الشباب و النساء.

و بعد الفشل هذا قرر قيس سعيد انو يعين إلياس الفخفاخ رئيس وزراء مكلف بتشكيل الحكومة.

على عكس الحبيب جملي اللي اختار يجمع برشا أطراف، اختار إلياس الفخفاخ أعضاء الحكومة متاعوا من أحزاب معينة.

مساندين قيس سعيد في الدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية كانوا مدعومين من الكتل الحزبية وبعض مستقلين، والطريقة هاذي جابت نتيجة على خاطر الحكومة إلى تم تشكيلها نجمت تريح ثقة مجلس نواب الشعب على خاطر اتفقوا مع النهضة إلى عندها 7 مناصب فالوزارة.

رئيس الوزراء الجديد تحصل على الثقة يوم 26 فيفري 2019 بعد تصويت 129 مع و 77 ضد، ولكن النقاشات ظهّرت إنو برشا منهم صوتو للحكومة هاذي على خاطر خافوا من حل مجلس النواب واعادة انتخابات جديدة. تشكيل الحكومة دام ٤ أشهر في المجمل.

بعثة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا لاحظت إنو القانون التونسي ما يفضّلش أغلبية برلمانية، الشي اللي يدعو إلى مراجعتو، كان فما تمشي في مشروع قانون يصلح القانون الأساسي اللي يخص الانتخابات و الإستفتاءات في ١٤ فيفري ٢٠١٩ تحت إشراف حركة النهضة، ولكن تقديمو تأجل بسبب المعارضة.

أسئلة شاملة:

6

6. أسئلة شاملة:

6.1 دور للمجتمع المدني :

6.2 دور الإعلام :

6.3 حقوق الأقليات :

6.4 الأمن :



أسئلة شاملة: 6.

دور للمجتمع المدني 6.1:

حسب المادة ٣٥ متاع الدستور التونسي، المجتمع المدني عندو الحق باش يكون جمعيات. المجتمع المدني لعب دور رائد ومهم في إحداث الثورة في تونس. ومنذ تلك الفترة يتم استثمار جهود المجتمع المدني في الإطار السياسي ونفس الشئ بالنسبة للانتخابات الرئاسية ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ اللي ما كانتش استثناءً لهذه القاعدة.

لاحظت البعثة إنو منظمات المجتمع المدني تمكنت وتخصصت مليح في عمليات مراقبة المراحل والعمليات الخاصة بدورة الانتخابية.

ولاحظت البعثة أنو منظمة "مراقبون" على سبيل المثال، نشرت أكثر من ثلاثة آلاف مراقب (3000) للانتخابات الرئاسية، وشدت على المراقبة يوم الانتخابات وتحديدًا على مراقبة الفرز الموازي للأصوات.

منظمة "أنا يقظ" ركزت أكثر على مراقبة تمويل الحملة الانتخابية والمناوشات على الشبكات الاجتماعية. اهتمت الجهات الأخرى الفاعلة في المجتمع المدني ببرامج المترشحين لمساعدة الناخبين على اتخاذ قرار صائب نهات الانتخابات.

المنظمات النسوية زادة كانوا ديما يتحركو، وهذا حال رابطة الناخابات التونسية اللي تأسست عام ٢٠١١ بعد ثورة ١٤ جانفي. أعضاء الرابطة هذي يمنوا برشا يمنوا بأهمية المشاركة السياسية للنساء والشباب باش يتحقق حلم الديمقراطية التونسية. نظمت الرابطة حملة توعية حول الانتصاف الجنسي والعنف ضد المترشحات. فما منظمات واصلو تحركهم على طول الانتخابات متاع ٢٠١٩، وفما اخرين بدلوا نوع تدخلهم بالدورة الانتخابية. مثلاً، منظمة "أنا يقظ" قررت مع المراقبة متاعها لتمويل الحملة والمراقبة الانتخابية المشاركة في الفرز الموازي متاع الأصوات فالدورة الثانية للانتخابات الرئاسية..

بالرغم من الجهود المبذولة الكل، مشاركة المجتمع المدني أقل فالمشاركة متاع انتخابات ٢٠١١ و٢٠١٤، والسبب كان نقص التمويل من المؤسفات انو تمويل الأمم المتحدة كان موجه أساساً للجهات الفاعلة المؤسسية اكا هو كيما الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمحكمة الإدارية و محكمة مراجعي الحسابات والهايكال.

دور الإعلام: 6.2

المشهد الاعلامي التونسي عرف نقلة نوعية مالي بدأت الديمقراطية تتجذر في البلاد. الحركة الإعلامية في الانتخابات طابقت القانون اللي فيه النصوص هاذي :

قانون الانتخابات و المرسوم التشريعي متاع ٢٠١١ متاع الهيكا والقرار المشترك بين الهيكا و الهيئة العليا يا المستقلة للانتخابات اللي تشكل في أوت ٢٠١٩. واللي يحدد القواعد والإجراءات اللي تنظم الحملة و يؤطر التغطية متاع الحملات التشريعية و الرئاسية، و الإطار هذا يضمن حرية التعبير في المدة متاع الانتخابات مع التأكيد على احترام الحياد في التغطية الإعلامية.

المرسوم هاذا تولاتو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و الهايكا بعد ما قسموا الأدوار بيناتهم.

و في نفس الوقت، تراقب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الأخبار اللي تنشرها الجرايد ووسائل الاعلام الإلكتروني، في حين تتلهمى الهايكا بوسائل الاعلام السمعية و البصرية و الصفحات الالكترونية و الموقع الإلكتروني اللي تشرف عليه. الهيئة العامة المستقلة هي مؤسسة مستقلة معنويا وماديا، و الهيكا هي اللي مسؤولة على المحافظة على حرية الاتصال السمعي البصري و التعدد متاعو. و تعتبر اليد اليمنى متاع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في مراقبة وسائل الإعلام في فترة الانتخابات. .

عمادة الصحفيين زادة ملتزمة باحترام النصوص المنظمة لسلوك الصحفيين الوطنيين والأجانب متاع الانتخابات والإستفتاءات، واللي تنصّ إنو لازمهم يضمنوا تغطية إعلامية عميقة للانتخابات، و لازم تكون التغطية هذي محايدة.

اخترت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ما يقارب ٢٠٠٠ صحفي باش يتولوا مهمة التغطية الإعلامية في الانتخابات الرئاسية و التشرعية متاع ٢٠١٩. من الملحوظ إنو الإعلام الوطني كان محايد أكثر برشا من الإعلام الخاص، وقام بتغطية الانتخابات و المترشحين بكل حيادية ومهنية. ولهذا، توجه هيئة المعهد الانتخابي تحياتها لجميع أطراف ووسائل الإعلام وخاصة على تنظيم المناظرات التلفزية اللي كانت الأولى من نوعها في تاريخ تونس. ولكن، لاحظت الهيئة زادا انو الانتخابات التشرعية ما حظت بنفس الجهد والاهتمام الإعلامي اللي حظت بيه الانتخابات الرئاسية. بعض الأحداث والقضايا اللي صاروا خلال الانتخابات التشريعية ما تمش أخذها على محمل الجد، وبعض المراقبين فسروا الوضع هذا بعدم وضوح قايما المترشحين.

هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا لاحظوا برشا تجاوزات في التغطية الإعلامية، وما تمش ضمان المساواة بين المترشحين، الشيء اللي يعني إنو قواعد الحياد والإنصاف ما تمش احترامها. التجاوزات المتكررة اللي قامت بيها برشا وسائل إعلامية على الرغم مالعقوبات اللي فرضتها الهايكا تعتبرها الهيئة العليا المستقلة مثيرة للشك وتشكك أصلا في مصداقية وسائل الإعلام هذي، خاصة و إنو بعض القنوات ما كنتش عندها رخصة، ولكنها شاركت في التغطية الإعلامية متاع الانتخابات و التركيز على حملات المترشحين المالكين للقنوات هذيكا. قناة نسمة اللي يملكها نبيل القروي كانت وحدة مالقنوات هاكي، ومنهم زادا قناة الزيتونة وإذاعة القرآن الكريم. الوضع هذا هو نتيجة تقاعس الحكومة عن تطبيق القانون على الرغم من المطالب والتأكيدات المتكررة من قبل الهايكا.

هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا لاحظوا إنو النص المنظم لقواعد السلوك ما يتمتعش بالصرامة الكافية اللي تضمن تغطية إعلامية محترمة ومتوافقة مع المعايير الدولية. هيئات المعهد الانتخابي استنكروا حملات التشهير والتشويه اللي صارو على الفيسبوك و المواقع الإلكترونية، وذكروا إنها تعرض أصحابها للعقوبة السجنية لأنها مخالفة للمعايير الدولية للصحافة.

حقوق الأقليات: 6.3

المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات يعترف بيها الدستور التونسي في المادة ٢١، وحرية المرأة ضمنها الدولة التونسية من قبل الاستقلال.

النساء كانوا يمثلوا ٥٣ بالمائة من المسجلين الجدد في الانتخابات وقربات ٤٩,٥ بالمائة من المسجلين عموما. العدد هذا متناقض برشا مع عدد المترشحات للانتخابات الرئاسية والتشريعية متاع ٢٠١٩ في تونس. الترشحات النسائية في الانتخابات كانت ضعيفة برشا. من بين ١٢ مترشحة، زوز مترشحات فقط تمت الموافقة عليهم، ولكن يعتبر هذا تقدم صغبر ولكن ملحوظ، خاصة وإنو في ٢٠١٤، كانت فما امرأة وحدة ترشحت للانتخابات الرئاسية، ولكن، ما ترشحت حتى مرا للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية متاع ٢٠١٩.

المترشحات الزوز كانوا عبير موسي وسلمى اللومي بنسب أصوات ٤,٢ بالمائة و١٥,٠ بالمائة تراتبيا. عبير موسي تحصلت على المرتبة التاسعة، وسلمى اللومي تحصلت على المرتبة ٢٣ في الدورة الأولى مانتخابات الرئاسية.

بالرغم من تطبيق المبدأ متاع التكافؤ بين الرجال و النساء، وبالرغم من الحضور القوي للنساء في القايامت متاع المترشحين للانتخابات التشريعية، الانتصاف الأفقي ما كانش موجود، وعدد الرجال على رأس القايامت طغى على عدد النساء.

بعثة المراقبة الانتخابية لاحظت في سوسة وجود ٥ قائمات فقط ترأسها نساء من جملة ٤٩ قائمة.

الحالة هذي كانت موجودة في جندوبة، خاطر ما كان فما كان ٨ نسما علي راس القايامت من أصل ٥٤ قائمة. و كيف كيف في صفاقس ١ و ٢، ٨ نساء فقط ترأسوا القايامت من أصل ٥٢ قائمة و ١٤ رئيسة قائمة من اصل ٤٥ قائمة. الوضع في توزر و قفصة خاطر نلقاو ٤ رئيسات قايامت من اصل ٤٢ قائمة و ٩ رئيسات قايامت من أصل ٧٠ قائمة.

هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا لاحظو انو على الرغم من انو النساء ما تحصلوش على برشا مناصب سياسية عالية، فإنهم لعبوا دور كبير في الحملات الانتخابية و في ساهموا في تحريك الناشطين فالاحزاب السياسية.

و لاحظو زادا انو تهميش المرا في الانتخابات كان واضح اكثر في المناطق الريفية. مشاركة المرأة الريفية مازالت مهمشة عموما بسبب برشا قيود، فمنهم إلى ماعندهاش بطاقة تعريف، ويحتاجو لتنمية ثقافة انتخابية محترمة تضمن الوعي الانتخابي، ومنهم زادا اللي تعاني من غياب وسائل النقل لمراكز الاقتراع. نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب التونسي بلغت ٢٣ بالمائة في ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٦,٤٠ بالمائة في ٢٠١٤. الاتحاد البرلماني الدولي نشر احصائيات في جانفي ٢٠١٩ ورات انو من جملة ٣٠ شخص متحصل على منصب وزاري، ٣ منهم كانوا نساء.

مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يتكون من ٩ أشخاص، ومنهم مرا وحدة.

هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا لاحظوا اللي تونس ما نجمتش تحقق الحد الأدنى للاحصائيات اللي تنص عليها اتفاقية بيجينج.

و لاحظوا زادة اللي تونس ما حققت هدف تمثيل المرأة بنسبة 50 بالمائة حسب ما ينص عليه بروتوكول مابوتو.

هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا يأكدو على ضرورة تطبيق المساواة وضمانها، الشي اللي أصلا موجود في السياق متاع الانتخابات المحلية من عام ٢٠١٦.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

الشباب إلي عطاتهم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الأولوية في النشاط الانتخابي مثلوا 3/2 مالمسجلين في الدفتر الانتخابي و باش يقويو في فرصة ترشحهم للانتخابات التشريعية، بشرط القانون الانتخابي باش يكون واحد المترشحين الأربعة في القايمة الموجودين فالدواير الأربعة الى عندها 4 كراسي علي الاقل شاب عمرو على الأقل 30 سنة.

ورغم إالى كان فما ترحيب بالمشروع هذا، البعثات ما كانوا قادرين على تقييم مدى تطبيقو.

من الي مسجلين فالدفتر

على عكس الانتخابات التشريعية، كانت المشاركة متاع الشباب واضحة اكثر فالانتخابات الرئاسية و أكثر في الدورة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية.

فما برشا ساسيين في تونس يفتقدو إينو الدعم متاع الشباب هو السبب متاع وصول قيس سعيد لمنصب رئاسة البلاد.

وأما أصحاب الاحتياجات الخاصة، الدستور ينبه من التمييز ضدهم و كلف الدولة باش تاخو الإجراءات اللازمة لإدماجهم في المجتمع.

الهيئة العليا المستقلة اتخذت برشا إجراءات باش تضمن المساواة بين مختلف فئات المجتمع، ومنهم أصحاب الاحتياجات الخاصة. أصحاب الإعاقة السمعية تمكنوا من الحصول على فيديوات مترجمة للعربية بلوغة ، ، في حين تم توفير لوحة الحروف للمكفوفين. هيئات المعهد الانتخابي لاحظوا انو مراكز الاقتراع بصفة عامة وفرت الأدوات والوسائل الخاصة بأصحاب الإعاقة. ولكن، كانت فما حالات نادرة أخرى ما كانتش فيها المساعدة والمرافقة لتواجده لأصحاب الإعاقة

بالنسبة لهيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، التحدي كان المحافظة على نسبة أصوات النساء والشباب في الانتخابات الجاية، وهذا كما علاش الهيئات يعتقدو انو من المهم تطبيق استراتيجية باش يتم تعزيز هذه النسب في الانتخابات.

6.4 : الأمن

الوضعية الأمنية في تونس كانت تحت سيطرة الدولة نهار 10 سبتمبر 2019

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عيّنت مجموعة لاهية بمسألة الأمن، وبتأس المجموعة هذي مدير العمليات الانتخابية. هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا لاحظوا إالى المجموعة هاذي هي اللي حددت كيفية توزيع الموارد و الوثائق الانتخابية وفرز النتائج في ظروف آمنة باش يضمنوا حماية لمثلي المترشحين والناخبين والمراقبين وغيرهم.

البعثات عبروا عن رضاهم على التفاهم والتواصل المحترم بينالفاعلين السياسيين اللي وثقوا بقدرات قوات الأمن من أجل تسيير سلس للانتخابات.

البعثات لاحظوا زيادة اللي تسليم الموارد و الأوراق متاع الانتخابات و جمع النتائج متاع الانتخابات صار تحت إشراف الجيش الوطني التونسي اللي أثبت كفاءتو قدام السياسيين الكل.

الخلاصة و التوصيات

7

- 7. الخلاصة و التوصيات
- 7.1 الخلاصة:
- 7.2 التوصيات:



الخلاصة و التوصيات :7.

7.1: الخلاصة

تم تنظيم الانتخابات الرئاسية التونسية التي كانت باش تصير في نوفمبر ٢٠١٩ بعد وفاة الرئيس الباجي قايد السبسي .
الدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية تنظمت قبل الانتخابات التشريعية، والدورة الثانية صارت بعد الانتخابات البرلمانية.

هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا اعتبروا إنو الجولتين متاع الانتخابات الرئاسية و التشريعية متاع
2019 خطوة حاسمة نحو تعزيز الديمقراطية في تونس

و لاحظوا إذا إنو، رغم قصر الوقت، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أثبتت كفاءتها المهنية ونظمت انتخابات شاملة و موثوقة و
شفافة.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كانت تتميز بالشفافية والمصادقية على الرغم من وجود شوية تقصير لازم شوية وقت باش نصلو
نعملو انتخابات مثالية، وبرشا جهود لازمها تتبدل باش نضـمنو تكافؤ الفرص .

هيئات المعهد بشجعو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و كل المشاركين في الانتخابات باش يكملو في الخدمة و يزيدو يشركوا
الشباب و النساء والأقليات و الناس ذوي الاحتياجات الخاصة.

البعثات تعتبر إنو الطرق القانونية التي اعتمدها المترشحين كانت سليمة وديمقراطية، وحافظت على اللحمة الاجتماعية و السلام
و الاستقرار قبل التصويت و خلالو وبعده. لهيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا شافت إنو تنظيم الانتخابات
هاذي كان في جو سلمي وهادئ يعبر على انتصار الشعب و يثبت النضج السياسي متاع أصحاب المصلحة الجولتين متاع الانتخابات
الرئاسية و التشريعية اثبتو اللي تونس بدات تحترم المعايير الدولية و الوطنية المنظمة للانتخابات، و هذيكا خطوة أولى من أجل
تعزيز الوعي الانتخابي.

باش يتحسن حال الانتخابات في تونس، و المساهمة تكون أكبر في النزاهة متاع الانتخابات في تونس و باش تتعزز الديمقراطية في
البلاد، هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا جمعوا النتائج اللي تحصلوا عليهم و تشاركوهم مع الأحزاب:

7.2: التوصيات:

توصيات موجهة إلى الحكومة

- 1- توفرو للهيئة العليا المستقلة للانتخابات موارد مالية أكبر باش يتمكنوا من القيام بعملهم بأرياحية.
- 2- ضرورة توفير موارد مالية أكبر لجمعيات المجتمع المدني اللي تساهم في إنجاح العملية الانتخابية.
- 3- ضرورة إدماج الثقافة المدنية و الانتخابية في المناهج المدرسية باش يتم غرز التوعية الانتخابية عند الشباب.

مقترحات موجهة إلى مجلس نواب الشعب

- 1- إصلاح الإطار المنظم للانتخابات الرئيسية باش إنجمو نتجاوزو الإشكاليات المتعلقة بتنظيم زوز جولات انتخابية رئيسية و تحديد فترة الرئاسة المؤقتة في حالة عجز الرئيس الشرعي لأداء مهامه بشكل نهائي.
- 2- نثبتوا في مصادر تمويل الحملات الانتخابية باش نضمنوا مدى تكافؤ الفرص ما بين المترشحين.
- 3- فما قواعد في القانون الانتخابي لازمنا نراجعوها ونبسوطها باش تكون ملائمة أكثر للأشخاص اللي تستلزم التأطير وخاصة كبار السن.
- 4- إدراج قاعدة التكافؤ الأفقي في قوائم المترشحين من اجل زيادة عدد البرلمانيات في مجلس النواب في إطار تقرير مبدئي التكافؤ بين الجنسين المنصوص عليه في الدستور.

إلى الهيئة العليا المستقلة

- 1- إنشاء إطار استشاري دائم بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والأحزاب المشاركة في المسار الانتخابي لضمان تواصل سلس وسهل.
- 2- تدريب المراقبين الانتخابيين وقوات الأمن على كيفية القيام بعملية المراقبة الانتخابية وتوعيتهم على حقوق وواجبات المراقبين المدنيين والدوليين باش يفهموا أكثر دورهم وينجموا يقوموا بيه بشكل أفضل ويسهلوا الالتحاق بمراكز الاقتراع.
- 3- تدريب المشرفين على العملية الانتخابية وتوعيتهم خاصة فيما يتعلق بعمليات العد والفرز وذلك باش نضمنو أكبر مصداقية للنتائج.
- 4- عرض قوائم الناخبين قدام كل مراكز الاقتراع بشكل منهجي ومنظم.
- 5- التأكد من حصول كل الممثلين للمترشحين للرئاسة على نسخة من محضر عملية التصويت والفرز وزادا على ورقة النتائج في حالات الخلافات والطعون.
- 6- التفكير بشكل جدّي في طريقة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي ومراقبتها، وكيفاش تأثر في الحملات الانتخابية كيما وقع استعمالها بشكل مكثف في انتخابات ٢٠١٩.
- 7- يلزم عدم وضع الحبر على إصبع الناخب كان بعد ما يصوت باش ما يوسخش ورقة الانتخابات وممكن ياسر نتخلو عليها فكرة الحبر مادام القوائم الانتخابية موثوقة وتوافقية.

8- مطالبة السلطات بتمويل مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في العملية الانتخابية من الاموال العامة.

9- اقرار مشاورات مع المجتمع المدني باش نخطو طريقة لمراقبة تمويل حملات الهيئة العليا للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال هذا.

10- لرساء قواعد للناخبين اللي يطلبوا المساعدة و التأطير من ناخبين كيفهم هما.

11- تركيز ثقافة انتخابية و ذلك بالتنسيق مع المجتمع المدني باش انسهلوا اكثر الوصول للمعلومات الخاصة بالانتخابات لجميع شرائح المجتمع خاصة الناس اللي في المناطق المهمشة.

12- إعادة النظر في تحديد عدد الممثلين للأطراف المترشحة والمراقبين المدنيين والدوليين في مراكز الاقتراع.

إلى المترشحين الرئاسيين والأطراف السياسية

مواردهم من أجل تمثيل أفضل في مراكز الاقتراع لحماية مصالحهم. يكثروا من 1-

2. تعزيز الحس المدني و الثقافة الانتخابية لنشاطهم من أجل مشاركة خبير في الانتخابات، وخاصة مشاركة الشباب

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

الملحقات

الملحق الاول: برنامج دورة التوجيه والمعلومات، الجولة الأولى متاع الانتخابات الرئيسية

بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للانتخابات الرئاسية
في تونس

دورة التوجيه والمعلومات

8-9 سبتمبر ٢٠١٩

يوم العمل الأول - الأحد ٨ سبتمبر ٢٠١٩

التوقيت	الموضوع	الأطراف المتداخلة	المشرف
8:30 - 8:45	كلمة الافتتاح للسيد كاسام عوطيم، المعهد رئيس البعثة، وضع مهمة الانتخابي في اطلرها، تحديد مرجعياتها و توقيع الالتزام	فريق التنسيق	
9:00 - 8:45	التعرف على المراقبون على المدى قصير (إلي باش يبقو مدة قصيرة)	مراقبو المعهد الانتخابي	فريق عمل المعهد الانتخابي
9:00 - 10:00	السياق السياسي والتاريخي للانتخابات الرئاسية متع ١٥ سبتمبر 2019 تونس	عالم مختص في (باحث سياسي) (الدراسة السياسية	فريق عمل المعهد _ تقني فريق /الانتخابي المعهد الانتخابي
10:00 - 10:15	إستراحة (قهوة)		
10:15 - 11:00	الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ تونس	قضاء رجل	فريق تنسيق / فريق تقني
11:00 - 12:00	: تقييم أولي للانتخابات الرئيسية نشاطات المجتمع المدني التونسي	لجان منظمات المجتمع المدني التونسي أي ووتش ومراقبون	فريق تنسيق / فريق تقني
12:00 - 12:45	المنظم تقييم الوضع الأمني لانتخابات الرئيسية ١٥ سبتمبر ٢٠١٩	أمني (رجل أمن)	فريق تنسيق / فريق تقني
12:45 - 13:45	استراحة الغداء		
13:45 - 15:00	وضعية الاستعدادات للانتخابات الرئاسية ١٥ سبتمبر ٢٠١٩	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الهيئة العليا للانتخابات	فريق تنسيق / فريق تقني
15:00 - 15:45	دور الإعلام في الانتخابات الرئاسية والتغطية الإعلامية للمرشحين والأحزاب	أعلامي	فريق تنسيق / فريق تقني

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

فريق تنسيق / فريق تقني	نداء تونس	حول حالة الاستعداد للانتخابات لرأي الرئاسية: مرشح رئاسي	16 :15 - 15 :45
استراحة (قهوة)			16 :15 - 16 :30
فريق تنسيق / فريق تقني	تحيا تونس	حول حالة الاستعداد للانتخابات 2 رأي الرئاسية: مرشح رئاسي	17 :00 - 16 :30
فريق تنسيق / فريق تقني	النهضة	حول حالة الاستعداد للانتخابات 3 رأي الرئاسية: مرشح رئاسي	17 :30 - 17 :00
فريق تنسيق / فريق تقني	قلب تونس	حول حالة الاستعداد للانتخابات 4 رأي الرئاسية: مرشح رئاسي	18 :00 - 17 :30
نهاية يوم العمل			18

يوم العمل الثاني الاثني 9 سبتمبر ٢٠١٩

المشرف	الأطراف المتداخلة	الموضوع	التوقيت
	فريق تنسيق / فريق تقني	المبادئ الدولية والقارية والمحلية التي تأسس للانتخابات ديمقراطية: مفهوم ومبررات مراقبة الانتخابات (شئوة تعني المراقبة وكيفاش تصير)	9 :30 - 8 :30
	فريق تنسيق / فريق تقني	كيفاش نطبقو فالواقع المراقبة الانتخابية	10 :30 - 9 :30
استراحة (قهوة)			10 :45 - 10 :30
	فريق تنسيق / فريق تقني	الطريقة المثلى لحسن التسيير	11 :15 - 10 :45
	فريق تنسيق / فريق تقني	ستعمال الإعلان عن خطة لنشر و التابليت (منصات الإلكترونية) لجمع البيانات المتعلقة بمراقبة الحملة الانتخابية والمتعلقة بالاقتراع وما بعد الاقتراع	12 :00 - 11 :15
	فريق تنسيق / فريق تقني	باش ODK تفسير كيفية استخدام يجمعو البيانات المتعلقة بمراقبة الحملة الانتخابية والاقتراع وما بعد الاقتراع	13 :00 - 12 :00
استراحة الغداء			14 :00 - 13 :00
	فريق تنسيق / فريق تقني	تعمير فرملار (الجدادة) المراقبة على تابليت	15 :15 - 14 :00

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

15 :15 - 15 :45	تقرير فرق أكتوبر OCT الاستمارات الاتصالات هاتفية	فريق تنسيق/ فريق تقني
16 :00 - 15 :45	إستراحة (قهوة)	
16 :00 - 16 :30	وتوجيهات حول المسائل إرشادات الامنية في مناطق الاقتراع	بعثة لفريق خبير أمني مراقبة الانتخابات بالمعهد الانتخابي
17 :30 - 16 :30	توجيهات على كيفية توزيع المعدات و المعلومات ونشرها (كيفاش بش يقع توزيع المعدات والمعلومات على مناطق الاقتراع)	فريق تنسيق
17 :30	دورة التوجيه والمعلومات نهاية يوم العمل الثاني و	

الملحق الثاني: إعلان وصول، الدورة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية الانتخابات الرئيسية ٢٠١٩. اللي كانت مبرمجة في ١٧

نوفمبر وقع تقديمها بعد وفاة الرئيس السابق الباجي قائد السبسي، الرئيس الخامس للدولة التونسية.

هذا التغيير في الرزمة الانتخابية أنجر عليه انقلاب في مواعيد الانتخابات التشريعية مع الانتخابات الرئيسية و اللي باش تصير في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

في هذا الاطار، المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا المعهد الانتخابي أعلن عن الانطلاق الرسمي لمهمة بعثة المراقبة للانتخابات الرئيسية في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ في الجمهورية التونسية.

بعثة المراقبة الانتخابية المعهد الانتخابي (- MOF المعهد الانتخابي) و اللي يقودها السيد قسام عوطيم، الرئيس السابق لجمهورية موريس (موريشيوس)، جات تونس بعد ما تمت دعوتها من قبل السلطات التونسية اللي تمثلها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات L الهيئة العليا للانتخابات. تتألف البعثة من ١٤ مراقب قصيرو الأمد بما فيهم ٤ مراقبين لمدة طويلة في مركز كلتر في تونس ١٨ جويلية ٢٠١٩ - MOF المعهد الانتخابي تتكون من رؤساء هيئات إدارة الانتخابات وأعضاء مؤسسات المجتمع المدني الإفريقي و خبراء مستقلين من خمسة عشر ١٥ دولة من القارة.

غاية البعثة المعهد الانتخابي هي مراقبة الانتخابات لتعزيز المصداقية وتشجيع و مشاركة الناخبين و دعم المؤسسات الديمقراطية باش تركز ديمقراطية مستدامة في إفريقيا.

الهدف الاسمي ل - MOF المعهد الانتخابي هو تقييم نزاهة و مصداقية و شفافية الانتخابات الرئيسية التونسية متاع في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩.

من هذا المنطلق، البعثة باش تقوم بشكل حيادي و مهني بتقييم درجة توافق العملية الانتخابية مع الاطار القانوني و المؤسساتي المعمول بيهم في الدولة التونسية و مدى توافقها مع القواعد (القوانين) المحلية والإقليمية والدولية المنظمة للانتخابات الديمقراطية.

من خلال هذه المهمة المعهد الانتخابي يدعم (المعهد الانتخابي) مجهودات الدولة التونسية في إرساء نظام ديمقراطي اجتماعي. من خلال جلسة معلومات و توجيهه صارت في ٨ و ٩ سبتمبر في تونس، المراقبين اتطلعو على العملية الانتخابية والتحضيرات و الاستعدادات للانتخابات.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

في نفس الإطار، البعثة دربت المراقبين على منهجه و قواعد المراقبة الانتخابية والقواعد المؤطرة لعملية المراقبة الدولية، وقامت زادا بتقييم المستوى الديمقراطي للانتخابات.

بعد هذه الجلسة في ١٠ سبتمبر نشرت - فرقة المعهد الانتخابي ٧ فرق من المراقبين على المدى القصير في الولايات التالية: تونس، الكاف، القصرين، سيدي بوزيد، القيروان، سوسة، صفاقس، تطاوين، قابس، قفصة، توزر، سليانة، جندوبة.

باش تتقابل هذه الفرق مع النشاط (القائمين) على العملية الانتخابية في مناطقهم والتي من مشمولاتهم: مراقبة المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية، عمليات التصويت، عمليات الفرز، والتقييم العام.

من اجل تقييم افضل لمستوى التحضيرات للانتخابات بشكل خاص و للتقدم الحرز للعملية بشكل عام، مسؤولي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الهيئة العليا للانتخابات و مسؤولي الهيئة المستقلة العليا للاتصالات السمعية و البصرية (HAICA) و مسؤولي منظمات المجتمع المدني والسلطات الأمنية المسؤولة عن الانتخابات، و كل المشاركين في العملية الانتخابية وزادا كل رؤساء بعثات المراقبة الدولية المتواجدة في تونس، بكلهم باش يتقابلو.

البعثة باش تقدم استنتاجاتها وتوصيتها الأولية على سير الانتخابات الرئيسية في مؤتمر صحفي باش يوقع ١٧ سبتمبر ٢٠١٩ والتوقيت ومكان باش يوقع الإعلان عليهم لاحقا من قبل البعثة.

تقرير مفصل على مجريات سير الانتخابات الرئيسية باش يصير الإعلان عليه قبل البعثة في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩.
الرجاء التواصل:

- باش تتحصل على أي معلومات تتعلق ب MOF التابعة - للمعهد الانتخابي، اتصل بالسيدة سيسيل باسومو، منسقة البعثة، عن طريق البريد الإلكتروني justin@eisa.org.za، او عبر الهاتف ٥٤٢٥٢١٤٤

- للحصول على جميع المعلومات ولرد عن الأسئلة المتعلقة بوسائل الإعلام، الاتصال بالسيدة سيرين بن ساسي، مسؤولة عن الاعلام في - MOF المعهد الانتخابي عن طريق البريد الإلكتروني. syrine.bensassi@outlook.fr أو عبر الهاتف 23 417 158

البعثة تشكر السلطات التونسية على الدعوة الموجهة ليها وعلى جميع التدابير التي خذاتها من اجل تسهيل مهمتها في جميع أنحاء تراب الجمهورية التونسية.

رئيس البعثة السيد قسام عوطيم

تونس في ١١ سبتمبر

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

الملحق الثالث : خطة الانتشار: الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية

المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا

للانتخابات الرئاسية

١٥ سبتمبر-2019 الجمهورية التونسية

خطة الانتشار

مراقبين على المدى القصير	اسم المراقب	الجنس	مكان التوزيع	الفريق المركزي
المهمة فريق رؤساء	قسام عوطيم (رئيس البعثة)	رجل	تونس ١	تونس
	زهرة عوطيم	امراة		
	جوستين دوا	رجل		
	جان بول بليش	رجل	2تونس	تونس
الفريق التقني	باروتي سيمامبا موندا	رجل	1تونس	تونس
	سمو نادية	رجل		
فريق الموظفين المعهد الانتخابي	سيسيل باسومو	امراة	1تونس	تونس
	كلاريس كاتوالا	امراة		
OCT 1 فريق	جيرفيه كوليبالي	رجل	2تونس	تونس
	بكارى سيديب	رجل		
OCT 2 فريق	فاطما تراوري	امراة	القصرين - سيدي بوزيد	القيروان
	مجاجي امادو	رجل		
OCT3 فريق	آن كانكو كانزا	امراة	قفصة - توزر	توزر
	ألفا إيسياغا ديالو	رجل		

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

الكاف	جندوبة - سليانة	امراة	ماري لور ديبينغو	فريق OCT4
		رجل	فرانسوا نجورينزيرا	
قابس	قابس - تطاوين	امراة	جوانا إلبودو تراوري	فريق OCT5
		رجل	جان جاك كورنش	
سوسة	سوسة	امراة	ماريا دو روزاريو	فريق OCT6
	القصيرين - سيدي بوزيد	رجل	جونكالفيس بيريرا	
صفاقس	صفاقس	امراة	ابرا أجنل منصة أومنه	فريق OCT7
		رجل	ماتيو بيبي نانا	

الملحق الرابع : بيان أولي الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية

المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا

للانتخابات الرئاسية

١٥ سبتمبر - الجمهورية التونسية

I. مقدمة

جات بعثة المعهد الانتخابي لتونس بعد ما استدعتها السلطات التونسية اللي تمثلها العليا المستقلة للانتخابات الهيئة العليا للانتخابات بعد ما توفى الباجي قائد السبسي، الرئيس الخامس للجمهورية التونسية، باش تراقب الانتخابات الرئاسية إلي باش تصير في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩.

بقيادة قسام عوطيم، الرئيس السابق لجمهورية موريشيوس، تتكون البعثة المعهد الانتخابي EOM من أربعة عشر مراقب باش يبقوا لمدة قصيرة، وأربعة مراقبين بش يبقوا لمدة طويلة. مراقبين للانتخابات في مركز كلارتر بتونس قامو بتنظيم هذه الفرق من ١٨ جويلية ٢٠١٩.

الهيئة هاذي كانت مكونة من مسؤولين عن إدارة الانتخابات، أعضاء من المجتمع المدني الإفريقي، وخبراء مستقلين من خمسطاش (١٥) بلاد إفريقية. وسبق البعثة لجنة تقييم ما قبل الانتخابات تم توزيعها على المناطق المذكورة قبل أيام قليلة من وصول أعضاء هيئة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية الإفريقية، واللجنة هذي باش تبقى في تونس من ٥ سبتمبر ٢٠١٩ حتى ١٩ سبتمبر ٢٠١٩.

البيان هذا يعرض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال الفترة هذي لين كملوا فرزوا الأصوات في مراكز الاقتراع، وفيه زادة توصيات ونصائح البعثة للفترة القادمة من الانتخابات

وبالتالي، البيان هذا ما فيوش تقارير على مرحلة تجميع النتائج وكيفية نقلها.

فما تقارير أخرى مفصلة أكثر لاستنتاجات وتوصيات للعمليات الانتخابية المستقبلية باش تعمل عليها مصالح السلطات التونسية والهيئة العليا للانتخابات وأعضاء الآخرين في العملية الانتخابية.

II. أهداف البعثة ومنهجيتها: غاية البعثة وهدفها هو تقييم مصداقية وشفافية الانتخابات الرئاسية التونسية ١٥ متاع سبتمبر ٢٠١٩ بطريقة مستقلة وموضوعية ونزيهة.

تقييم البعثة صغار وفقاً للإطار القانوني الوطني اللي ينظم الانتخابات في تونس ويتثبت من الآليات والأطر القانونية الإقليمية والدولية، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الإفريقي للديمقراطية، وإعلان منظمة الوحدة الإفريقية / الاتحاد الإفريقي حول المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا، ومبادئ إدارة الانتخابات ومراقبتها PEMMO.

أول ما وصل قسام عوطيم لتونس، تقابل مع رئيس قسم العلاقات متاع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومسؤولي الهيئة المستقلة العليا للاتصالات السمعية والبصرية (HAICA) ورؤساء منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وكذلك رؤساء بعثات المراقبة الدولية الأخرى الموجودة في تونس.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

خلال جلسة إعلامية وتوجيهية عُقدت يومي ٨ و ٩ سبتمبر ٢٠١٩ في تونس، تم إطلاع المراقبين المؤقتين على السياق الاجتماعي والسياسي الحالي والاستعدادات الانتخابية واتطلعوا شوية على الوضع العام متاع البلاد، وهذا صار وفقا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات التي تم الإشراف عليه من قبل المسؤولين على العملية الانتخابية، بما في ذلك الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب المراقبين من قبل البعثة على منهجية المعهد الانتخابي في مراقبة الانتخابات وتقييمها وتحديد وكيفاش تطابقها مع المبادئ التي تمشي بيها المراقبة الدولية.

في ١٠ سبتمبر ٢٠١٩، نشرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الديمقراطي داخل البلاد التونسية سبعة (٠٧) فرق من المراقبين على المدى القصير، والتي راقبوا العمليات الانتخابية في الولايات التالية: تونس، الكاف، القصرين، سيدي بوزيد، القيروان، سوسة، صفاقس، تطاوين، قابس، قفصة، توزر، سليانة، وجندوبة. الفرق هذي اجتمعت مع المشرفين الناشطين في مناطقهم، وراقبوا المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية وعمليات التصويت والفرز.

وفي يوم الاقتراع، استعملو مراقبو البعثة التابليت وراقبوا عمليات الإشراف والانتخاب والفرز والتصويت في ١١٨ مركز اقتراع. بعد ما رجعوا إلى العاصمة التونسية، تشاركوا ملاحظاتهم مع قيادة البعثة.

III مراقبة ما قبل الانتخابات:

1. السياق السياسي:

الانتخابات الرئاسية متاع ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ كانت تمثل المرحلة الانتخابية الثانية التي ما بعد الثورة، والتي طبقت دستور ٢٦ جانفي ٢٠١٤، وبذلك، تولدت جمهورية تونسية ثانية. الانتخابات هذي كانت نقطة تحوّل مهمّة وخطوة أساسية نحو انتقال ديمقراطي سليم على خاطر المرة هذي، الرئيس التي تم انتخابو كان من واجبو انو يساهم في نجاح الانتقال هذا بمساعدة مجلس النواب الجديد والمحكمة الدستورية. التداول اللمي على السلطة، وخصوصا التداول السلمي على الرئاسة، صار بعد أداء الرئيس اليمين الدستوري قبل ما يصير رئيس للجمهورية، وقرار التنصيب هذا كان راجع للمحكمة الدستورية التي كان مخولها تطبيق الدستور بحادافيرو. من بوادر نجاح الانتقال الديمقراطي هو القدرة على تجاوز الأزمات والصراعات التي صارت بين الأحزاب السياسية بفضل عدم اعتراضهم على قرار الشعب والمرشح التي اختارو، الشئ التي أثبت نضج سياسي كبير.

الانتخابات المبكرة خلات الأحزاب السياسية تراجع استراتيجياتها استعدادا للانتخابات التشريعية. مثلا، الأحزاب التي رفضت إنها تمثل مترشح للانتخابات الرئاسية قررت أخيرا إنها تولّي تمثّلهم، وطبعا القرار هذا كان يهدف انو يجلب انتباه الناخبين ويجمع عدد كبير من المهتمين والمناصرين استعدادا للانتخابات التشريعية متاع ٦ أكتوبر ٢٠١٩. من وجهة النظر هذي، إنجمو نقولو انو الانتخابات التشريعية بدأت كشكل من المنافسة للانتخابات الرئاسية. والأكثر غرابة هو انو النتائج الرئاسية هي التي قررت التحالفات التشريعية قبل ما تطلع نتائج الانتخابات التشريعية أصلا، وقررت زادا التحالفات التي باش تصير في مجلس النواب في ظل صعود كبير للمترشحين المستقلين التي تم انتخابهم في الانتخابات البلدية متاع 2018.

الإطار السياسي تميز زادا بتغيير على مستوى الأسر السياسية المشهورة التي اتخذ بعضها اليسار السياسي، اليمين السياسي، والوسط السياسي. الـ ٢٦ مترشح للانتخابات الرئاسية، والتي كانو برشا منهم تابعين لحزب نداء تونس، يثبتو انو الأسر السياسية موجودة ومتفاهمة. ولكن، برشا شخصيات سياسية كبيرة غادرت الساحة السياسية أو حزب النداء نتيجة لأسباب شخصية أو نتيجة تحالف الحزب مع النهضة، والوضع هذا يمكن تفسيرو كدليل على تراجع قيمة الحزب بسبب حزب ما أقوى منو، مما أدى إلى صعود مترشحين مستقلين كردة فعل على موازين القوة هذي

المسائل السياسية والقضائية تعتبر زادا معطى أساسي من معطيات الانتخابات الرئاسية متاع ١٥ سبتمبر. مثلا، المترشحين السياسيين سليم الرياحي ونبيل القروي خضعو للتتبع القضائي، وفي الحقيقة، اعتقال نبيل القروي في الأيام الفايته بعد أيام قليلة من افتتاح الحملات الانتخابية اعتبروه بعض الأحزاب، وخاصة الحزب التابع للمترشح المعتقل، على انو تحدي وتعويق للمسار الانتخابي وللسلطة العليا، وبرشا بالناس وصفو الاعتقال هذ على أساس تسخير السلطة القضائية واستعمالها كأداة لتشويه المترشح المعني بالأمر. الوضع هذا أدى إلى تشنج كبير، ولكن التشنج هذا تم احتواؤو والسيطرة عليه وقتلي المترشحين الزوز التي تم تتبعهم قضائيا اختارو انهم يتبعو الإجراءات القضائية ويلتجؤو للقانون باش يسترجعو حقوقهم.

2. الإطار القانوني والدستوري:

الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية والتشريعية ينظم الفصل ١٦-٢٠١٤ من دستور ٢٦ جانفي ٢٠١٤، والتي تم تغييرو وتعديلو طبقا للقوانين التنظيمية رقم ٧-٢٠١٧ (١٤ فيفري ٢٠١٧) ورقم ٧٦-٢٠١٩ (٣٠ أوت ٢٠١٩). والمهم إننا نذكر دور القرارات التنظيمية المختلفة التي اتخذها المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا إلى جانب قرارات الهيئة العليا المستقلة للانتقال (السمعي والبصري، HAICA)

الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية والتشريعية التونسية يحترم عموما المعايير الدولية المتعلقة بالانتخابات. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى بعض النقص.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

عموما، يعاني الدستور التونسي من بعض النقائص المتمثلة في محدودية الفرص التي يعطيها للمرشحين الرئاسيين، إذ أنو المترشح للانتخابات الرئاسية لازم يكون حامل للجنسية التونسية ويكون تونسي منذ الولادة. المترشح زادا لازم يكون مسلم باش يتمكن من الترشح (الفصل ٧٤ من الدستور). المترشحين المتجنسين أو غير المسلمين ما عندهم الحق يترشحو للانتخابات الرئاسية.

حسب راي هيئة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا، الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية، ولو انو يتمتع بموافقة كبيرة على المستوى الوطني، يبقى معارض لمبادئ الاختلاف والشمولية والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي وقعت عليهم تونس و التسامح التي ينص عليه الدستور، ومبدأ المساواة في الحقوق وعدم التمييز (المادة ٢١ من الدستور التونسي)، والحق في الترشح (المادة ٣٤ من الدستور التونسي)، ومبدأ الشمولية والحق في الانتخاب على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها تونس.

الانتخابات ورت وأبرزت النقائص التي يعاني منها الإطار القانوني المنظم للانتخابات الرئاسية. وفاة الرئيس السابق الباجي قايد السبسي أجبرت البرلمان باش يبذل في القانون الانتخابي حتى يتمكنو من تنظيم انتخابات رئاسية جديدة خلال ٩٠ يوم في ظل وفاة رئيس الجمهورية الحالي.

الضغط على مهلة الانتخابات في الوضعية هذي يمكن وصفو على أساس محاولة جمع أكبر عدد من الأصوات أكهو، ومحاولة زادا للضغط على عمليات الانتصاف القضائي.

وزيادة، المصادقة النهائية على الترشيحات صارت من غير تثبت قانوني سليم وعميق. بعض المترشحين تم اتهامهم بتزوير لائحة الراعين ليهم لدرجة إنو برشا ناخبين أنكرو تمويلهم للمترشحين. فما زادا أعضاء من مجلس النواب تم اتهامهم بتمويل ورعاية أكثر من مترشح، الشئ الذي يعارض الفقرة الثانية من الفصل ١٤ من القانون التنظيمي للانتخابات، والذي يؤكد إنو يمنع تمويل أو رعاية أكثر من مترشح وحيد، ولكن النواب المتهمين أنكرو التهمة التي توجهت ليهم. التجاوزات هذي صارت على الرغم من التحركات المتواصلة التي قام بيها المجتمع المدني والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة الوطنية لحماية البيانات الشخصية بهدف التصدي للتجاوزات هذي، الشئ الذي دفع المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا باش ينشر قائمة نهائية للمترشحين يوم ٣١ أوت ٢٠١٩، والذي هو تاريخ متأخر، والحدث هذا وزي ضعف القانون الانتخابي التونسي.

3. النظام الانتخابي

يتم انتخاب رئيس الدولة عن طريق تصويت وطني، حر، مباشر، سري، صادق، وشفاف. مدة الحكم التي يسمح بيها الشعب والدستور ما تتجاوزش ٥ سنين. وإذا لم يتم التحصل على أغلبية مطلقة في الدورة الأولى، يتم تنظيم دورة ثانية تجمع المترشحين الزوز التي تحصلو على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى

ما ينجم حتى رئيس جمهورية يتأس البلاد لأكثر من دورتين متتاليتين أو مفصولتين، ومراجعة عدد الدورات التي ينجم يحكم فيها المترشح هو أمر غير ممكن. هيئات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا توافق في إنو التداول السلمي على السلطة

4. إدارة الانتخابات

منذ ثورة ١٤ جانفي، اختارت تونس نموذج هيئة مستقلة باش تتلئى بإدارة الانتخابات ومراقبتها، وقررت الاعتماد على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. يمكن تعريف الهيئة هذي قانونيا بالرجوع إلى أحكام الدستور والقانون الأساسي عدد ٢٠١٤-١٦ متاع ٢٦ ماي ٢٠١٤، والتي صنف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كهيئة دستورية مستقلة إداريا وماديا.

تتمتع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بسلطة تنظيمية شاسعة تخولها وقت الحاجة باش تصلح الثغرات متاع الإطار القانوني للانتخابات والإستفتاءات.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

القانون الّلي قام عليه تأسيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يضمنها حق الاحتفاظ بسجل الناخبين وتحديثه، ويسمح لها زادا بالقيام بمهمة إدارة القوائم الانتخابية والإستفتاءات. من أهداف الهيئة هذي هي إنها تضمن حق التصويت لكل ناخب، تضمن المساواة في المعاملة لكل الناخبين، المترشحين وأصحاب المصلحة في العمليات الانتخابية، وفرز الأصوات، وإعلان النتائج الأولية والنهائية.

زادت ميزانية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للسنة المالية 2019 بشكل ملحوظ على خاطر الانتخابات المبرمجة العام هذا. طلعت من 25 مليون دينار عام 2018 إلى 83 930 مليون دينار عام 2019.

وعلى الرغم من انها مؤسسة حديثة إلا إن الهيئة لديها تجربة غنية وقدرة ممتازة فالتصرف والتوجيه فيما يخص تمويل الحملات الانتخابية و الإجراءات التي تسييرها الحملات وعمليات الاقتراع و عمليات الفرز.

حسب رأي البعثة، الهيئة العليا للانتخابات تفرعها المحلية حضروا مليح للانتخابات الرئاسية في وقت قياسي وأكدت زيادة على الثقة اللي تتمتع بها الهيئة العليا للانتخابات من جميع الأطراف المشركة فالإنتخابات والجهود التي يبذلها فيها لجعل العملية الانتخابية التونسية عملية شاملة وناجحة.

البعثة تشجع الدعم المتعدد الأوجه الذي تستفيد منه الهيئة العليا للانتخابات من الشركاء التقنيين والماليين ،بنسبة لدعم الفني : تطوير القدرات التقنية من خلال تدريب فريق إدارتها و بنسبة للفلوس : تمويل شراء معدات ومواد معينة.

كما أعلنت البعثة على لارتياحها واقتناعها فيما يخص التعاون البناء فيما يتعلق باعتماد مراقبين بين الهيئة العليا للانتخابات والمجتمع المدني وبعثات مراقبة الانتخابات الدولية.

وهالتعاون يزيد بدعم مشاركة المواطنين في لشؤون العام من خلال مراقبة المواطنين والمراقبة الدولية للانتخابات في تونس ، وهذي آلية تقييم مدى امتثال الدولة لالتزاماتها على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.

البعثة تأكد اللي الحملة التحسيسية اللي قامت بها الهيئة العليا للانتخابات نتج عنها إرتفاع عدد المسجلين فالدفاتر الانتخابية ولكن مش نسبة مشاركتهم فالانتخابات.

5. تسجيل الناخبين

تسجيل الناخبين هو مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. تحدد بالفصول 10 إلى 18 من القانون الأساسي لسنة 2014 وقرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالنسبة للانتخابات عدد 2017 لـ 11 أفريل 2017 المتعلق بقواعد وإجراءات تسجيل الناخبين للانتخابات.

استعدادا للذورة الانتخابية لسنة 2019، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حطت دليل تسجيل الناخبين وأعلمت المواطنين بتاريخ انطلاق تسجيل الناخبين للانتخابات الرئاسية والتشريعية يوم 10 أفريل 2019 وإغلاق التسجيل يوم 22 ماي 2019 بالنسبة للانتخابات التشريعية ويوم 4 جويلية 2019 بالنسبة للانتخابات الرئاسية.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات اتخذت برشا إجراءات باش تسهل عملية تسجيل الناخبين. في الواقع، إضافة إلى مواقع التسجيل الثابتة، قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باستعمال النظام الهاتفي لتسجيل الناخبين وهذا عن طريق موقعهم على الأنترنت، حتى للمقيمين بالخارج زادا، وحرصت زادا على ضمان تسجيل أكبر عدد ممكن من التونسيين والتونسيات وحددت استراتيجية موجهة نحو التلاميذ والطلبة والنساء من ربات البيوت والعاملات في القطاع الفلاحي والمتقاعدين عن العمل غير المسجلين.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

في اليوم السابق ليوم التسجيل، عدد المسجلين كان 52% 370 5. 000 منهم كانوا نساء، بينما كان عدد الناخبين المحتملين غير المسجلين 3. 000 489 رغم شوية إخلالات صارت أول العملية الانتخابية، إضافة إلى قرار التمديد في آجال التسجيل بطلب من الأحزاب السياسية وأعضاء من المجتمع المدني ليوم 15 جوان، 2019 عملية التسجيل حققت نجاح عظيم.

البعثة أعربت بارتياح على إنو حسن التواصل ما بن الهيئة العليا للانتخابات والأطراف المشرفة على الانتخابات وحسن الإصغاء وتببع التوجيهات من المواطنين كان سبب بش وصلوا حققوا نسبة 100، 7، 000 ناخب من إجمالي عدد السكان البالغ حوالي 12 مليون نسمة.

قدّرت بعثات المراقبة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا هذا الأداء ورُحبت بمبادرة الرقم الأخضر للتثبت من التسجيل في القوائم الانتخابية. قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بنشر الإحصائيات المتعلقة بكل دائرة انتخابية وكل مركز اقتراع، بما في ذلك عدد الناخبين المسجلين حسب الفئة العمرية والجنس، ما يمثّل تقدّم كبير فقط، ولكن يثبت زادا إدراة جيدة للسير الانتخابي.

تقديم الطلبات 6.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي السلطة المختصة في استلام وإعلان القائمة النهائية للمرشحين والقوائم المحفوظ بها للانتخابات الرئاسية والتشريعية. قراراتها تبقى قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية التي يتوجه لها كمالأذ أخير. لتسهيل تقديم الترشيحات، حطّت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات دليل فيه الوثائق التي لازم يعمرّوها ومختلف المراحل التي يمرّ بها السير الانتخابي.

بالنسبة للانتخابات الرئاسية متاع 15 سبتمبر 2019، تمّ إيداع الترشّحات من 02 ل 09 أوت 2019. في نهاية هذه الفترة، 98 ترشّح واصلوا للهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي صادقت على 26 ترشح بعد التثبت والفحص.

4 مترشّحين استأنفوا، على إثر رفض ترشّحاتهم، أمام المحكمة الإدارية، ولكن المحكمة رفضتهم، وبالتالي تفاعلت إيجابا مع قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. في 31 أوت 2019، أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية.

نبيل القروي كان محتجز في الحبس من نهار 23 أوت 2019 بموجب أمر صدر ضدّو من أجل "التهرّب الضريبي وتبييض الأموال". على هذا، محكمة الاستئناف منعت عليه باش يشارك في المناظرات التلفزية ومنعت عليه حتى المقابلات في السجن رغم أنّ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عطّاتو الإذن.

بالنسبة للبعثة، الوضع هذا الذي استنكرتو الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحاميين التونسيين الذي قدموا مطلب إستئناف لمجلس الأعلى للقضاة ووزارة العدل، يشكك في مبدأ "المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته" المنصوص عليها في المادة 27 من الدستور التونسي، ومبدأ المساواة بين المرشحين. وزيد على هذا التشكيك في الإطار القانوني الذي ينظم الانتخابات وتغرّتو القانونية القانونية حول إمكانية انتخاب مترشح في الحبس.

المناقشات التلفزية التي تنظمت بين المترشحين الكل لفتت انتباه المنظمة للمرشح سليم الرياحي الذي هرب مالبلاذ خاطرو تحكّم بالسجن من أجل إصدار شيك دون رصيد.

بعثات المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا التي قامت بمهمة المراقبة استنكرت كونوا المترشح هذا الذي في المنفى و المترشح الذي في الحبس ماينجموش يشاركو في المناظرات التلفزية المنظمة بين المترشحين حسب مبادئ قرينة البراءة و تكافؤ الفرص بين المترشحين.

7. تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية

أشارت البعثة إلى أن قانون الانتخابات التونسي ينص على صيغة محددة لتمويل العام للحملة الانتخابية. وتتكون الصيغة المعتمدة في التمويل العام المسبق اعتماداً على الأداء الانتخابي للمرشحين. يعني فقط المرشحين الذين حصلوا على ٢٪ على الأقل من الأصوات هوما مؤهلين بش يأخذو تمويل يغطي به ١٠٪ من النفقات.

الحل هذا تم اعتماده خاطر بعض المترشحين قبل مارجعو ش فلوس اللي عطاهم الدولة، في حين إنو قانون الإنتخابات يفرض على المترشحين إلي ما وصلوش لحد معين مالأصوات باش يرجعو الفلوس اللي عطاهم الدولة باش يمؤلو حملاتهم الانتخابية.

وفقاً للقانون الانتخابي، تم تشكيل لجنة موسّعة لمراقبة تمويل الحملات الانتخابية. اللّجنة متكوّنة من رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ممثلي البنك المركزي، اللّجنة التّونسيّة للتحاليل الماليّة، الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد، ووزارة الماليّة.

اللّجنة هذي خذات برشا قرارات شجاعة باش تراقب تمويل الحملات الانتخابية وزادا باش تراقب الحسابات البنكيّة الخاصّة للمترشحين، وأكثر من هكّا، مراقبة الحسابات البنكيّة المخصّصة للحملة الانتخابية ومراقبة المعاملات الماليّة اللي يقوموا بيها المترشحين للانتخابات الرئاسيّة من جانفي ٢٠١٩.

قّمّا مترشحين تقابلو مع أفراد المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيّا اللي قام بمهمة المراقبة، وأعلموهم اللي هوما واجهو صعوبات في تعبئة الموارد في الدّور الأوّل من الانتخابات الرئاسيّة المبكّرة. الصّعوبات هذي خلّتهم مايلقاوش الوقت باش يلمّوا فلوس التّمويل الذاتي للحملة الانتخابية. بالنّسبة للمترشحين هذوما، معادلة التّمويل الذاتي وزات اللي ما فماش مساواة بين المترشحين، وهي المساواة اللي يسعّالها التمويل العام للحملات الانتخابية. ووجهة النّظر هذي يتبناها جزء ما للمجتمع المدني. البعثة عبرت زادا عن لرتياحها بالقرار متاع هيئة إدارة الانتخابات اللي حددت سقّف للنفقات على الحملة الانتخابية لمرشحي الرّئاسة باش تضمن المساواة بين المترشحين.

ولاحظت البعثة أنّ غالبية المرشحين كانوا يشككو في فعالية نظام مراقبة تمويل الحملة. وتأسّف للصعوبات تقدير النفقات اللي صرفها المرشحون للرئاسة بدقة باش مولوا أنشطة حملتهم.

8. الحملة الانتخابية

حملة الانتخابات التشريعية بدأت في ١٤ سبتمبر حتى ٠٢ أكتوبر ٢٠١٩ في الخارج، وعلى الأراضي التونسية في ١٤ سبتمبر ٢٠١٩ حتى لنهار ٠٤ أكتوبر ٢٠١٩.

وبنسبة لبرشا مرشحين الوقت المخصّص للحملة شوية ويمثل في حد ذات قيد لهم باعتبارهم أنّهم ما كانوا مستعدين بشكل كافي ومش باش يخلطوا بحضورهم للحملات كيما كانوا يحبوا

كان فما شوية تجاوزات للقانون الانتخابي أثناء الحملة. مثلاً تعليق ونشر الملصقات خارج المناطق المخصصة للنشر، وبرشا نشاطات وأحزاب معرّضة لفسدوا الملصقات، تنظيم أنشطة الحملة الانتخابية من طرف بعض المترشحين ماغير ما يعلمو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ترويج خطاب يدعو للكراهية، التمييز، وزادا استعمال أماكن العبادة للدعاية الحزبية.

لاحظت البعثة أنّو في بداية الحملة الانتخابية، المترشحين ركزوا طاقتهم في الهجوم على بعضهم عوض التركيز على برامجهم الانتخابية.

استنتجت لجنة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة أنّ في أغلب الحالات، الحملات صارت على مستوى (شبكات التواصل الاجتماعي، القوافل السياسية، القهاوي السياسية، والاجتماعات الصغيرة) أكثر من التجمعات الكبيرة برشا.

9. التربية المدنية والانتخابية

مسألة تثقيف الناخبين وإعلامهم هي من مشمولات هيئة إدارة الانتخابات وفي الحالة هذي تتعاون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مع منظمات المجتمع المدني.

من أجل رفع مستوى الوعي العام بأهمية المشاركة للانتخابات، لاحظت البعثة الجهود التي الهيئة العليا بالتعاون مع السلط والمنظمات الوطنية والدولية العاملة في مجال التربية المدنية والانتخابية

ثمنت البعثة الشراكة القائمة بين الهيئة العليا للانتخابات والوزارة القائمة على مجال التربية الوطنية في مسائل التوعية المدنية والانتخابية، وهنأت البعثة الهيئة على إدراج الشبكات الاجتماعية في استراتيجيتها التوعوية والتي استهدفت الشباب والنساء.

أشارت اللجنة إلى الاهتمام بمشاركة بعض المنظمات من المجتمع المدني باش تظهر نوع من الوعي في مستوى الشباب بما فيهم ألي باش ينتخبوا لأول مرة في حياتهم والنساء والناس من ذوي الاحتياجات الخاصة.

البعثة تستنكر رغم هذا ما محدودية التعاون بين الهيئة العليا المستقلة ومنظمات المجتمع المدني.

10. دور المجتمع المدن

المجتمع المدني لعب دور مهم برشا في الثورة التونسية. ومالفترة هاكي، تعاونت مجهودات المجتمع المدني في الإطار السياسي ونفس الشي بالنسبة للانتخابات الرئاسية ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ اللي ما كانتش استثناء للقاعدة هذي.

لاحظت البعثة إنو منظمات المجتمع المدني تمكنت وتخصصت مليح في عمليات مراقبة المراحل والعمليات الخاصة بدورة الانتخابية.

ولاحظت البعثة أنو منظمة "مراقبون" مثلا، نشرت أكثر من ثلاثة آلاف مراقب (3000) للانتخابات الرئاسية، وشددت على المراقبة يوم الانتخابات وتحديد على مراقبة الفرز الموازي للأصوات

منظمة "أنا يقظ" ركزت أكثر على مراقبة تمويل الحملة الانتخابية والمناوشات على الشبكات الاجتماعية. اهتمت الجهات الأخرى الفاعلة في المجتمع المدني ببرامج المترشحين لمساعدة الناخبين على اتخاذ قرار صائب نهارت الانتخابات.

لاحظت لجنة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة تعاون بين منظمات المجتمع المدني في ميدان الانتخابات، كيما عملت أيضا على نشر الوعي بين الناخبين وسهرت على التربية المدنية والانتخابية.

11. دور الاعلام

الدستور التونسي يضمن حرية التعبير والإعلام والنشر والحق في الوصول للمعلومة ولشبكات التواصل ولتوعية الناخبين ببرامج ومشاريع المترشحين والأحزاب السياسية لعبت وسائل الاعلام دور مركزي.

وأشارت البعثة إنو الإطار القانوني اللي ينظم التغطية الإعلامية للانتخابات في تونس هو إطار تقييدي محايد و نزيه.

البعثة تحيي المجهودات ألي بذلتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و"الهايك" على تغطيتها المباشرة في القنوات والإذاعات وساهمت في فرض قواعد الحياد والنزاهة.

بالنسبة للبعثة فإنو القرار المشترك اللي خذاتو الهيئة العليا للانتخابات و الهايكا في ١٤ فيفري ٢٠١٨ كان وسيلة مالمسائل اللي تجسد إرادة المؤسسات هاذم باش تدعم الديمقراطية و تضمن احترام قواعد الحياد والنزاهة وقت العملية الانتخابية .

البعثة واعية بالتحديات اللي توجهها'L الهيئة العليا للانتخابات والهايكا والإعلاميين باش يطبقوا القانون الردعي هذا، كيما لاحظت اللي فما عثرات صارت في التغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية، فضلا عن انتهاكات عديدة لمبدأ المساواة بين المرشحين وقواعد الحياد والنزاهة.

مشركة النساء والشباب 12.

الدستور التونسي يضمن المساواة في الحقوق والواجبات في مادته ٢١. وتحرير المرأة هي قضية اهتمت بها الدولة التونسية من قبل الاستقلال .

البعثة أكدت اللي 54% من المواطنين المسجلين كناخبين في الانتخابات الرئاسية ١٥ سبتمبر كانو نساء، بالرغم انهم ميشغلوش مواقع صنع القرار داخل الأحزاب السياسية وإلا دور مهم في الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة.

البعثة أكدت على ضرورة تطوير الحس ثقافة المواطنة والحس الانتخابي في المناطق النائية وخاصة توعية الشباب باش يرتفع نسبة المشاركة في الانتخابات.

كما لاحظت البعثة إنو نسبة النساء المترشحات للرئاسة ضئيل. ومن بين ١٢ ملف، تم قبول ٢ مترشحات فقط. بالرغم من هالنسبة الضعيفة لمشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية ١٥ سبتمبر 2019 إلا انها شهدت تحسن مقارنة بانتخابات -٢٠١٤ واللي شهدت مشاركة مراهيدة من بين ٢٧ مرشح.

IV. الاقتراع مراقبة يوم

المعهد الانتخابي يقدم النتائج اللي توسطتها الهيئات حسب المراحل الأربع الرئيسية ليوم الاقتراع: فتح مراكز الاقتراع، عمليات الاقتراع، تسكير مراكز الاقتراع وفرز الأصوات. البعثة تحب توضح أنو النتائج هذي تم إجراؤها على أساس ملاحظات عينية أجرتها ٩ فرق من المراقبين المؤقتين. تتعلق هذه الملاحظات بعينة متكونة من ١١٨ مركز اقتراع تمت زيارتها من أصل ١٣٠٠٠ تفرقت في البلاد الكل.

إفتتاح مراكز الاقتراع-أ

البعثة لاحظت اللي ٩٤,٥% من مراكز الإقتراع اللي في تونس العاصمة أو خارج العاصمة فتحت أبوابها فالوقت المتفق عليه وإنو التأخير صار في زوز مراكز فقط ومتعداش ربع ساعة، السبب لول كان مشاكل في التهيئة والثاني بسبب تأخر في وصول المعدات.

عمليات الافتتاح أثبتها هدوء كبير وبحضور قوات الأمن في كفاءة في جميع مكاتب الاقتراع. افتتاح مراكز الاقتراع صار بشكل مرضي عموماً.

ب - سهولة الالتحاق بمراكز الاقتراع:

٧١,٨% من ذوي الاحتياجات الخاصة نجحوا فالوصول لمكتب الاقتراع دون اشكاليات، و-٢٨,٢% من الحالات لقوا صعوبات. هذاك علاه لازم يصير تعزيز الجهود المبذولة لتحسين إمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع للأشخاص ذوي الحركة المحدودة.

ت-المشكلة في الانتخابات

مالي بدات الانتخابات لين وفات، لاحظت البعثة إقبال اشعبي منخفض في ٧٥,٥% من الحالات. ما كانش فما صفوف انتظار قدام مراكز الاقتراع اللي تضمنت في المتوسط ٦٠٠ شخص.

الوضع هذا اللي لاحظناه في أول الاستطلاع متحسنش حتى مبعد خلال الاستطلاع. هذا انجموا نفسروه بامتناع الشباب عن التصويت، والذين يشكلون ٦٣% من المسجلين في القوائم الانتخابية بشكل عام و٧٠% من المسجلين الجدد في عام ٢٠١٩. وكما لاحظ مراقبو البعثة أن أغلب الصفوف كانوا فيها مستئين.

وأشارت البعثة إلى أنو (٧) سبعة مراكز اقتراع في قفصة تم نقلهم بسبب الطقس الخايب. ونفس الحكاية صارت في الكاف مما أدى إلى وضع توقيت خاص ٥٠ مركز اقتراع لأسباب أمنية. فتحت هذه المراكز في الساعة ١٠ وأغلقت التصويت في الساعة ١٦. ومع ذلك، فإن البعثة متنجمش تقيس التأثير الحقيقي لهذه الإجراءات على إقبال الناخبين.

ث-إجراءات التصويت

الجو العام كان رايض على طول يوم الاقتراع حسب ما لاحظت البعثة في المراكز اللي زارتها، ما ثمة حتى حوادث تابعين للحملات الانتخابية بالقرب من مراكز الاقتراع

مكاتب الاقتراع تم تهيئتها بشكل تضمن انتخاب منضم في جميع المكاتب اللي تحت رقابة البعثة.

لاحظت البعثة عرض قوائم الناخبين في بعض الأحيان عند مدخل مكتب الاقتراع وفي بعض الحالات ثمة قوائم ناخبين عرضت في مكان مشترك بين جميع مكاتب الاقتراع في المركز، بحيث أطلبت وقتاً أطول لتثبت فيها، كان ممكن نربحو برشة وقت لو كان قدم

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

كل مكتب تعلق قائمة ناخبين، ولكن التوجيه كان عموماً جيد. الناخبين توجب عليهم تقديم بطاقة التعريف قبل ما يقوموا بالتصويت بأش يتم التثبيت من المعطيات في بطاقة التعريف مع اللي موجودة فالسجل الناخبين. و فقط في ٤ أو ٥% تم رفض التحاق الناخبين بعملية التصويت لعدم حمل بطاقة التعريف أو لعدم وجود اسمهم فالسجل الناخبين.

التحقق من الحبر على الصبح كان أقل دقة. وتم التثبيت من وجود علامات الحبر على ٧٤,٥% من الحالات. كما أظهر المشرفين على الانتخابات عدم اليقظة في ٢٥,٥% من الحالات. وهذا يعتبر خطر على الاقتراع.

دامت عملية التصويت في ٩٠,٩% من الحالات في مدة لا تتجاوز ٣ دقائق، وما عمرها ما فانت ٥ دقائق وهذا يشهد على مدى مرونة التصويت الذي جرى دون عوائق في جميع المكاتب التي تغطيها بعثة المراقبة...

تم تقديم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة بناء حسب طلبهم. ولاحظت البعثة أنه تم تخصيص مركز اقتراع خاص بهم في صفاقس. وقد اعتبرت البعثة أن عملية التصويت كانت مرضية بشكل عام.

ج-المعدات الانتخابية

أشارت البعثة إلى انو المعدات الضرورية الكل كانت متوفرة قبل ما يبدأ التصويت في المكاتب الكل ولكن أكدت إلى المعدات توفرت قبل وقت قصير من افتتاح الاقتراع في بعض المراكز التي تمت زيارتها.

سرية التصويت وشفافيتو: ح-

احظت البعثة أن سرية التصويت كانت مضمونة، كما لاحظت أيضاً أن صناديق الاقتراع كانت مضمونة بشكل صحيح في جل المكاتب التي تمت زيارتها.

في ٨٧,٥% من الحالات، قام رئيس مركز الاقتراع بعرض الصناديق الفارغة على الحاضرين في المركز قبل ما يسكرو.

خلوات التصويت كانت تجمع بين الشفافية والسرية وكانت اللجان المكلفة ترصد كل التصرفات الغير لايقة التي ممكن تصدر من الناخب أثناء التصويت في مركز الاقتراع.

أعضاء مراكز الاقتراع خ-

لاحظت اللجنة إنو ثلاثة من الموظفين كانوا حاضرين من أول الانتخابات لآخرها.

وفي معظم الحالات، كانو الموظفين ينجزو المهام التي يتكفلوا بيها وبطبيعة الحال وفقاً لأحكام القانون.

وبالرغم من هذا الكل، الموظفين المكلفين مكانوش لابسسين أي حاجة ومكانتش تميزهم حتى علامة التي تمكنا من التفريق بين الرؤساء والمساعدين في المكاتب. برشا منهم ما قراوش القانون الانتخابي، الشيء الذي خلاهم يدخلوا بعضهم فيما يخص منع استعمال الهوائف الجواله في المكاتب ومراكز التصويت. في معظم الحالات، ظهر بالكاشف أن موظفي الانتخابات مكانوش يعرفوا مهمة المراقبين ورفضوا التواصل معاهم كما منعوهم من حق مراقبة البيئة المحيطة بمراكز الاقتراع، الشيء الذي خلاهم ما يعمروش فيشاتهم.

ممثلي المترشحين والمراقبين: د-

بعثة مراقبة الانتخابات شافت أنو ممثلي المترشحين والمواطنين والمراقبين الدوليين، بمن في ذلك أعضاء البعثة، كانوا متمتعين

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

بحرية الوصول لمراكز الاقتراع قبل بداية التصويت، كما كانوا قادرين على أداء واجبهم بحرية تامة، ولكن تواجدهم كان موزعاً ومنظماً.

حضور ممثلي المترشحين في أغلب المكاتب التي تمت مراقبتها طيلة فترة الانتخابات كان ضعيفاً برشا في كل مراكز التصويت التي تعاملت معها البعثة، وفي بعض المكاتب، الممثلين كانوا غائبين تماماً، ولكن تبقى الأداء الجملي مرضي عموماً.

البعثة استنتجت أن حضور الممثلين في مكاتب التصويت كان ضعيفاً وكان فما مشاكل في التنظيم كان من الممكن تفاديها كان جاء فما تمثيل قوي للمترشحين.

برشا منظمات دولية راقبت انتخابات ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ بأشكال مختلفة. هناك علاش يختلف عدد المراقبين المبعوثين، ورغم ذلك، كان عدد المبعوثين الدوليين ضعيفاً برشا. مراقبي منطقته توزعوا مثلاً ما اجتمعوا على الميدان وحتى واحد المراقبين الدوليين، الحاجة التي خلقت اللجنة تستنتج أن حضور المراقبين الدوليين يختلف حسب مراحل التصويت.

اللجنة رحبت بالاستقبال العام للمراقبين متاعها على الميدان. إلا أنها تأسفت على ظهور العديد من الصعوبات التي كانت نتيجة لعدم تفهم برشا من رؤساء مكاتب التصويت مهام المراقبين وحقوقهم، التي نتج عن منع فريق المراقبين المبعوثين من مراقبة الأوضاع داخل مراكز الاقتراع. الشيء الذي ما خلاهمش يعمر والاستثمارات متاعهم بالمعلومات اللازمة.

مشكلة النساء والشباب: د-

لاحظت اللجنة المشاركة الكبيرة للنساء باعتبارهم ناخبات ووكيلات وممثلات ومترشحات ومراقبات. أكثر من نسبة ٥٢ % من المسجلين عام ٢٠١٩ كانوا نساء، ولاحظت اللجنة الحضور القوي للنساء من بين موظفي الانتخابات حتى إنو أغلبية المواطنين المراقبين في مكاتب التصويت كانوا من النساء اكهو.

ر. الأمن:

أشارت اللجنة أن حضور ضباط الأمن نهار الانتخابات كان واضح بنسبه ٩٧,٣ % في مدخل مراكز التصويت، الأمنيين تصرفو بمهنية عالية وعلى طول فترة التصويت بنسبة ٥٧,٩ % من الحالات.

ز. الإغلاق والفرز:

يمكن وصف المناخ السائد في وقت الانتخابات بالسلمي، الشيء الذي خلّى أغلب المكاتب (بنسبة ٧٧,٨ %) تتسکر بعد إتمام المهام بطريقة سلمية، والناخبين الكل الذي شدو لصفوف حتى للسته متاع لعشية كان مسموح لهم باش يصوتوا. ولاحظوا في العديد من المكاتب المشمولة بالمراقبة وبصفة خاصة في تونس العاصمة إنو صارت راحة ما بين التصويت وبداية الفرز. ضباط الانتخابات هوما الذي قاموا بالفرز حسب التشريعات المنصوص عليها، إلا أنو كان فما صناديق اقتراع موش مختومة قبل ما يفرغوها بنسبه ٧٥% من الحالات.

رغم الحضور الضعيف لممثلي المترشحين إلا أنهم قاموا بمهمتهم في راحة تامة في كامل مكاتب الاقتراع المشمولة بالمراقبة. ومكاتب التصويت التي تمت زيارتها الكل صارت لها تهيئة بطريقة سهلت عمليات المراقبة والفرز. ومن بعد صار الكشف عن نتائج التصويت داخل مكاتب التصويت، إلا أن ممثلي المترشحين في ٧٥ % من الحالات متحصلوش على المحاضر، وبالرغم من هذا، صححوا عليهم في كل المكاتب التي تراقبت.

الاستنتاجات والتوصيات. V.

كان تنظيم الانتخابات الرئاسية المبكرة في نهار ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ بعد وفاه رئيس الجمهورية السيد الباجي قائد السبسي من الخطوات الحاسمة في بنيان الساس الصحيح لطريق الديمقراطية اللي يسعالو الشعب التونسي، الأ أن الانتخابات مثلت عائق كبير قدام أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية التي مكانوش متوقعينها.

على الرغم من التحدي هذا، تمكنت الناس الكل من إنها تتكيف مع الوضع العام، وعرفت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كفاش تتعامل مع التنظيم الممتاز للانتخابات في إطار الشفافية، كيما تعرضت زادا للعديد من التحديات التقنية واللوجستية بروح مهنية عالية وحلت المشاكل في وقت قصير.

كان تقديم الانتخابات الرئاسية سبب في تعطيل بعض الأعمال التنظيمية واللوجستية هذا علاش كل عملية انتخابية نستخلصو منها دروس ونزيدو نستلهمو من الممارسات الانتخابية الناجحة على المستوى الدولي. البعثة شجعت السلطات التونسية والأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية على تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين المترشحين في السباق الانتخابي كما شجعت البعثة المرشحين المستقلين والأحزاب السياسية وكل الناشطين على اعتماد الوسائل القانونية في حال حدوث نزاعات حتى أتم المحافظة على التماسك الاجتماعي والسلام الاستقرار.

تهنئ اللجنة الفاعلين السياسيين التونسيين التي برهنوا على وعيهم السياسي وعلى مشاركتهم في إنجاح الانتخابات الرئاسية. البعثة اعتبرت أنو تنظيم الانتخابات في وقت قياسي هو انتصار للشعب التونسي والطبقة السياسية.

تشكر البعثة جميع الجهات المشاركة التي وافقوا على الاجتماع مع الهيئة في العاصمة ومختلف بقية الجهات وين نشرت الفرق متاعها متع المراقبين في وقت قصير برشا. وتشكر بصفة خاصة الهيئة المستقلة العليا للانتخابات على مجهوداتها التي عملتهم باش تعاونهم على تسيير خدمتهم في كامل الجمهورية التونسية في إطار العمل على تحسين تسيير العملية الانتخابية والمحافظة على نزاهة الانتخابات وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلاد وفي نفس التمشي هذا قامت اللجنة بتقديم التوصيات التالية:

إلى الحكومة

- تزيد الموارد المالية متاع اللجنة باش تمكنها من إجراء العمليات الانتخابية في أحسن الظروف وتضمن المساواة.
- تقدم الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني في مجال التربية المدنية.
- دمج التربية المدنية في مناهج الدراسة باش الشباب يزيد يوعي على أهمية المشاركة في العمليات الانتخابية.
- تحسين إمكانية الوصول للمدارس التي تتحول لمراكز تصويت خصوصا بالنسبة للأصحاب الاحتياجات الخاصة حتى يتمكنوا من أداء واجبهم الانتخابي

إلى مجلس نواب الشعب

إصلاح الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية باش يتم تجاوز المعوقات المربوطة بإمكانية تنظيم زوز جولات متاع - انتخابات رئاسية بالأخص التي عندها علاقة بمدة ولاية الرئيس المؤقت في حال صار لرئيس الجمهورية عجز والا حاجة تخليه ما ياديش مهامه.

حلّ النزاع متاع الكفالة قبل ما يصير الإعلان الأخير على قائمة المرشحين للانتخابات. -
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

وضع إطار ينجم يمكن الهيئة العليا للمستقلة للانتخابات والمشاركين من التشاور فيما يخص العملية الانتخابية -
باش يتم دعم سبل الاتصال والتواصل.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

- الاعتماد على تدابير يتم من خلالها تحديد هوية موظفي الانتخابات في مراكز الاقتراع والتثبيت في المرافق المدرسية قبل يوم الانتخابات.
 - تذكير أعضاء مكاتب الاقتراع بضرورة ختم الصناديق في آخر التصويت وقبل عملية الفرز باش يتأكدوا من - المحافظة على سلامة بطاقات الاقتراع.
 - تعزيز المدنية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والهدف هو وصول للمعلومات الانتخابية لمختلف - القطاعات والمتساكنين بالأخص اللي يعيشوا في المناطق النائية.
 - تدريب موظفي الانتخابات وقوات الأمن على مراقبة لانتخابات والهدف هو تحسين معارفهم وتسهيل الوصول - لمراكز الاقتراع.
 - تدريب موظفي الانتخابات خاصة في ميدان الإحصاء والعد وتسهيل الوصول لمراكز التصويت بالأخص بالنسبة - للناس ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - تعزيز المعلومات الانتخابية بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة والهدف منو هو زيادة إدماجهم في العملية - الانتخابية.
 - عرض لائحة الناخبين قدام كل مكتب تصويت.
 - ضمان إجراءات موحدة لفرز الأصوات.
 - تعزيز تدريب مراقبي الحملات باش تتضمن حكاية تكافؤ الفرص بين المترشحين.
 - ويلزم لكل ممثلي المترشحين الحصول على نسخة من سجل النتائج الحاصلة بعد عمليات فرز الأصوات إذا حبوا يقدموا طعون وإلا نزاعات.
- إلى المرشحين والأحزاب السياسية**
- استخدام الوسائل القانونية في حال توجد نزاع على نتائج التصويت حتى تتم المحافظة على مناخ سلمي حتى - لآخر عمليات الفرز المتعلقة بالأصوات في مراكز التصويت.
 - تجميع مواردهم من أجل تحسين تمثيلهم في مراكز الاقتراع باش يحافظوا على مصالحهم - تعزيز التنقيف المدني والانتخابي للناشطين باش تتحسن مشاركتهم ي الانتخابات -

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

حرر في تونس العاصمة، ١٧ سبتمبر ٢٠١٩.

السيد قسام عوطين

رئيس البعثة الملحق الخامس : برنامج دورة المراقبة والإعلام، الانتخابات التشريعية

بعثة المراقبة الخاصة ب المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة للانتخابات التشريعية في تونس

دورة الإعلام والتوجيه ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

صالة- الطابق الأرضي

الاثنين ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

الساعة	الموضوع	المتدخل	المشرف
09:00 - 09:15	كلمة ترحيب السيد قسام عوطين والناطق باسم بعثة المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة	السيد دينيس كديما المدير التنفيذي ل المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة ونائب رئيس البعثة	
09:15 - 09:30	تقديم المراقبين الي باش يخدموا على مدة قصيرة المدى (أكتوبر)	المراقبين متاع المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة	السيد دينيس كديما نائب رئيس البعثة
09:30 - 10:30	المشهد والسياق الساسي متاع الانتخابات التشريعية ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩	السيد رفيق الحلواني، محلل سياسي وخبير انتخابي وهو الرئيس السابق متاع "مراقبون"	السيد دينيس كديما نائب رئيس البعثة
10:30 - 10:45	راحة قهوة		
10:45 - 11:30	شروط ومرجعية البعثة طريقة عمل المراقبين وتصحيح الالتزام	المراقبين متاع المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة	السيد دينيس كديما نائب رئيس البعثة
11:30 - 12:30	الاطار القانوني الي ينظم الانتخابات التشريعية متاع نهار ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩	السيد سامو ندياي أستاذ نتا أ باحث، جامعة شيخ ديوب دكار، وعضو من الفريق التقني متاع	السيد دينيس كديما نائب رئيس البعثة
12:30 - 13:30	الفطور		
13:30 - 14:00	المبادئ العالمية والقارية ودون الإقليمية الي تتحكم في الانتخابات الديمقراطية: مفهوم ومبرر مراقبة الانتخابات	السيد موندا سيمامبا باروتي المكلف بالتكوين المعهد الانتخابي/PROCEC-RDC	السيد جوري جوستين دوا مدير برنامج المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة ومنسق البعثة

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

	السيد موندا سيمامبا باروتي المكلف بالتكوين المعهد الانتخابي/PROCEC- RDC	ممارسة المراقبة الانتخابية: شئونة بالضبط اللي لازم يتراقب؟	14:30 - 15:15
	السيد جوري جوستين دوا مدير برنامج، منسق البعثة والسيد المعهد الانتخابي-Paysموكانيي باديبونقا مدير Somalie	الإعلان على الخطة متاع التعيين وتقديم طريقة استعمال التابلتات باش يجمعو المعلومات المتعلقة بمراقبة الحملة الانتخابية وبيانات مراقبة الانتخابات وما بعد الانتخابات	15:15 - 16:00
		راحة متع قهوة	16:00 - 16:15
	السيد موكانيي باديبونقا مدير المعهد الانتخابي-Paysالسيد موكانيي باديبونقا مدير Somalie	تعمير فيشات المراقبة على التابلتات	16:15 - 17:30
	السيدة كلاريس كاتوالا منسقة عمليات البعثة	تفريق الأدوات والمعلومات المربوطة بالتعيين	17:30 - 18:00
		نهاية دورة المراقبة والإعلام	18:00

الملحق السادس : إعلان الوصول، الانتخابات التشريعية

إعلان الوصول

بعثة الاتحاد الأوروبي التابعة للاتحاد الأوروبي

بالنسبة للانتخابات التشريعية

من ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩ بالجمهورية التونسية

بدعوة من السلطات المعنية التونسية المتمثلة في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من اجل ديمقراطية مستدامة في إفريقيا، أعلنت الهيئة انطلاقا رسميا في مهامها المتعلقة بمراقبة الانتخابات التشريعية التونسية في ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩.

وحسب الدستور التونسي، تم تنظيم الانتخابات البرلمانية في ٠٦ أكتوبر، ٢٠١٩ والانتخابات هذي جات بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة التي تنظمت في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ بعد ما توفي الرئيس الباجي قايد السبسي، خامس رئيس جمهورية في تونس.

لجنة مراقبة الانتخابات يتأسسها قسام عوطيم الرئيس السابق لجمهورية موريس.

تتكون اللجنة من ١٩ مراقب لمدة قصيرة المدى وأربعة مراقبين لمدة طويلة المدى مدموجين في فرق مراقبة لفترات طويلة المدى والتابعة لمركز كلتر المتركز في تونس من نهار ٠٢ جويلية ٢٠١٩.

تتكون اللجنة من رؤساء هيئات مكلفين بإدارة الانتخابات وأعضاء منظمات من المجتمع المدني الأفريقي ومن خبراء مستقلين جايين من ١٥ بلاد من القارة الإفريقية.

تماشيا مع رؤية اللجنة والتي هي في الأساس تقوم على تعزيز مصداقية الانتخابات مع مشاركة المواطنين ودعم المؤسسات الديمقراطية في أفريقيا، الهدف من البعثة كان خاصة تقييم النزاهة والمصداقية والشفافية المتعلقة بالانتخابات التشريعية متع ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩، وهكاكة تساهم في ترسيخ الديمقراطية والتماسك الاجتماعي في تونس.

في الإطار هذا لاحظت اللجنة أنو الانتخابات التشريعية تمت حسب ما هو موجود في الأحكام المنصوص عليها في الدستور الدولي والإقليمي والتي تحط الانتخابات التونسية في إطارها القانوني والمؤسستي.

خلال دورة التكوين والتوجيه التي تنظمت في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩، اطلعت بعثة المراقبين على الاستعدادات المرصودة للانتخابات التونسية والبيئة السياسية والانتخابية وراقبوا الممارسات المنهجية المتعلقة بالانتخابات التشريعية وتم تمويلهم على يدين البعثة في كل ما يخص ممارسة ومنهجية المراقبة الدولية للانتخابات وتقييم الانتخابات الديمقراطية

بعد دورة التوجيه والمعلومات، نشرت اللجنة ٠٩ فرق مراقبة قصيرة المدى في ٠١ أكتوبر ٢٠١٩ في الولايات التالية: تونس، القصرين، سيدي بوزيد، القيروان، قفصة، توزر، جندوبة، الكاف، قابس، تطاوين، سوسة، و صفاقس. الفرق هذم تقابلوا مع الأحزاب والناشطين في مجال الانتخابات في مناطقهم، وراقبوا الأيام الأخيرة من الحملات الانتخابية. وفي تونس العاصمة، شاركت فرق المراقبة ملاحظاتها مع قيادات اللجنة خلال الجلسات.

باش يتقيم مستوى التحضيرات للانتخابات وحسن سير المسار الانتخابي بصفة عامة، يقوم رئيس اللجنة قسام عوطيم بالعديد من اللقاءات المختلفة مع مختلف الجهات الفاعلة في العملية الانتخابية، وبالأخص السلطات السياسية والقضائية ورؤساء الهيئة العليا

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

للانتخابات والهايكو ومسؤولي منظمات المجتمع المدني العاملين في مجال مراقبة الانتخابات إضافة إلى رؤساء الأحزاب وغيرهم من الناس ألي ليهم صلة بالانتخابات، ومنهم بالطبيعة رؤساء باقي بعثات المراقبة الدولية الحاضرين في تونس.

باش تقدم البعثة تقريرها الأول مع توصياتها فيما يخص إجراءات الانتخابات التشريعية في المؤتمر الصحفي ألي انعقد في نهار ٠٨ أكتوبر ٢٠١٩ في وقت وبلاصة باش تقول عليهم بعد أيامات اخرين. وباش تقدم زادا تقرير مفصل في الغرض فيما يخص انتخابات ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩

وأسست البعثة السكرتارية متاعها في أوتيل "لايكو" تونس وين باش تبقى حتى لنهار ٠٩ أكتوبر ٢٠١٩.

المستدامة يمكن الاتصال بجوري جوستين دوا، منسق البعثة على طريق عنوان الإيميل متاعو (justin@eisa.org.za) وإلا على طريق تلفونو ٥٤٢٥٤١٤٤.

تشكر البعثة السلطات التونسية على الدعوة التي توجهتها بيها وعلى كل الإجراءات ألي خذاتها باش تسهل عليها خدمتها في كل ولايات الجمهورية التونسية.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

حرر في تونس، ٠٢ أكتوبر ٢٠١٩

السيد قسام عوطيم

رئيس البعثة

الملحق السابع: خطة التعيين، الانتخابات التشريعية

بعثة المراقبة متاع للانتخابات التشريعية في تونس

٢٦ سبتمبر - ١٠ أكتوبر ٢٠١٩

خطة التعيين

مركز الفريق	منطقة الخدمة	الجنس	اسم المراقبين	فريق المراقبة لفترة قصيرة المدى
تونس	تونس ١	رجل	قسام عوطيم رئيس اللجنة	فريق رؤساء اللجنة
		امراة	زهرة عوطيم	
		رجل	دينيس كديما	
		رجل	جان بول بليش	
تونس	تونس ١	راجل	باروتي سيمانبا موندا	الفريق التقني
		راجل	سامو ندياي	
تونس	تونس ٢	راجل	جوري جوستين دوا	فريق التنسيق التابع لـ المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة
		امراة	جوري جوستين دوا	
تونس	تونس ٢	راجل	جيرفيه كوليبالي	فريق ١ أكتوبر
		راجل	تشينيدو تشوكويميكيا	
القيروان	القصيرين - سيدي بوزيد	امراة	فاطاماتا تراوري	فريق ٢ أكتوبر
		راجل	ماقاجي أمادو	

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

توزر	قفصة - توزر	إمرأة	آن كانكو كانزا	فريق ٣ أكتوبر
		رجل	ألفا إساجيا ديالو	
الكاف	الكاف - جندوبة	إمرأة	ماري لور ديبوغو	فريق ٤ أكتوبر
		رجل	فرانسوا نجورينزيرا	
قابس	قابس - تطاوين	إمرأة	نزوالو/ساليافرا كوالدا سيلفا	فريق ٥ أكتوبر
		رجل	جان جاك كورنشتشينيدو	
سوسة	سوسة	إمرأة	جوانا إلبودو كابوري	فريق ٦ أكتوبر
		رجل	عبد العزيز زار	
صفاقس	صفاقس	إمرأة	لقبو أنيتا نيانيبو أوسي تراوري	فريق ٧ أكتوبر
		رجل	ماتيو بيبي نانا	

الملحق الثامن : البيان الأولي للانتخابات التشريعية

بيان أولى لبعثة مراقبة الانتخابات من المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة

للانتخابات التشريعية ليوم ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩

بالجمهورية التونسية

I. مقدمة

بعد مراقبة الجولة الأولى من الانتخابات، قامت لجنة مراقبة الانتخابات التابعة لمعهد الديمقراطية المستدامة في إفريقيا في الجمهورية التونسية من نهار ٢٧ سبتمبر ٢٠١٩ باستدعاء من السلطات الوطنية التي تمثلهم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ترأب الانتخابات التشريعية متاع ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩: باش

هيئة المراقبة يرأسها السيد الرئيس السابق قسام عوطيم لجمهورية موريشيوس ويعاونو السيد دينيس كديما، المدير التنفيذي للرابطة بصيفتو نائب رئيس البعثة التي قامت بنشر ١٩ مراقب لفترة قصيرة المدى و٤ آخرين لفترة طويلة المدى ومندمجين في فريق المراقبين التابعين لمركز كلتر الموجود في تونس من ١٨ جويلية ٢٠١٩. وتتكون لبعثة من رؤساء هيئات إدارة الانتخابات وأعضاء من منظمات المجتمع المدني وخبراء مستقلين جايين من ١٥ بلاد من إفريقيا.

البيان هذا يتناول الملاحظات التي عملت قبل ونهارت الانتخابات حتى نهار الفرز متاع الأصوات في مكاتب التصويت، وفيها قدمت البعثة نتائج أولية. ولحكاية هذي ما تشملش نشر النتائج.

تقرير آخر مفصل أكثر نلقاو فيه نتائج أكثر عمق متعلقة بالبيان الأولي هذا وباش تنتشر مدة أخرى من طرف السلطات التونسية ومن باقي الأطراف الأخرى التي عندهم دور في العملية الانتخابية.

II. منهجية البعثة وأهدافها

من أهداف البعثة تقييم سلامة ومصداقية وشفافية الانتخابات البرلمانية متاع ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩ حتى تساهم في ترسيخ الديمقراطية وتماسك المجتمع التونسي.

من المنظور هذا لاحظت البعثة أنو الانتخابات التشريعية متاع ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩ صارت حسب الإطار القانوني والمؤسسي في تونس وتوافقت أيضا مع الأحكام الموجودة على المستوى الدولي والإقليمي للانتخابات.

وقبل ما تنشر المراقبين متاعها، نظمت البعثة دورة تدريبية نهار ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩، اطلعوا خلالها المراقبين على الأعمال التحضيرية متاع الانتخابات وعلى البيئة السياسية والانتخابية التونسية. الدورة شملت أيضا تحديث منهجية مراقبة الانتخابات باش تكون موضوعية ومحايدة وقائمة على مبادئ المراقبة الإقليمية والدولية لضمان انتخابات ديمقراطية.

من أجل يصير تقييم جيد على مستوى الاستعدادات للانتخابات التشريعية، استقبلت قيادات البعثة مختلف الأطراف الفاعلة في العملية الانتخابية بما فيهم رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وبعض أعضاء اللجنة وقيادات من المجتمع المدني التي يخدموا في مجال الانتخابات والتوعية الانتخابية، وقادة الأحزاب لسياسية وغيرهم من رؤساء بعثات المراقبة الدولية في تونس.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

بالنسبة للمراقبين التابعين للبعثة، نلقاؤهم متوزعين على ٠٩ فرق انطلقوا في عملهم في ٠١ أكتوبر ٢٠١٩، في الولايات هاذم: الكاف، قابس، جندوبة، القيروان، القصـرين، صفاقس، سيدي بوزيد، سوسة، تطاوين، توزر، وتونس. الفرق هاذم تقابلوا مع برشا أشخاص عندهم علاقة بالانتخابات وراقبوا الأيام الأخيرة من الانتخابات وتبادلوا يوميا الملاحظات مع المنسقين وقيادات البعثة.

يوم الانتخابات، فرق البعثة قيموا عمليات الافتتاح والاعلاق متاع التصويت والفرز في ١٣٧ مكتب اقتراع. وبرجوع المراقبين لتونس نظمت اللجنة يوم ٠٧ أكتوبر ٢٠١٩ حصة تبادلوا فيها فرق المراقبة استنتاجاتهم مع قيادات البعثة.

III. المراقبة السابقة للانتخابات

1. السياق السياسي

الانتخابات التشريعية متاع ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩، التي صارت على دورتين متعلقين بالانتخابات الرئاسية المبكرة متاع ٢٠١٩، هي الثانية من نوعها منذ الثورة. ولاحظت البعثة التحالفات التي صارت باش تأثر على الانتخابات التشريعية.

استنتجت البعثة أنو الانتخابات الرئاسية أثارت اهتمام المواطنين أكثر من الانتخابات التشريعية. ومن المفارقات أن الحكومة هي التي تدير سياسة الدولة من خلال النظام البرلماني.

وجات الانتخابات التشريعية أيضا في سياق إعادة تشكيل البيئة السياسية وظهور المترشحين المستقلين التي استفادوا من الانتخابات البلدية متاع عام ٢٠١٨ ومن الدور الأول للانتخابات الرئاسية التي صارت يوم ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ وتبقى هذي وجهة نظر موش مؤكدة حسب نتائج الانتخابات التي صارت يوم ٠٦ أكتوبر ٢٠١٦.

السياق السياسي متاع الانتخابات التشريعية تميز بوصول السيد نبيل القروي، رئيس حزب قلب تونس، للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية. المسؤولين متاع الحزب متاعوا تشكاو من أن احتجاجو ما سمحلوش باش ينجز حملتو الانتخابية.

ومع احترام السلطة القضائية ومن غير ما ندخلوا في حيثيات القضية، شافت البعثة من وجهة النظر متاعها ضرورة اعتماد مبدأ المساواة بين المتنافسين وبالأخص أن وقتها السيد نبيل القروي مازال ما تمتش ادانتو ومحاکمتو، وشافت إنو من الأحسن السماح ليه باش يشارك في اللعبة الديمقراطية من خلال الحملة الانتخابية ليه وقائمت المترشحين متاع حزبو.

2. الإطار القانوني

الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية والتشريعية يقوم أساسا على دستور ٢٦ جانفي ٢٠١٤، القانون العضوي رقم ١٦-٢٠١٤ لـ ٢٦ ماي ٢٠١٤ المتعلق بالانتخابات والتي كملو القانون العضوي رقم ٧-٢٠١٧ متاع ١٤ فيفري ٢٠١٧ ورقم ٧٦-٢٠١٩ متاع ٣٠ أوت ٢٠١٩. وفي الإطار هذا نزيدو جملة القرارات التي خذاتهم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باعتبارها سلطة تنظيمية إلى جانب قرارات الهايكا. وعلى المستوى العالمي، الإطار هذا تشكل تباعا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنظمة للانتخابات، والتي صادقت عليها تونس.

الترشح للتشريعية حق لكل ناخب والا ناخبة عندهم الجنسية التونسية على الأقل من ١٠ سنين وعمرهم ما لازموش يكون أقل من ٢٣ عام في تاريخ تقديم الترشح وما لازم يكون يعاني من حتى عايق قانوني. الترشح ممنوع كان على بعض الموظفين السامين في البلاد كما القضاة والموظفين الكبار متاع الحكومة بسبب المهم الموكلة ليهم

قبول الطلبات متاع المترشحين يخضع لمتطلبات معينة في تقديم القائمت كما احترام المساواة بين الجنسين والتناوب بين الرجال والنساء، الشيء يعزز شمولية الانتخابات البرلمانية.

لاحظت اللجنة أن الإطار القانوني للانتخابات البرلمانية يتماشى مع المعايير الإقليمية والدولية.

3. النظام الانتخابي

نستنتج من أحكام الفصل ٥٥ من الدستور التونسي أن أعضاء مجلس النواب يتم انتخابهم بصفة حرة مباشرة وسريّة ونزيهة وشفافة، وطريقة التصويت بالنسبة للانتخابات التشريعية محددة في الفصل ١٠٦ حتى الفصل ١١٢ من القانون العضوي لعام ٢٠١٤ المرتبط بالانتخابات وطريقة التصويت. القانون الانتخابي ينص على أن الانتخابات التشريعية ما إنتم كان على دور واحد وانو المقاعد تتعطى على أساس التمثيل النسبي.

أشارت بعثة المراقبة التي الفصل ١٠٦ من القانون العضوي لعام ٢٠١٤ المرتبط بالانتخابات والاستفتاء قسم الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد التي تتحدد حسب قانون باش يتم نشرها قبل بعام من موعد الانتخابات التشريعية. وبتطبيق الحكم هذا تم تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس نواب الشعب بـ ٢٣ دائرة، منهم ٢٧ داخل الجمهورية و٦ خارجها.

الدوائر الانتخابية ماعندهاش نفس الوزن الانتخابي وهذا نلقاوه صحيح سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الخارجي. حسب بعض التقديرات ٥٣% من مجموع المنتخبين في الخارج يسكنوا في فرنسا، و١٥% في إيطاليا وفي ألمانيا ٨% يعني مجموع ٧٦% من هالبلدان الثلاث. حتى على المستوى الوطني يبقى أيضا الفرق باين كما مثلا سوسة وبن حصلنا ٣٦٩٨٤٢ من الناخبين وحصلوا بيهم ١٠ مقاعد وفي تطاوين ٨٨٢٦٤ ناخب حصلوا ٤ مقاعد وفي توزر ٧٥٥٧٩ حصلوا بيهم ٤ مقاعد أيضا. لاحظت البعثة أن مبدأ الإنصاف مضمون في مختلف الدوائر الانتخابية.

ولاحظت البعثة أن رغم القلق من مبدأ الإنصاف التي تم اعتماده إلا أنه يعكس وجه إيجابي على المشهد السياسي الحالي، والنظام هذا يخلي حكاية تكوين أغلبية برلمانية مستقرة باش تدعم العمل الحكومي صعبة.

4. تنظيم الانتخابات

تنظيم الانتخابات الوطنية والمحلية والاستفتاءات في الجمهورية التونسية ومعاهم الإعلان على النتائج الوقتية وإلا النهائية يتحسب من اختصاص الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي تعتبر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هيئة دستورية عندها استقلالها الإداري والمالي وبالمقارنة مع بقية الهيئات الأخرى على عكس الهيئات الحكومية.

الهيئة العليا متكونة من مجلس وهيئة قرارات وإدارة تنفيذية ومن إدارات جهوية أو إقليمية ملحقة بالإدارة التنفيذية وتتمتع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتمثيل دائم يخليها تستحفظ بذاكرة مؤسسية على المستوى المحلي ومن ناحية أخرى نلقاوا أن الهيئات الانتخابية الأخرى التي تم إنشائها عشية المواعيد النهائية للانتخابات مالها إلهيات مؤقتة وامتتمتش بسلطتها الخاصة.

وتلاحظ اللجنة أن معظم الترتيبات التي خذاتها في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المبكرة عاودت هزتنا لتنظيم الانتخابات التشريعية متاع ٢٠١٩ أكتوبر.

لاحظت البعثة بعض التعديلات التي صارت باش تصحح الأغلط والتعطيلات التي صارت وقت الدور الأول من الانتخابات الرئاسية. وهكاكة بدلوا شوي من الموظفين التي تقدم فيهم طعن في نزاهتهم وإلا أدائهم. كما قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتدريب الضباط التي قصروا في أداء واجبهم وقت الدور الأول.

حشدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أكثر من ٥٥٠٠٠ موظف انتخابي باش يقوموا بتنظيم الانتخابات التشريعية متاع نهار ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩ سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

وأشارت البعثة بالدور الهام متاع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تنظيم الانتخابات سواء كان هذا في مستوى مراكز الاقتراع وإلا في مستوى توزيع المقاعد بين قوائم المترشحين.

لاحظت الهيئة أنو الجهات الفاعلة في العملية الانتخابية كانت عندها ثقة في الإمكانيات متاع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وقدرتها على أداء مهامها بمهنية ونزاهة. أعضاء البعثة تأسفوا على خاطر مكانش فما إطار رسمي للحوار بين الهيئة ومختلف الجهات الفاعلة والمشاركة في العملية الانتخابية.

والبعثة هنأت روح الانفتاح متاع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تجاه الأطراف المشاركة في الانتخابات بصفة عامة وكل المراقبين الدوليين والمواطنين بصفة خاصة والي بانلتننا في مستوى التعامل مع طلبات الاعتماد والاجتماعات وتوفير المعلومات والوثائق اللازمة للمراقبة.

5. تسجيل الناخبين

حسب ما جاء في الفصول من ١٠ حتى ١٨ من القانون العضوي لعام ٢٠١٤ وبقرار من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حسب القانون عدد ٢١٠٧ لـ ١١ أفريل ٢١٠٧ المرتبط بقواعد تسجيل الناخبين في الانتخابات والاستفتاءات.

وترحب البعثة بالمبادرة التي خذاتها الهيئة باش تمكن الناخبين من التسجيل وممارسة حقهم الانتخابي وفقا للأحكام المذكورة لفوق وتعلم الماس بتاريخ انطلاق التسجيل على اللوائح الانتخابية بالنسبة للانتخابات الرئاسية والتشريعية نهار ١٠ أفريل ٢٠١٩ واختتامها نهار ٢٢ ماي ٢٠١٩ بالنسبة للانتخابات التشريعية ونهار ٠٤ جويلية ٢٠١٩ بالنسبة للرئاسية.

اللجنة عبرت عن رضاها بالنسبة للجانب الاستراتيجي متاع استهداف التلامذة والطلبة والنساء ربات البيوت وإلا التي يخدموا في القطاع الفلاحي والمتقاعدين التي ممكن يكونوا مهمش مسجلين. وزيادة على هذاك نظام التسجيل الثابت وإلا التسجيل المتنقل وإلا التسجيل من خلال الواب للتونسيين المقيمين بالخارج التي ممكن من الوصول لأكبر عدد ممكن من الناخبين ومن جهة أخرى حطت تطبيق على ذمة الناخبين باش تمكنهم من التحقق من تسجيلهم في اللوائح ويلقاو بسهولة مكاتب التصويت التي هوما تابعين ليها.

واستنتجت اللجنة أن على الرغم من بعض التعطيلات في أول عملية التسجيل وقرار تمديد المواعيد بناء على ما طلبوه الأحزاب السياسية وأعضاء من المجتمع المدني حتى لنهار ١٥ جوان ٢٠١٩، خلى العدد يطلع لـ ٧,١٠٠,٠٠٠ ناخب من جملة ١٢ مليون ساكن والي اعتبروه جميع الأطراف في حد ذاتو من علامات النجاح.

6. تسجيل الأحزاب وتقديم الترشيحات

إنشاء الأحزاب السياسية وتنظيمها في تونس جاء بقانون عدد ٨٧-٢٠١١ متاع ٢٤ سبتمبر ٢٠١١. واستنتجت اللجنة أن ظروف إنشاء الأحزاب السياسية ظهرت ديمقراطية بما فيه الكفاية وحسب الإحصائيات فما في تونس قريب ٢١٩ حزب سياسي.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي السلطة المختصة في تلقي الترشيحات وتقوم بإعلان القوائم النهائية للانتخابات التشريعية والبرلمانية. تقديم القايامت بالنسبة للانتخابات ٢٠١٩ كان بين ٢٢ جويلية ٢٩ جويلية ٢٠١٩. وهنأت البعثة الهيئة على النظام الآلي للإدارة التي مكنتها من الكشف على ملفات المترشحين التي ممكن تضيع وهكاكة تتسوى وضعيتهم.

في آخر آجال متاع تقديم قوائم الانتخابات بالنسبة للانتخابات التشريعية، سجلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قرابة ١٥٩٢ مطلب ترشح. ووافقت اللجنة على ١٥٠٣، رفض البعض منهم كان مربوط بعيوب في الشـكـل، بالأخص غياب صفة الناخبين في القايامت وإلا الأوراق والوثائق اللازمة الداعمة في ملف المطلب، وعلى الرغم من الأسباب هذي إلا أن فما شككون طعن في القرار التي صدر على الهيئة ونتيجة الإجراءات القانونية وصلوا لـ ١٥٠٦ قايمة.

أشارت البعثة الليّ أغلبيةً القوائم مستقلة وعددها ٧٢٢ والي ينجم يعزز شمولية الانتخابات البرلمانية الليّ عملت في ٠٦ أكتوبر.

لاحظت البعثة الليّ العدد متاع القوائم يختلف من بلاصة لبلاصة: أكبر عدد متاع قوائم قريب ٧٣ تسجل في سيدي بوزيد. والي هو عدد في الحقيقة ما يدلش بالضرورة على الوزن الانتخابي لمختلف الدوائر الانتخابية.

وتشوف البعثة أن إجراء تسجيل الترشرات وإقرارها تم بطريقة شفافة مع احترام حق تقديم الطعون على النحو المنصوص عليه في التشريع التونسي وحسب القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالانتخابات.

تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية 7.

% فقط من المترشحين أليّ تحصلوا على ما لا يقل على ١٠ % أشارت اللجنة أن البلاد التونسية أقرت صبغة التمويل العام، وفما كان ٣ من الحد أليّ ممكن % من النفقات متاعهم. وبالنسبة لنفقات الحملات الانتخابية وصل حتى ١,٧ مليون دينار والي يتقدر بـ ٧٠ تجاوزو. بالنسبة لكل شخص الحد الأقصى المسموح بيه للاشتراكات تحدد بـ ٦٠٠٠٠ دينار.

رحبت اللجنة بوضع لجنة موسعة لتمويل الحملات الانتخابية بطريقة الليّ تتوافق مع القانون الانتخابي، وتتكون اللجنة من رئيس الهيئة العليا المسـتقلة للانتخابات وممثل عن البنك المركزي ومع لجنة التوسـسية لتحليل المالي ومع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومع وزارة المالية.

في توزر مثلا، بعض القايمات متاع المرشحين وخرت باش تبتدى في حملاتها الانتخابية ولاحظت البعثة أن أغلبية المترشحين شككوا في فاعلية نظام الرقابة المالية المتعلق بالحملات الانتخابية. كما استأؤوا من الصعوبات أليّ واجهتها الهيئة العليا المسـتقلة للانتخابات باش تقدر النفقات أليّ يتكبدها المترشحين في الانتخابات التشريعية بصفة دقيقة لتمويل أنشطتهم الانتخابية.

الحملات الانتخابية 8.

بدأت الحملة الانتخابية للتشريعية في ١٤ سبتمبر حتى ٠٢ أكتوبر ٢٠١٩ في الخارج، وعلى الأراضي التونسية في ١٤ سبتمبر ٢٠١٩ حتى لنهار ٠٤ أكتوبر ٢٠١٩ وفي الواقع يشير الدستور التونسي على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والتنقل من غير تمييز الحجات أليّ تكون الظروف المواتية واللازمة باش يتم الحصول على مسار انتخابي ديمقراطي.

فيما يخص النظام القانوني التونسي، بالنسبة لراي لجنة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة المنافسة مفتوحة ونزيهة، يعني كل المترشحين والأحزاب السياسية عندهم الفرصة باش يعززوا أفكارهم السياسية وعقد اجتماعات والسفر في كل أنحاء العالم.

عبرت البعثة على رضاها فيما يخص الحملات الانتخابية وأنو الإطار القانوني يتوافق مع المعايير الدولية أليّ تنظم الانتخابات وتوفير نفس الحضور للقيام بالحملات بالنسبة لكل المترشحين.

أشارت البعثة أليّ أن المواضيع أليّ تعتبر رئيسية أثيرت من قبل رؤساء القوائم المترشحين في وسط الحملة الانتخابية وفي جملة الأمور تم التطرق للتنمية الصناعية والاقتصادية والإقليمية والأمن والاستثمار والقوة الشرائية والحوكمة الرشيدة والبيئة، وبطبيعة الحال، توفير فرص عمل للشباب.

وأشارت البعثة أليّ أن الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى التي صارت يوم ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ غلب الاهتمام بيها على الانتخابات التشريعية أليّ صارت يوم ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩ والي تعتبر حملتها الانتخابية محتشمة بصفة ملحوظة وفي تونس وفي بعض الولايات تم تسجيل بعض حالات العنف والتخويف.

ولاحظ المراقبين أن على الرغم من إلغاء أغلبية الاجتماعات بالأخص في المقاهي بالنسبة للمترشحين على القوائم إلا أنهم . IRIE خالفو القانون وصارت برشا حملات نظمتها

استنتجت لجنة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة أن في أغلب الحالات، الحملات صارت على مستوى (شبكات التواصل الاجتماعي، القوافل السياسية، المقاهي السياسية، والاجتماعات الصغيرة) أكثر من التجمعات الكبيرة برشا.

9. التربية المدنية والانتخابية

مسألة تثقيف الناخبين وإعلامهم هي من مشمولات هيئة إدارة الانتخابات وفي الحالة هذي تتعاون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مع منظمات المجتمع المدني.

لاحظت البعثة أن القانون العضوي اللي انشأتوا ينص على أن الهيئة هي المسؤولة في جملة الأمور باش تحضر برامج التوعية والتحسيس والتثقيف الانتخابي وتتعاون في هذا الكل مع منظمات المجتمع المدني اللي تخدم على المستوى الوطني والعالمي زادا.

عبرت اللجنة عن رضاها فيما يخص اهتمام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتثقيف الناخبين وتوعيتهم ورضاها أيضا على كل الأنشطة التي تقوم بيها الهيئة باش تأمن للمترشحين المعلومات فيما يخص حقوقهم السياسية وممارستهم ليها.

وترحب البعثة التعاون البناء بين إدارة الهيئة ووزارة التربية فيما يخص مادة التربية المدنية والانتخابات والتأزر على توعية الناخبين ما بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني.

عبرت زادا على رضاها عن استخدام شبكات لجنة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة التواصل الاجتماعي من أجل توعية الناس أكثر وكان من أهدافها الوصول للشباب وللنساء.

اللجنة أشارت إلى الاهتمام بمشاركة بعض المنظمات من المجتمع المدني باش تظهر نوع من الوعي في مستوى الشباب بما فيهم اللي باش ينتخبوا لأول مرة في حياتهم والنساء والناس من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن جهة أخرى عبرت اللجنة على ضعف مستوى التعاون بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وبين مختلف منظمات المجتمع المدني فيما يخص التربية المدنية والانتخابية وضعف في الموارد المخصصة لزيادة وعي الناخبين وبصفة عامة نساء الأرياف والشباب اللي في الحقيقة يعتبروا من بين الفئات المهمشة في الانتخابات.

وقالت لجنة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة أنها موش راضية على عدم تعاون الأحزاب السياسية مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باش يساهموا في التربية المدنية والانتخابية وترى اللجنة أن الحالة هذي تضر بنسبة إقبال المشاركين في التصويت.

بعثة المراقبين استنتجت أن أغلبية المنظمات في المجتمع المدني العاملة في مجال الانتخابات عندها أهمية أكثر بالنسبة لعمليات الانتخابية واللوجستية اللي من دورها توعية الناخبين وتشجيعهم.

10. دور المجتمع المدني

من نهارت اللي صارت فيه الثورة منذ الثورة، قام المجتمع التونسي بجهد كبير في بناء الديمقراطية بشكل عام وفي العملية الانتخابية بشكل خاص.

وهنت لجنة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة منظمات المجتمع المدني اللي لعبت دور كبير في تعزيز المسؤولية من خلال رصدهم لأنشطة متاع هيئة إدارة الانتخابات.

لاحظت اللجنة باهتمام المجهودات المبذولة اللي عملها المجتمع المدني في المراقبة لمختلف مراحل العملية الانتخابية، كما لاحظت على سبيل المثال أن كيما صار في الانتخابات التشريعية والرئاسية متاع نهار ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، نشرت "مراقبون" أكثر من ٣٠٠٠ مراقب نهار الانتخابات حتى منظمة "أنا يقط" راقبت بصفة خاصة تمويل الحملات الانتخابية التشريعية في ٨ دوائر انتخابية، ومن جهة أخرى استثمرت في رصد شبكات التواصل الاجتماعي.

لاحظت لجنة المراقبة الانتخابية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة تعاون بين منظمات المجتمع المدني في ميدان الانتخابات، كيما عملت أيضا على نشر الوعي بين الناخبين وسهرت على التربية المدنية والانتخابية.

ولكن مقارنة بالعمليات الانتخابية اللي فاتو (٢٠١١ و ٢٠١٤) لاحظت البعثة نقص في حركية منظمات المجتمع المدني في مجال الانتخابات ويمكن تفسيرو بالافتقار الكبير للموارد المالية اللي تعاون على التدخل الفعال في العملية الانتخابية.

11. دور وسائل الإعلام

يكفل الدستور التونسي حرية التعبير والإعلام والنشر والحق في الوصول للمعلومة ولشبكات التواصل ولتوعية الناخبين ببرامج ومشاريع المترشحين والأحزاب السياسية لعبت وسائل الإعلام دور مركزي.

وأشارت البعثة اللي أن وسائل الإعلام التونسية كانت المنصة الرئيسية ومصدر مركزي للمعلومات والتحليل خصوصا فيما يتعلق ببرامج المترشحين للتشريعية كما كانت وسيلة فعالة لتلقي المعطيات في خصوص مختلف مراحل العملية الانتخابية كما الاستعدادات والتربية المدنية والانتخابية وتنظيم الانتخابات.

تحوي البعثة المجهودات اللي بذلتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و"الهايك" أي الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري على تغطيتها المباشرة في القنوات والإذاعات وساهمت في فرض قواعد الحياد والنزاهة.

للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهايك وتهني لجنة المراقبة الانتخابية التابعة ظهرتهم التغطية على مجهوداتهم اللي بذلوها لدعم الديمقراطية وفي نفس الوقت تبين استياءها لعدم الاهتمام والدينامية اللي الإعلامية العامة والخاصة في الانتخابات التشريعية وفي الحقيقة أشارت البعثة أن الانتخابات استفادت من تغطية إعلامية هامشية بالمقارنة مع الدور الأول للانتخابات الرئاسية

شركة المرأة والشباب

ينص الدستور التونسي على أنو الدولة تضمن للمواطنين والمواطنات الحريات والحقوق الفردية والجماعية

لاحظت بعثة المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (أيسا) أنو ٥٤٪ من المواطنين المسجلين في انتخابات ٦ أكتوبر ٢٠١٩ هو ما نساء، ولاحظت زادا أنو تطبيق مبدأ التكافؤ بين الرجال والنساء وقاعدة التناوب بينهم سمح للمرأة أنها تحضر بقوة في القوائم الانتخابية.

ومع ذلك لاحظت البعثة أنو غياب التناسف الأفقي قلل من فرص النساء المترشحات. ولذلك فإن عدد رؤساء القوائم الرجال كان أكبر برشا من عدد القوائم التي ترأسها نساء. في سوسة مثلا، نلقا أنو من أصل ٤٩ قائمة، ما كان فَمَا كان ٥ قوائم انتخابية ترأسها نساء، ونفس الشي نلقاوه في جندوبة حيث ترأس النساء ٨ قوائم من مجموع ٥٤ قائمة انتخابية، كيف كيف في صفاقس ١ و ٢، عدد القوائم الليالي ترأسها نساء على التوالي ٨ من مجموع ٥٢ قائمة و ١٤ من أصل ٤٥ قائمة. وفي توزر وقفصة الوضع ما كانش خير مع وجود نساء على رأس ٤ قوائم من أصل ٤٢ قائمة و ٩ قوائم من أصل ٧٠ قائمة على التوالي

ولاحظت بعثة المعهد الديمقراطي أنو الشباب كان يشكّل غالبية المسجلين في السجل الانتخابي. وينص القانون الانتخابي على أنه يتعين على كل قائمة مترشحة في دائرة يساوي عدد المقاعد فيها أو يفوق أربعة (٤) أن تضم مترشحا او مترشحة عمرو ما يزيد عن خمس وثلاثين سنة وانه في حالة ما تمش احترام هذا الشرط تحرم القائمة من نصف القيمة الجمالية لمنحة التمويل العمومية. والبعثة رحبت بهذا الإجراء التحفيزي، إلا انها ما نجمتس تقيّم مدى تطبيقه على أرض الواقع.

ومع ذلك، تعتبر البعثة أنو، اعتبارا لمعدل المشاركة خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المبكرة الليالي تمت في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، فإنو استهداف الفئات الضعيفة لازم يبقى المحور الرئيسي لأي استراتيجية لزيادة معدل المشاركة خلال المحطّات الانتخابية.

ملاحظات يوم الإقتراع IV.

بعثة المعهد الانتخابي انتشرت في ١٠ ولايات وراقبت الانتخابات في ١٣٧ مركز اقتراع ٧٣٪ منها موجودين في مناطق بلدية و ٢٧٪ في مناطق ريفية

وقدمت البعثة فيما يلي اللي عاينتو فرقها في المراحل الأربع الرئيسية لنهارت الاقتراع: وقت حلان مراكز الاقتراع، أثناء عمليات الاقتراع، وقت تسكير المكاتب ووقت الفرز.

أ. فتح مراكز الاقتراع

لاحظت فرق أيسا أنو الأجواء كانت سلمية وقت حلان مراكز الاقتراع الليالي تمت زيارتها. الليوتحلّو الكل في الوقت المحدد بالقانون

في ٨،٨٪ من مراكز الاقتراع اللي زرتها البعثة، ما كانش فما صف قدام الباب عند فتح المركز

لاحظت هيئة المراقبة أنو إجراءات الفتح تمت بشكل جيد في مراكز الاقتراع اللي تمت زيارتها الكل وأنو ممثلي قوائم المترشحين كانوا منتبهين لإجراءات الفتح ومدركين لدورهم في مركز الاقتراع

ب. أثناء سير عملية الاقتراع

1. مواقع مراكز الاقتراع ومدى سهولة الوصول إليها

موقع مركز الاقتراع وإمكانية الوصول إليه يعتبر عامل محدد في مشاركة الناخبين في الاقتراع، ولاحظت البعثة إيجابياً أنو مراكز الاقتراع الليلي تمت زيارتها يمكن الوصول إليها بسهولة خاطرها كانت في المدارس والقرب من أماكن إقامة الناخبين.

2. المواد الانتخابية

لاحظت بعثة أيساً أنو المواد الانتخابية كانت متوفرة وبكميات كافية في مراكز الاقتراع.

3. المشكلة الانتخابية والأجواء أثناء الاقتراع

ما كانش فما حماس واضح، خاصة عند فتح مراكز الاقتراع. وعلى عكس الناخبين الكبار في العمر الليلي كانت مشـركتهم في الانتخابات ملحوظة، فإنو مشاركة الشباب كانت باهتة.

الأجواء كانت هادئة وسلمية في مراكز ومكاتب الاقتراع اللي تمت زيارتها.

4. الأمن

هيئات المعهد اشارت إلى وجود أعوان الأمن عند مدخل ٩٧,١٪ من مراكز الاقتراع الليلي تمت زيارتها ووصفت تصرفاتهم على أنها كانت مهنية بشكل عام.

5. سرية وشفافية الإقتراع

لاحظت بعثة المعهد أنو مراكز الاقتراع اللي تمت زيارتها تمت تهيئتها بشكل سُمحَ بإجراء اقتراع منظم وسلس مع ضمان سرية التصويت. ومع ذلك، أشار ملاحظو البعثة إلى أنو مطالبة الناخب باش يغطس سبابتو اليسار في الحبر الانتخابي قبل ما يسلم ورقة التصويت ممكن برشا يفسد الورقة بالحبار.

6. أعضاء مكاتب الاقتراع

كيما ينص عليه القانون، كان فما ثلاثة أعضاء اقتراع في كل مركز من مراكز الاقتراع الليلي زارها الملاحظين متاع البعثة، والنساء مثلو ٦٥٪ من أعضاء مراكز الاقتراع. ومع ذلك، المراقبين لاحظو أنو الأعضاء هاكم ما كانوا حاملين لمندبلة والا بادج يخلبنا نتعرفو عليهم .

7. ملاحظو الانتخابات وممثلو قوائم المرشحين

بعثة المعهد الانتخابي لاحظت إنو ممثلي قائمات المترشحين والملاحظين الوطنيين والدوليين يتمتعو عمومًا بحرية الدخول لمراكز الاقتراع وملاحظة الاقتراع بسـلام. المراقبين لاحظو وجود ملاحظ مواطن على الأقل في كل مركز اقتراع زاروه، والمواطن الملاحظ هاكا عادة ما يكون امرأة.

ومع ذلك، البعثة لاحظت بعض الصعوبات الليلي واجهوها بعض الملاحظين، خاصة رفض رؤساء مراكز الاقتراع باش يمدوهم بمعلومات، كيما منعوهم من استخدام التابلات. والسبب في الصعوبات هذي هو عدم إلمام بعض رؤساء مراكز الاقتراع بمهمة البعثة وحقوق ملاحظي الانتخابات.

8. مشاركة المرأة

الدستور التونسي ينص على مبدأ المساواة بين الرّاجل والمرأة. والبعثة لاحظت فعلا الحضور القوي للمرأة كعضو مكتب اقتراع في المراكز اللي زارتها. ميدانيا، مثلت النساء ٦٧٪ من أعضاء مراكز الاقتراع اللي تمت زيارتها كيما مثلت ٦٥٪ من عدد المواطنين المراقبين و ٥٨٪ من ممثلي قوائم المترشحين.

المرأة التونسية كان زادا عندها حضور قوي على مستوى القوائم الانتخابية و قوائم المترشحين للاقتراع. ولكن البعثة لاحظت عدم تطبيق مبدأ التنافس الأفقي بقوائم المترشحين للإنتخابات التشريعية مقارنة بالانتخابات البلدية السابقة.

وعلى الرغم من أنو الحملة الانتخابية كانت محتشمة بشكل عام، إلا أنو مراقبين البعثة لاحظو مشاركة عالية من النساء في الأنشطة متاع الحملة الانتخابية.

ج- غلق مراكز الاقتراع وفرز الأصوات

بعثة المعهد راقبت عمليات الغلق والفرز في ١٠ مراكز اقتراع.

وبعد ما وفات عمليات التصويت، ما كان فما حتى صف قدام مراكز الاقتراع. و البعثة لاحظت زادا أنو السلام كان سائد عند فتح مكاتب الاقتراع، والسلام هذا تواصل إلى غاية غلق المكاتب ووقت الفرز وعند نشر النتائج قدام مراكز الاقتراع.

من ملاحظات بعثة المعهد الانتخابي زادا أنو ممثلي قوائم المترشحين خدمو خدمهم في المكاتب اللي وقتلي تسكّرت وزاد وقت عملية الفرز ووقعوا على المحاضر من غير حتى تحفظ. وإذا كانوا موجودين بمعدل ممثلين (٢) اثنين وقت عملية التصويت في المكاتب، فقد لاحظت البعثة تحسّنا في مشاركتهم عند غلق المكاتب وأثناء فرز الأصوات.

ولاحظت البعثة أنو المواطنين والمراقبين الدوليين نجمو انهم يراقبو عملية غلق مراكز الاقتراع وعمليات الفرز. و مع ذلك، لازم نشيرو إلى أنو تحديد عدد ممثلي قوائم المترشحين والمواطنين والمراقبين الدوليين بأربعة في كل مركز اقتراع يعتبر إجراء تقييدي برشا.

لاحظت البعثة أنو مشاركة المراقبين المواطنين في مراكز الاقتراع ما تجاوزش ٢٠٪.

تمت إعادة تهيئة مراكز الاقتراع الكل الليلتسهيل عمليات الفرز ومهمة الملاحظين. اعضاء مكاتب الاقتراع هوما اللي تولوا عمليات الفرز دون انقطاع أو تدخل طبقا للإجراءات المنصوص عليها في القانون.

و مع ذلك، لاحظت بعثة أيضا أنو وقت اللي تم فرز الأصوات، أعضاء مراكز الاقتراع ما كانوا حريصين على تجميع أوراق الاقتراع في طيات حاسب قوائم المترشحين أو حتى مقارنة عدد أوراق الاقتراع اللياليالي تم اصدارها واللي ما تمش استعمالها أو الليالي أتلقت مع عدد أوراق الاقتراع المستلمة في بداية اليوم، وذلك تماشيا مع الممارسات المعتمدة في الوقت الحاضر كمعايير إقليمية ودولية.

لاحظت البعثة أنو نتائج الانتخابات نشرت عند مداخل مراكز الاقتراع اللياليالي تمت زيارتها طبقا لمقتضيات القانون الانتخابي. ومع ذلك، تلاحظ البعثة أنو ممثلي قوائم المترشحين ما تمش مدهم بأي نسخة من محضر النتائج.

V. الإستنتاجات والتوصيات

1. لإستنتاجات

تنظيم الانتخابات التشريعية في ٦ أكتوبر ٢٠١٩ يشكل خطوة حاسمة أخرى في عملية تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في الجمهورية التونسية.

المعهد الانتخابي يهئ بعثة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على تنظيمها للانتخابات التشريعية بمهارة وكفاءة بعد أقل من شهر من الجولة الأولى متاع الانتخابات الرئاسية في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩. وتهنيهازادا على تغلبها على التحديات الفنية والعملياتية واللوجستية المربوطة بتنظيم عمليات الاقتراع في وقت قياسي. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بفروعها الجهوية بالحق أثبتت كفاءة ومهنية يستحقو الشكر.

بعثة الهيئة تحب تهني زادا الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية بكلهم، وخاصة السلط التونسية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين الليالي، على الرغم من ضيق الوقت، كانو في مستوى مسؤولياتهم قبل وأثناء الانتخابات التشريعية هذي

تهنئ البعثة الشعب التونسي على مشاركتو الهادية والمسالمة في هذه الانتخابات التشريعية. وبالنسبة إلى البعثة فإن تنظيم هذه الانتخابات التشريعية

في بيئة سلمية يعتبر في المقام الأول انتصار كبير للشعب التونسي.

تتقدم البعثة بالشكر الى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الليالي عملت جهدها الكل لمراقبة هذه الانتخابات التشريعية. كما تشكر جميع الأطراف المعنية الليالي وافقوا على مقابلة قيادة البعثة وملاحظيها في أماكن انتشارهم.

تحث بعثة الهيئة المترشحين والأحزاب السياسية ونشطاءها، وزادا جميع الأطراف المعنية في العملية الانتخابية، على مواصلة العمل باش نضمنو الحفاظ على مناخ السلام اللي كان سائداً اللي وأنو لازم ديما يتم اللجوء إلى القضاء في صورة حصول نزاعات.

ب- التوصيات

ومن أجل تحسين سير العمليات الانتخابية في المستقبل وتوطيد الديمقراطية التمثيلية في تونس، أصدرت بعثة المعهد، بعد ما كملت معايناتها الميدانية التوصيات التالية:

إلى السلط

إعادة النظر في وضعية السيد نبيل القروي، المرشح في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المقبلة، الليالي مازال ما تمتش محاكمتو وإدانته، حتى يُسمح ليه بخوض الحملة الانتخابية الليكيما منافسو. إلى مجلس نواب الشعب

لازم يتم اعتماد التنافس الأفقي في قوائم المترشحين بهدف زيادة عدد النساء البرلمانيات من أجل تحقيق التنافس بين الجنسين المنصوص عليه في الدستور.

إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

١. وضع إطار دائم للتشاور بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والأطراف المعنية بالعملية الانتخابية لضمان المزيد من التواصل.
٢. تبني إجراءات تمكن من تحديد هوية أعضاء مراكز الاقتراع بمكاتب الاقتراع.
٣. النظر في إمكانية اعتماد الإجراء المتمثل في عدم مطالبة الناخب بغمس سبابتو في الحبار قبل إجراء التصويت باش ما تفسدش ورقة الاقتراع.
٤. تعزيز التربية المدنية والانتخابية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني باش يتم تسهيل النفاذ إلى المعلومات الانتخابية من قبل شرائح مختلفة من السكان، وخاصة الليالي يعيشو في المناطق النائية.
٥. قوائم الناخبين لازم تنتشر قدام كل مركز اقتراع.
٦. تعزيز تدريب مراقبي تمويل الحملات لضمان العدالة وتكافؤ الفرص بين المترشحين.
٧. ضمان تمكين جميع ممثلي المترشحين وقوائم المترشحين الحاضرين أثناء الفرز من نسخة من محضر النتائج.
٨. إعادة النظر في الحدود المفروضة على عدد ممثلي الأحزاب والمترشحين والمواطنين والمراقبين الدوليين في مراكز الاقتراع.
٩. تعزيز إجراءات الفرز والعد من خلال إجراء مقارنة بين أوراق الاقتراع اللي تم إصدارها واللي ما تمش استعمالها أو اللي تم إتلافها مع عدد أوراق الاقتراع المستلمة في بداية اليوم مع عدد الإمضاءات وكذلك تجميع أوراق الاقتراع في طيات حسب قوائم المترشحين

إلى المترشحين والأحزاب السياسية

١. لازم يتم استخدام طرق الانتصاف القانونية في حالة الطعن في نتائج الاقتراع باش نحافظو على مناخ السلام الليالي ساد إلى حين إتمام عملية فرز الأصوات في مراكز الاقتراع.
٢. تجميع مواردهم للتمثيل الأفضل في مراكز الاقتراع باش يحميو مصالحهم.
٣. تعزيز التربية المدنية والانتخابية لنشأتهم من أجل مشاركة أفضل في الانتخابات، وخاصة مشاركة الشباب.

حرر بتونس في يوم الثلاثاء ٨ أكتوبر ٢٠١٩

السيد قسام عوطيم

رئيس البعثة

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

ملحق عدد ٩:

إفريقيا، الدورة الثانية من في للديمقراطية المستدامة الانتخابي قائمة أعضاء بعثة التقييم الفني للانتخابات التابعة للمعهد
الانتخابات الرئاسية

من ١٠ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠١٩

البلد	التنسيق والفريق عدد ١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	السيدة كلاريس كاتوالا
ساحل العاج	السيد قوري جوستن دوا
	الفريق عدد ٢
السنغال	السيد سامو ندياي
بورкина فاسو	السيدة جوانا إلبودو كابوري
	الفريق عدد ٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية	السيد باروتي سيمامبا موندا
ساحل العاج	السيدة اينتا قنينبو حرم تراوري لوقبو

ملحق عدد ١٠

البيان الأولي متاع الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية

بيان أولي

عن بعثة التقييم التقني للانتخابات للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا
الجولة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية
من ١٣ أكتوبر ٢٠١٩
في الجمهورية التونسية

I. مقدمة

المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا بعثته تقييم تقني للانتخابات في الجمهورية التونسية بدعوة من السلط الوطنية التي تمثلها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باش تلاحظ وتقيّم الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية متاع ١٣ أكتوبر ٢٠١٩.

بعثة التقييم الفني للانتخابات تتكون من ستة (٦) خبراء انتخابيين (٣ رجال و ٣ نساء) أصيلي أربعة (٤) بلدان أفريقية، والتي هي بوركينا فاسو وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال .

قبل ما تتبعث لجنة التقييم الفني باش تراقب الجولة الثانية متاع الانتخابات الرئاسية في ١٣ أكتوبر ، تم بعث ٢٠١٩ بعثة تقييم ما قبل الانتخابات التي قامت بملاحظة الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ والانتخابات التشريعية في ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩. السيد فسام عظيم هو الذي قاد البعثتين هاذم ، وهو الرئيس السابق لجمهورية موريشيوس ، بمساعدة السيد دينيس كاديما، المدير التنفيذي لأيسا بصفته نائب رئيس البعثة.

يقمّ هذا البيان مرحلة ما قبل الانتخابات ونهارات الانتخابات الرئاسية في ١٣ أكتوبر ٢٠١٩ ويعرض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها حتى لين تمت عملية فرز الأصوات في مراكز الاقتراع. ويقدم توصيات لبعثة التقييم الفني للانتخابات. وبالتالي، فإن البيان هذا ما يحكي على مراحل تجميع ونقل وإعلان النتائج الأولية.

II. أهداف البعثة ومنهجيتها:

الهدف النهائي لبعثة التقييم الفني يتمثل في تقييم نزاهة ومصداقية وشفافية الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التونسية في ١٣ أكتوبر ٢٠١٩ بطريقة مستقلة وموضوعية ومحيدة، والحاجة هذي تصير على أساس الإطار القانوني الذي ينظم الانتخابات في الجمهورية التونسية والمعاهدات الجهوية والإقليمية والدولية.

اجتمعت بعثة التقييم التقني بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات وفروعها الجهوية وبمختلف الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، رصدت البعثة يوم الاقتراع عمليات فتح المكاتب والاقتراع وغلقها وفرز الأصوات في ٩٥ مركز اقتراع بالجمهورية التونسية.

III. ملاحظة تتعلق بفترة ما قبل الانتخابات

١. السياق السياسي

الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية صارت في ١٣ أكتوبر ٢٠١٩ بعد الجولة الأولى الليلي التي تمت في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ والتي ما سمحتش بانتخاب رئيس الجمهورية لعدم حصول أي من المترشحين على الأغلبية المطلقة. لكن الجولة الأولى أكدت تغيير عميق في المشهد السياسي في تونس مع التأهل في الجولة الثانية لمترشحين اثنين يعتبرو الزوز من خارج التيار السياسي السائد، وهما الأستاذ الجامعي المستقل قيس سعيد (١٨,٤٠٪ من الأصوات) ورجل الأعمال نبيل القروي (١٥,٥٨٪ من الأصوات).

والجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المبكرة جات زادا بعد الانتخابات التشريعية اللي جرات في ٦ أكتوبر ٢٠١٩ بفوز لحزب النهضة تم الإعلان عنه وفقاً للناتج الأولية على الرغم من التراجع اللي تمت ملاحظتو في الانتخابات الأخيرة.

الانتخابات هذي مازالت متمسة بالإفراج عن نبيل قروي المرشح المؤهل للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية مساء يوم ٩ أكتوبر ٢٠١٩ أي قبل بـ (٤) أيام فقط من تاريخ الاقتراع. ويأتي هذا الإفراج بعد قرار محكمة التعقيب الصادر بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٩ والتي شافت أنو الإجراءات المتبعة، وبالأخص تصريح قاضي التحقيق باش ما ينظرش في طلب الإفراج والحال أن الملف كان بين يديه، ما كانتش قانونية.

إطلاق سراح نبيل القروي جاء نتيجة النداءات اللي طالبت بيها برشا مؤسسات وطنية وهيئات مراقبة انتخابية دولية، والأطراف هادم اللي طالبو بإطلاق سراح المترشح قالو إنو احتجاز نبيل القروي في السجن كان مخالف لمبدأ المساواة في الفرص، واللي يكفلها القانون الانتخابي. وللتذكير فقط، كانت هيئة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا قد طلبت من السلط المعنية في ٨ أكتوبر ٢٠١٩ إنها تعيد النظر في مسألة السيد نبيل القروي، واللي ترشح للدورة الثانية، على خاطر و مازال ما تحكمش. ولذلك، طلبت هيئة المراقبة من السلطات انها تطلق سراحو حتى يتمكن من ممارسة الحملة متاعو كيفو كيف منافسو. يعتقد أنصار حزب نبيل القروي إنو إعتقالو تسبب بضرر كبير لسمعة الحزب ورئيسو، وأدى إلى خسارة النقاط في الدورة الأولى للانتخابات وفي الانتخابات التشريعية متاع ٦ أكتوبر ٢٠١٩ زادا. المناصرين زادا عار وإطلاق سراح رئيس الحزب قبل أيام قليلة من الانتخابات، وقالو انو ما تمتعش بفرصة عادلة كيما منافسو، وإنو ما تمكنش من قيادة الحملة متاعو منذ اعتقالو في ٢٣ أوت ٢٠١٩. ولهذا، الأنصار طالبوا المحكمة الإدارية بتأجيل الدورة الثانية، ولكن المحكمة رفضت.

برشا منظمات وطنية طالبو باحترام استقلالية القضاء ونددو بما اعتبروه نوع من الضغط على القضاء التونسي ونوع من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة التونسية، وطالبو الأطراف المطالبة بإطلاق سراح نبيل القروي بعدم التدخل في الشؤون القضائية.

في اليوم الموالي للدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية، برشا مترشحين وأحزاب سياسية، ومنها النهضة، دعاو إلى التصويت لصالح قيس سعيد في الدورة الثانية. ومع ذلك، النتائج الانتخابية المتوقعة ما كانتش واضحة خاصة بعد ما برز المترشح نبيل القروي في الساحة السياسية على أساس ضحية ظلم، ولذلك، فوزو هو في الانتخابات كان أيضا متوقع.

يبقى أكبر لغز هو سبب ضعف نسبة المشاركة في الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية وخاصة ضعف نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية متاع ٦ أكتوبر ٢٠١٩.

٢. الإطار القانوني

الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية والتشريعية ينظم الفصل ١٦-٢٠١٤ من دستور ٢٦ جانفي ٢٠١٤، واللي تم تغييرو وتعديلو طبقاً للقوانين التنظيمية رقم ٧-٢٠١٧ (١٤ فيفري ٢٠١٧) ورقم ٧٦-٢٠١٩ (٣٠ أوت ٢٠١٩). والمهم انا نذكرو دور القرارات التنظيمية المختلفة اللي اتخذها المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا إلى جانب قرارات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (HAICA).

وعلى الصعيد الدولي، فإن هذا الإطار يتكون من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المنظمة للانتخابات اللي صادقت عليها الجمهورية التونسية.

تلاحظ بعثة التقييم الفني للانتخابات أنو على الرغم من اعتباره متطابقاً مع المعايير الدولية عموماً، الدستور التونسي مزال يعاني من بعض النقائص المتمثلة في محدودية الفرص اللي يعطيها للمترشحين الرئاسيين، اشتراط أن يكون المترشح لمنصب رئيس الجمهورية مسلماً.

٣. النظام الانتخابي والتأهيل للدور الثاني

ينظم الفصل ١١١ والفصل ١١٢ من قانون ٢٠١٤ المنظم للانتخابات نظام الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠١٤.

وإذا لم يتم التحصل على أغلبية مطلقة في الدورة الأولى، يتم تنظيم دورة ثانية تجمع المترشحين الزوز التي تحصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى.

في حالة التعادل بين أكثر من مترشح، يتمتع المترشح الأكبر عمرا بحق الترشح للدورة الثانية. في الدورة الثانية، يتم انتخاب المترشح الذي يتحصل على أغلبية الأصوات. في حالة تعادل الأصوات في الدورة الثانية، يتم اختيار المترشح الأكبر عمرا. تشير بعثة التقييم الفني للانتخابات أيضا إلى أنه طبقا لأحكام الفصل ١١٢ من القانون الأساسي لسنة ٢٠١٤ المتعلقة بالانتخابات والاستفتاء، فإن المترشحين قيس سعيد ونبيل قروي هوما الذي تحصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى، ويُعتبر الزوز مؤهلين للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ١٣ أكتوبر ٢٠١٣ خاطرهم أحرزوا نسبة ١٨,٥٪ و ١٥,٥٨٪ من الأصوات على التوالي.

٤. إدارة الانتخابات

تشير بعثة التقييم الفني للانتخابات أيضا إلى أن بموجب قانون الانتخابات، فإن تنظيم الانتخابات (الوطنية والمحلية) والاستفتاء في الجمهورية التونسية وزاد إعلان النتائج المؤقتة والنهائية هي مسؤولية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والتي هي هيئة دستورية تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي.

تشير البعثة إلى أن بناءً على قوة النجاح التي تم تسجيلها في تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ والانتخابات التشريعية في ٠٦ أكتوبر ٢٠١٩، قررت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باش تجدد النظام مع بعض التعديلات والتصحيحات كيف استبدال بعض وكلاء الانتخابات الفاشلين وتحسين وكلاء آخرين أظهروا نقاط ضعف خلال الانتخابات التشريعية.

وتلاحظ البعثة على وجه الخصوص أنه تم تعبئة ٥٥٠٠٠ عضو كتب اقتراح مجددا لتنظيم الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

تلاحظ البعثة أن ثقة الأطراف المعنية في مهنية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فيما يتعلق بالتنظيم المادي قد تعززت على إثر الانتخابات السابقة.

ومع ذلك، لاحظت البعثة أن بعض منظمات المجتمع المدني تعيب على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدم الأخذ في الاعتبار للملاحظات الواردة في تقارير الملاحظين.

ولاحظت البعثة أيضا أن منظمات أخرى تشكو من أنها غير قادرة على مراقبة تجميع نتائج الاقتراع بشكل مناسب لإسنادها مواقع بعيدة عن مكان تجميع النتائج.

٥. تسجيل الناخبين

تسجيل الناخبين هو مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. تحدد بالفصول ١٠ إلى ١٨ من القانون الأساسي لسنة ٢٠١٤ وقرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالنسبة للانتخابات عدد ٢٠١٧ لـ ١١ أبريل ٢٠١٧ المتعلقة بقواعد وإجراءات تسجيل الناخبين للانتخابات.

عشية يوم التسجيل، عدد المسجلين كان ٥٣٧٠٠٠٠. ٥٢٪ منهم كانوا نساء، بينما كان عدد الناخبين المحتملين غير المسجلين ٥٠٠ ٤٨٩. وشهدت القائمة الانتخابية زيادة تقارب ١٥٠٠٠٠٠ ناخب تم احتسابها قبل بيوم من الدور الأول للانتخابات الرئاسية. ٥٦٦. ٧٠٧٤ مسجلين للمشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠١٩.

تهنئ البعثة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على هذه الزيادة الكبيرة في عدد الناخبين المقدر بـ ١٥٠٠٠٠٠. وتلاحظ البعثة أن هذه الزيادة هي نتيجة للجهود التي تبذلها السلطة والتجديد في تقنيات التوظيف التي حطتها وخاصة التركيز على استهداف فئات محددة من الناخبين المحتملين، أو التسجيل عبر الهاتف المحمول أو من خلال موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالنسبة للتونسيين المقيمين بالخارج.

ومع ذلك، أعربت البعثة عن أسفها لغياب اوجه التعاون بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بتسجيل الناخبين وزادا انخفاض مشاركة الأحزاب السياسية في عملية تسجيل الناخبين.

٦. تمويل الحملة الانتخابية

أشارت البعثة إلى أن قانون الانتخابات التونسي ينص على صيغة محددة للتمويل العام للحملة الانتخابية. وتتكون الصيغة المعتمدة في التمويل العام المسبق اعتمادا على الأداء الانتخابي للمرشحين. يعني فقط المرشحين الذين حصلوا على ٢٣٪ على الأقل من الأصوات هوما مؤهلين بش يأخذو تمويل يغطيو به ١٠٪ من النفقات.

بعثة التقييم الفني للانتخابات تشير إلى أنو بعض منظمات المجتمع المدني تنتقد إلغاء التمويل المسبق ما تعتبره انتهاكاً لتكافؤ الفرص بين المترشحين.

وفقا للقانون الانتخابي، تم تشكيل لجنة موسّعة لمراقبة تمويل الحملات الانتخابية. اللجنة متكوّنة من رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ممثلي البنك المركزي، اللجنة التونسية للتحاليل المالية، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ووزارة المالية.

لاحظت البعثة الفرق بين التقنيات المعتمدة لتقييم نفقات الحملة من قبيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتقنيات بقية المتدخلين في العملية الانتخابية مثل "أنا يقط" التي تخصص في مراقبة النفقات هذي، وتأسف بعثة التقييم الفني للانتخابات للاختلافات في الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها في بعض الأحيان.

لاحظت البعثة تعقيد عملية تقييم النفقات المتعلقة بأنشطة الحملة الانتخابية التي يقودها المترشحين على مستوى المقاهي - المواطنه والاجتماعات وكذلك على الشبكات الاجتماعية وتأسف لانعدام الشفافية في تمويل الكيانات السياسية وعدم الفعالية في مراقبتها.

٧. الحملة الانتخابية

الانتخاب والتصويت والترشح يضمنو الدستور التونسي من خلال الفصل ٣٤. الفصل هذا يضمن زادا حق تكوين الأحزاب السياسية وحق التجمع والتظاهر السلمي.. جرت الحملة الانتخابية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في الفترة من ٠٣ إلى ١١ أكتوبر ٢٠١٩ على التراب التونسي وفي الخارج من ٠٣ إلى ٠٩ أكتوبر ٢٠١٩. وقد اختارت فرق المترشحين تنظيم حملات مجتمعية (قوافل صغيرة، مقاهي سياسية، خيام، تجمعات، تواصل من الباب إلى الباب) مع اللجوء الى الشبكات الاجتماعية على نطاق واسع.

نبيل القروي الذي كان موجود في الحبس من نهار ٢٣ أوت ٢٠١٩ خرّجوه كان نهار ٩ أكتوبر ٢٠١٩ يعني قبل نهارين من انتهاء الحملة. أما المترشح قيس سعيد، فقرر باش ما يعملش حملة انتخابية خاطر نبيل القروي في الحبس، ولا اعتبارات أخلاقية على حد قولو. تنظيم المناظرة التلفزيونية الأولى في تاريخها في تونس بين المترشحين كانت يوم الجمعة ١١ أكتوبر ٢٠١٩، والمناظرة هذي أنقذت الحملة الانتخابية خاطر كل مترشح عطى أفكارو الكل باش الناخبين يعرفوا شنوة يختارو وشكون يمثلهم. سويغات قبل المناظرة، تلمو مساندي المترشحين في شارع الحبيب بورقيبة في أجواء احتفالية.

٨. دور المجتمع المدني

لعب المجتمع المدني دوراً رائداً ومهم في إحداث الثورة في تونس. لاحظت البعثة إنو منظمات المجتمع المدني تمكنت وتخصصت مليح في عمليات مراقبة المراحل والعمليات الخاصة بدورة الانتخابية.

تشيد البعثة بالمبادرات التي اتخذتها هذه المنظمات في هذا السياق، وفي هذا الإطار يتنزل، على سبيل المثال، مع نشر أكثر من ٣٠٠٠ مراقب من قبل مراقبون وتخصصها في الفرز الموازي للأصوات ورصد الملاحظات التحريضية ونشر منظمة "عتيد" لأكثر من ٦٠٠ عنصر في تونس و ٦٦ في الخارج وكذلك للنهوض بمستوى الوعي على أساس الجنس ورصد العنف ضد مترشحات رابطة الناخبات التونسيات.

وتلاحظ البعثة أيضاً أن منظمات أخرى سعت إلى التجديد في حين أنها جزء من ديناميكية الاستمرارية. فعلى سبيل المثال فإن "أنا يقظ"، بالإضافة إلى مراقبة تمويل أنشطة الحملة والملاحظة الانتخابية، قررت في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية إنها تساهم في عملية الفرز الموازي للأصوات.

وأشارت البعثة إلى وجود أوجه تآزر بين منظمات المجتمع المدني وتجميع التوصيات لتعزيز الديمقراطية التونسية بشكل عام، وتحسين الإطار القانوني للانتخابات بشكل خاص. ومع ذلك، فإنها تأسف لنقص الموارد التي تمنع منظمات المجتمع المدني من أن يكون لها دور استباقي وتغطية أفضل للتراب الوطني.

ومع ذلك، فإن البعثة نددت بامتناع بعض جمعيات المجتمع المدني عن المشاركة في التربية المدنية والانتخابية.

دور وسائل الإعلام

أشارت بعثة التقييم الفني للانتخابات أيضاً إلى أن الإطار القانوني الذي ينظم الإعلام التونسي خلال فترة الانتخابات يشدد على احترام حياد ونزاهة التغطية الإعلامية.

تشيد البعثة بالتعاون الحاصل بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري لتدخلهما المباشر في برمجة القنوات التلفزيونية والراديو لفرض قواعد الحياد والإنصاف.

تشيد البعثة بالتنظيم المهني للمناقشة المتلفة بين المرشحين في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، والتي تجسد الجهود المبذولة من قبل كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري للعمل من أجل تكافؤ الفرص بين المترشحين واستجابة لحاجة الناخبين إلى بيانات تمكنهم من اتخاذ قرارهم. بالنسبة للبعثة، فإن الطبيعة الهادئة للمناقشة المتلفة وهدهو البيئة التي جرت فيها تظهر النضج السياسي للمرشحين الرئاسيين.

١٠. مشكلة النساء والشباب

في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، كانوا فمازوز نساء (٠٢) بركا من أصل ٢٦ مترشح ورجلان (٠٢) اثنان متنافسان في الجولة الثانية. تلاحظ البعثة تطوع النساء إلى ممارسة السلطة العليا ولعب دور متزايد الأهمية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي التونسي.

أشارت البعثة إلى أن ٤٩٪ من المواطنين المسجلين في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ١٣ أكتوبر ٢٠١٩ كانوا نساء، والنساء لعبو دور مهم خلال الحملة الانتخابية كمنظمات لأنشطة الحملة ومشاركات.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

لا تزال مشاركة المرأة الريفية هامشية بشكل عام بسبب عدد من القيود بما في ذلك عدم حملها لبطاقة تعريف، والضغط الثقافي، ونقص الثقافة الانتخابية والوعي الانتخابي المحتشم، وإلى حد ما، ابتعاد مراكز الاقتراع عن أماكن السكن.

أشارت بعثة التقييم الفني للانتخابات لآيسا إلى تعبئة ملحوظة للشباب خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية على عكس الانتخابات التشريعية في ٦ أكتوبر ٢٠١٩، بالإضافة إلى حضورهم الشائع ضمن أعضاء مكاتب الإقتراع. ومع ذلك، فإن هذا التعبئة لا ترقى إلى مستوى التوقعات نظرا لارتفاع معدل تسجيل الشباب بالسجل الانتخابي.

IV. ملاحظات يوم الانتخابات

قامت بعثة التقييم الفني للانتخابات لآيسا بمراقبة التصويت في تونس وغطت ٩٥ مركز اقتراع وتعرض فيما يلي نتائج اللي توصل لها الخبراء حول المراحل الأربع الرئيسية ليوم الاقتراع: فتح مراكز الاقتراع، عمليات الاقتراع، غلق مراكز الاقتراع وفرز الأصوات.

أ. فتح مراكز الاقتراع

أشار ملاحظو بعثة التقييم الفني للانتخابات لآيسا إلى أن جميع مراكز الاقتراع تم فتحها في الوقت العادي وأن جميع إجراءات الفتح اتبعتها أعضاء

لاحظت البعثة اللي ٩٤,٥٪ من مراكز الإقتراع اللي في تونس العاصمة أو خارج العاصمة فتحت أبوابها فالوقت المتفق عليه وإنو التأخير صار في زوز مراكز فقط ومتعداش ربع ساعة، السبب لول كان مشاكل في التهيئة والثاني بسبب تأخر في وصول المعدات.

تم فتح مراكز الاقتراع في ظروف مرضية بشكل عام وفقا للخبراء.

ب-سير الإقتراع

٩. مواقع مراكز الاقتراع ومدى سهولة الوصول إليها

والمواد الانتخابية

مراكز الاقتراع اللي تمت زيارتها يمكن الوصول إليها بسهولة حيث كانت في المدارس وبالقرب من أماكن إقامة الناخبين. أشارت بعثة التقييم الفني للانتخابات لآيسا إلى أن المواد الانتخابية كانت متوفرة وبكمية كافية في جميع مراكز الاقتراع اللي تمت ملاحظتها من بداية الاقتراع حتى نهايتو.

١٠. بيئة وأمن مراكز الاقتراع

ولاحظت البعثة أن التصويت جرى في جو هادئ وسلمي بحضور أعوان الأمن عند مدخل مراكز الاقتراع. لقد تصرف هؤلاء الأعوان بمهنية في جميع مراكز الاقتراع اللي تمت زيارتها.

١١. سرية التصويت وشفافيتو:

أتاحت تهيئة مراكز الاقتراع اللي تمت زيارتها بنسبة ١٠٠٪ من قبل بعثة التقييم الفني للانتخابات إجراء اقتراع منظم وسلس مع ضمان سرية التصويت. ومع ذلك، الملاحظين أشارو إنو مطالبة الناخب باش يغطس صبعو في الحبر الانتخابي قبل ما يسلم ورقة التصويت ينجم بنج عنو تلبليز الورقة.

١٢. أعضاء مكاتب الاقتراع

كان فما ثلاثة (٣) أعضاء مكاتب اقتراع في كل مركز من مراكز الاقتراع التي زارها ملاحظو البعثة. ومع ذلك، الملاحظين لاحظوا أن الأعضاء هاكم ما لبسوش بادج والا طبليّة تمكن من التعرف عليهم .

تقر البعثة، بشكل عام، بأن أعضاء مكاتب الاقتراع قد أدو مهامهم بكفاءة وعلى مستوى عال من الضمير المهني. كانوا دائما على استعداد ومتنبهين لأسئلة المراقبين الوطنيين والدوليين.

ومع ذلك لاحظت البعثة ممارسات متباينة في المساعدة المقدمة للناخبين عندما يطلبوها. في بعض الحالات، تولى أعضاء المكتب تقديم المساعدة بينما في حالات أخرى، تولى شخص من أقرباء الانعدام تحري أعوان المركز حول عدم وجود حبر انتخابي على سبابة الناخب قبل مطالبته بغمس سبابته في الحبر لضمان عدم قيامه بعملية تصويت في مكان آخر.

١٣. ملاحظو الانتخابات وممثلو المرشحين

أشارت بعثة التقييم الفني للانتخابات لآيسا حضورا محدودا للملاحظين الوطنيين والدوليين ولممثلي قائمات المترشحين. لاحظت البعثة وجود تمثيل غير متكافئ للمترشحين في المكاتب التي تمت تغطيتها. المراقبين هاكم وممثلي المترشحين تمكنو من القيام بعملهم دون عوائق أو قيود من جانب أعضاء مكاتب الاقتراع.

تأسف بعثة التقييم الفني للانتخابات للعدد غير الكافي من المراقبين المواطنين وترى أنو المشاركة القوية للجهات الفاعلة الوطنية في العملية الانتخابية هي ضمان لامتلاك العملية ووزيادة مشاركة المواطنين فيها.

١٤. مشكلة المرأة

ولاحظت بعثة التقييم الفني للانتخابات الحضور القوي للنساء كأعضاء مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها. وبالتأكيد، مثلو النساء ٦٠٪ من أعضاء مراكز الاقتراع اللين تمت زيارتها و٦٥٪ من المواطنين المراقبين التي تم لقائهم و ٤٠٪ من ممثلي المترشحين.

٧. إغلاق مراكز الاقتراع وفرز الأصوات

بعثة التقييم الفني للانتخابات أشارت إنو ما كانش فما صف عند غلق مراكز الاقتراع وأن الهدوء كان سائدا عند فتح هذه المراكز، وطوال عملية التصويت، في وعند غلقها وإثناء فرز الأصوات.

لاحظ المراقبون الوطنيون والدوليون وممثلو المترشحين إنو أعضاء المكاتب قامو بعمليات الغلق والفرز بحرفية دون تدخل في العملية.

ولاحظت البعثة أن المواطنين المراقبين كانوا موجودين في ٥٠٪ من مراكز الاقتراع حيث عينت البعثة عمليات الغلق والفرز.

ولاحظت البعثة أن جميع مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها قد تمت إعادة تهيئتها لتسهيل عمليات الفرز وإتاحة المراقبة بسهولة وأن أعضاء مكاتب الاقتراع قد أجروا عملية الفرز دون انقطاع ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون.

وخلافا للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وقد تم رصد ذلك في معظم الحالات، لاحظت البعثة قيام أعضاء مكاتب الاقتراع بتجميع أوراق الاقتراع في طيات لكل مترشح. ولو إنو كان بالإمكان اعتماد هذا التمشي في الجولة الأولى من الانتخابات لتسهيل عملية الفرز.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية الجمهورية التونسية

ومع ذلك فقد لاحظت البعثة، أن أعضاء مكاتب الاقتراع ما قرأوا عدد أوراق الاقتراع التي تم إصدارها والتي لم تستعمل أو التي أُلقت مع عدد أوراق الاقتراع المستلمة في بداية اليوم، وذلك تماشياً مع الممارسات المعتمدة في الوقت الحاضر ك معايير إقليمية ودولية.

ولاحظت البعثة زاد أنه طبقاً للقانون، تم نشر نتائج الانتخابات عند مدخل مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها. ومع ذلك، أشارت إلى أنه لم يتم مد ممثلي المترشحين بنسخة من محضر نتائج الاقتراع.

٧. الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات أ.

كان تنظيم الانتخابات الرئاسية المبكرة في نهار ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ بعد وفاة رئيس الجمهورية السيد الباجي قائد السبسي من الخطوات الحاسمة في بيان الساس الصحيح لطريق الديمقراطية التي يسعالي الشعب التونسي، الا أن الانتخابات مثلت عائق كبير قدام أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية التي مكانوش متوقعينها. تشيد البعثة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات لمعالجتها للتحديات الفنية والعملياتية واللوجستية للانتخابات التشريعية والرئاسية بكل كفاءة ومهنية.

البعثة زادا تحيي الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية الكل على مجهودهم ومساهماتهم في ضمان الأمن والصفاء التي سادو قبل الجولة الأولى، ثم ما بين الجولتين الزوز وأثناء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

تهنئ البعثة الشعب التونسي على مشاركته في أجواء سادها السلم والهدوء خلال هذه الانتخابات. وبالنسبة لبعثة التقييم الفني للانتخابات، فإن تنظيم الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في جو سلمي يشكل انتصاراً للشعب التونسي.

تشكر بعثة التقييم الفني للانتخابات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي لم تدخر جهداً لتسهيل مهمتها في التقييم الفني للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. كما تشكر جميع الأطراف المعنية اللين قبلوا ملاقاتاً ممثلها على مقابلتها والتفاعل معهم.

وبهدف تحسين سير العمليات الانتخابية في المستقبل، والمساهمة بشكل أكبر في نزاهة الانتخابات في الجمهورية التونسية وتعزير المؤسسات الديمقراطية في البلاد، تتقدم بعثة التقييم الفني للانتخابات بالتوصيات التالية:

ب- التوصيات

إلى مجلس نواب الشعب

١. تزويد موارد اللجنة المالية باش تمكنها من إجراء العمليات الانتخابية في أحسن الظروف وتضمن المساواة.

٢. مراجعة القانون الانتخابي بهدف تليين القواعد التي توطر المساعدة لمن يحتاجوها وخاصة كبار السن.

إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

١٠. الشروع في التفكير في كيفية استخدام الشبكات الاجتماعية وتقييم تأثيرها ومراقبتها أثناء الحملة الانتخابية مع الأخذ في الاعتبار اللجوء المكثف إليها من قبل المترشحين في مختلف الانتخابات لسنة ٢٠١٩.

١١. تبني إجراءات لتحديد هوية أعضاء مراكز الاقتراع في باعتماد مآزر لجميع أعضاء المكاتب.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

١٢. النظر في إمكانية اعتماد الإجراء المتمثل في عدم مطالبة النخب باش يغطس سبابتو في الجبار قبل إجراء التصويت باش ما تبتليز ش ورقة الاقتراع أو الشروع في التفكير في التخلي عن استخدام الناخبين للحر أثناء الانتخابات إذا كانت القوائم الانتخابية موثوق بها.
١٣. تعزيز التربية المدنية والانتخابية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
١٤. تعزيز تدريب مراقبي تمويل الحملات لضمان العدالة وتكافؤ الفرص بين المترشحين.
١٥. مواصلة بذل الجهود لدى السلط العمومية للحصول على تمويل عمومي لفائدة منظمات المجتمع المدني التي تنشط في مجال التربية المدنية والانتخابية.
١٦. الانخراط مع منظمات المجتمع المدني من أجل مواءمة منهجية مراقبة تمويل الحملات الانتخابية المعتمدة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مع منهجيات المعتمدة من قبل منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان
١٧. ضمان تمكين جميع ممثلي المترشحين وقائمت المترشحين الحاضرين أثناء الفرز من نسخة من محضر النتائج.
١٨. تعزيز إجراءات الفرز والعد من خلال اجراء مقارنة بيم أوراق الاقتراع اللي تم إصدارها والمستعملة والمتلفة مع عدد أوراق الاقتراع اللي تم تسلمها في بداية اليوم.
١٩. مواءمة الممارسات المتعلقة بمساعدة الناخبين اللين يحتاجونها عن طريق اختيار أن يتولى احد أقرباء الناخب تقديم تلك المساعدة.
- ٢٠- مراجعة تنظيم تجميع نتائج الانتخابات لتسهيل قيام الملاحظين بمراقبة عمليات تجميع النتائج.

إلى منظمات المجتمع المدني

١. تعزيز التأزر في العمل في سياق العمليات الانتخابية

٢. الانخراط بحزم في التربية المدنية والانتخابية للمواطنين التونسيين

إلى المترشحين والأحزاب السياسية

٤. اللجوء إلى سبل الانتصاف القانونية في حالة الطعن في نتائج الاقتراع للمحافظة على مناخ السلام اللي ساد إلى حين إتمام عملية فرز الأصوات في مراكز الاقتراع.

٥. تعزيز التربية المدنية والانتخابية لنشاطهم من أجل مشاركة أفضل في الانتخابات ، وخاصة مشاركة الشباب.

بعثات التقييم والمراقبة التقنية للعمليات الانتخابية
الجمهورية التونسية

حرر في تونس، الثلاثاء ١٥ أكتوبر ٢٠١٩
لبعثة التقييم التقني الانتخابي للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا
السيد جوري جوستين دوا
قسم الانتخابات والعمليات السياسية للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا
عن بعثة المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (أيسا)

م اللّي تكوّن المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا في جويليا ١٩٩٦، المعهد هذا ربح سمعة كبيرة لكونو مؤسسة عندها وزن كبير وتتعامل مع الأسئلة والمواضيع اللّي تخص الانتخابات والديمقراطية في القارة الأفريقية. المعهد الانتخابي يهدف باش يساهم في تكوين قارة أفريقية تمّن وتطبّق مبادئ الحوكمة الديمقراطية الرشيدة وحقوق الإنسان ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية بكل أمان. تحقيق الهدف هذا يبدأ من مراقبة وتأطير والتشهير بالعمليات الانتخابية الناجحة، الديمقراطية التشاركية، ثقافة حقوق الإنسان، ومؤسسات الدولة اللّي تعمل على تفعيل المبادئ هذي.

وخارج مقرها الكائن في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا) تنجمو تلقاؤ مكاتب وطنية في جميع أنحاء القارة الأفريقية، لا سيما في أنغولا وبوروندي وساحل العاج ومصر ومالي ورواندا، والسودان وتشاد وزيمبابوي، ولديها حاليًا مكاتب في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر والموزمبيق والصومال وزيمبابوي ومالي ومكتب اتصال إقليمي في أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ليرفيل، في الغابون.

ملاحظة الانتخابات

على مر السنين، نشرت أيسا بعثات ملاحظة قارية وبعثات تقييم تقني في العديد من البلدان، ولا سيما في جنوب أفريقيا (١٩٩٩، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٩)، وأنغولا (٢٠٠٨)، و بوتسوانا (١٩٩٩، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩)، ومصر (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٥)، و غانا (٢٠٠٨، ٢٠١٢)، وغينيا كوناكري (٢٠١٠)، وكينيا (٢٠١٢)، في ليسوتو (١٩٩٨، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠١٢، ٢٠١٥)، وليبيريا (٢٠١١، ٢٠١٧)، ومدغشقر (٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠١٣)، وملاوي (٢٠٠٤، ٢٠٠٩)، ومالي (٢٠١٣)، وموريشيوس (٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠)، والموزمبيق (١٩٩٩، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٨، تسجيل انتخابي، ٢٠١٩)، وناميبيا (١٩٩٩، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩)، ونيجيريا (٢٠١٩)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠١٠ تسجيل انتخابي، انتخابات ٢٠١١)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (استفتاء ٢٠٠٥، انتخابات ٢٠٠٦)، والسنگال (٢٠١٢)، والسيشيل (٢٠١١)، وسيراليون (٢٠١٨)، وتنزانيا (٢٠٠٥، ٢٠١٠)، وأوغندا (٢٠١١، ٢٠١٦)، زنجبار (٢٠٠٥، ٢٠١٠)، وزامبيا (٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠١٦)، وزيمبابوي (٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٨). وبإمكانكم الإطلاع على معظم تقارير هذه البعثات على موقعنا.

14 Park Rd, Richmond
Johannesburg 2092, South Africa
P O Box 740 Auckland Park 2006
Johannesburg South Africa
Tel: 27 11 381 6000-7
Fax: 27 11 482 6163
Email: eisa@eisa.org
www.eisa.org



Order from: publications@eisa.org

ISBN 978-1-920446-85-7



9 781920 446857